وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باجي مختار - عنابة – *BADJI MOKHTAR – ANNABA UNIVERSITY*

UNIVERSITE BADJI MOKHTAR -ANNABA

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية **السنة 2006/2005**

قسم علم الاجتماع

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري
بين التقليد والتغير

- دراســـة ميدانيـــة بمدينـــة عنـــابة-

الشعبة

علم إجتماع الثقافة والتحولات البنيوية

للطالـبـة:

أونيســـة مرنيش

مدير مذكرة التخرج :	الـــرتبـة :	المؤسسة :
د/ عبد الحميد بـوقصاص	أستاذ محـاضـر	جامعة باجي مختار - عنابة-

أمام اللجنـــــــــــة

الرئيـس :	الـــرتبـة :	المؤسسة :
أ. د/ محسن عقون	أستاذ التعليم العالي	جـامعة قسنطينة
الفاحصان:	**الـــرتبـة :**	**المؤسسة :**
د/ شوية سيف الإسلام	أستاذ محـاضـر	جامعة باجي مختار - عنابة-

د/ جيلالي عبد الرزاق أستاذ محـاضـر جامعة باجي مختار - عنابة-

الاهداء

إلى أغلى وأعز ما لدي زوجي ورفيق دربي فاروق وإلى ابنتي الحبيبة الغالية نور البيان

وإلى الوالدين العزيزين أطال الله في عمرهم إن شاء الله تبارك وتعالى بما فيهم جميع إخوتي خاصة روزة

وإلى رئيس أمن ولاية عنابة خير الدين بن شيخ الحسين الذي كان له الفضل في تحفيزي على مواصلة هذا العمل

وإلى جميع موظفي الشرطة التابعين لمصلحة الشؤون الإجتماعية لأمن ولاية عنابة

وإلى زملائي وزميلاتي سميحة عليوات ، عبد النور بوقنس ، بودرا ع وهيبة، نعيمة زيتون، سياغي محمد ، مراد عثمان ، نسيمة ، نصيرة ، بأحمد حمدي، لكحل فتحي...

الشكر و التقدير

أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف الدكتور بوقصاص عبد الحميد، ذلك على كل ما أمدني به من توجيهات ونصائح إتسمت بالمنهجية العلمية طوال إنجازنا لهذه المذكرة فله مني خالص الإحترام والتقدير، كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من أمدني بالعون والنصيحة لإنجاز هذا الموضوع ونخص بالذكر أساتذتي الكرام الذين سهروا بكل صدق على تلقيني معارفهم العلمية وعلى مساعدتهم لي في إنجاز هذه الدراسة المتواضعة.

فهرس المحتويات

فهـــرس الجـــداول

ملخص البحث

يعد موضوع " الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير " موضوعا في غاية الأهمية حيث اتضح في الآونة الأخيرة أن هذا النمط من الزواج عرف تغيرا ملحوظا خاصة في الأوساط الحضرية وسنحاول في دراستنا تقديم تفسيرات علمية ومنطقية عن الدور الذي لعبه الزواج القرابي في الماضي والتغير الذي طرأ عليه في الحاضر مع تحديد العوامل التي أدت إلى إنخفاض الزواج القرابي وإرتفاع الزواج الخارجي (الإغترابي).

فالثقافة التقليدية التي كانت سائدة في الماضي كانت مشجعة له بحيث أنه كان تقليدا معمولا به في الوسط العائلي وعادة متداولة يتفاخر بها الأجيال نظرا لإرتباطها الجدري بالتقاليد والعادات والإعتزاز بالدم والأصل والإنتماء إضافة أنه يحفظ الثروة داخل الجماعة القرابية لهذا يحرص الفرد على الزواج من قريبته لأن ذلك سيعمل على التماسك والتضامن العائلي.

غير أن الثقافة بطبيعة الحال دينامية تتأثر قيمها ومعاييرها بتغير الظروف الإجتماعية وا لإقتصادية للمجتمع الشيء الذي أفقد العائلة الجزائرية وظيفة التحكم والسيطرة على الأبناء وبدأت ممارسة هذا النمط من الزواج في الإنخفاض تدريجيا وبصفة غير محسوسة حيث إتضح أن بعض العائلات المحافظة على الرغم من أنها تمارس الزواج الداخلي (القرابي) بصفة دائمة إلا أنهم يفضلون أحيانا الزواج الخارجي حيث أن التخوف من ضعف النسل وإنتشار الوعي والتعليم وتشغيل المرأة واختلاطها بالرجل في ميادين علمية وثقافية ورياضية سمح باتساع دائرة الإختيار للزواج فضلا عن إنتشار مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص وتوسيع وسائل الإعلام وا لإتصال والحراك ا لإجتماعي كلها عوامل غيرت النظرة للزواج والقيم المصاحبة له فأصبح الفرد يختار ضمن مجال متسع يشمل دوائر عديد ة كالتجاور المكاني والمهني والتقارب العمري والثقافي وا لإنسجام العاطفي وأصبح الزواج مسألة شخصية محضة تخص الزوجين فقط ولا يكون رأي الآباء إلا إستشاريا وإذا أقبل أحدهم عليه فهذا من محض إرادته وقناعته وبدون ضغط من العائلة كما كان الحال في السابق.

كما أن تأخر سن الزواج بالنسبة للجنسين أتاح لهم فرصة وافية للنضج الجسمي والعقلي وا لإنفعالي وتكوين شخصيتهم وبالتالي التروي في ا لإنتقاء والإختيار والتحرر والإستقلال في اتخاذ القرار والتخلص من فكرة التقيد بالزواج من ذوي القرابة كل هذه العوامل المتداخلة والمتشابكة المباشرة والغير مباشرة ساهمت بشكل كبير في إنخفاض نسبة الزواج القرابي وإقبال الأفراد على الزواج الخارجي (الإغترابي).

إن موضوع بحثنا يعتبر دراسة وصفية تحليلية و عليه فقد خضع البحث إلى خطة حددتها طبيعة الموضوع وقد تضمنت الإشكالية سؤال مركزي جاء على الصيغة التالية:

- هل أن إنخفاض نسبة الزواج بين الأقارب له علاقة بتأثر الأفراد بالوسط الحضري وخصوصياته ؟

للإجابة على هذا التساؤل إقترحنا الفرضيات التالية:

1)- إن توسع مجال إختيار شريك الحياة في الأسرة الحضرية عامل من عوامل إنخفاض ممارسة الزواج بين الأقارب.

2)- إن تعليم وخروج المرأة للعمل دور في إقبال الأفراد على الزواج خارج الدائرة القرابية.

3)- إن إنخفاض الزواج القرابي بين الأفراد مرتبط بالوعي الفكري الصحي لمخاطره الوراثية.

أما منهجية الدراسة فكانت بناء على أهداف البحث وإستنادا على الفرضيات، كما إستخدمنا تقنيات منهجية في جمع البيانات للخروج بنتائج تفسيرية وربطها بما جاء في الدراسة النظرية.

أما بالنسبة لعينة بحثنا إرتأينا إلى حصر الدراسة في عينة تم إختيارها بصفة قصدية لأسر تضم أزواج وزوجات تربطهم صلة قرابية حيث بلغ عدد أفراد عينتنا 80 مبحوث موزعة بين 43 زوجة و 37 زوج، وعلى هذا الأساس فقد تناولت الدراسة هذه العناصر في خمسة فصول حاولنا فيها تغطية الموضوع من الناحية النظرية والميدانية.

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج العامة التي أثبتت أن العوامل التي أحدثتها التنمية ا لإجتماعية بصفة عامة خلقت للأفراد صفات وخصوصيات بفعل تغير نمط الحياة لديه م مما جعلهم يبتعدون عن الزواج الداخلي ويبدون أكثر تحفظا نحوه...

ويظهر ذلك جليا في النقاط المتوصل إليها في نهاية الدراسة والتي تمثلت في ما يلي:

-إ ن الفرد لم يعد يولي إهتمام كبير بالصلة القرابية عند إقباله على الزواج بل أصبح ينظر إلى أسس أخرى أكثر أهمية كالمستوى التعليمي والميل العاطفي...الخ

- حل أسلوب الإختيار الذاتي للزواج محل أسلوب إختيار الأهل.

- إن خضوع الأبناء التام لسلطة الآباء عرفت تغيرا كبيرا ويظهر ذلك من خلال مناقشة أمر الزواج وإبداء الرأي بالموافقة أو الرفض بعد أن كان الأهل يعملون على ترتيبه بدون مشاركة المعني بالأمر.

- كلما إتسع مجال إختيار شريك الحياة كان ا لإتجاه أكثر نحو الزواج الخارجي والتخلي تدريجيا على الزواج الداخلي (القرابي).

- إن مقدار ممارسة الزواج القرابي في انخفاض مستمر ولم يعد تقليدا أو عادة متداولة في الوسط العائلي كما كان الحال من قبل.

- إن إزدياد فرص التقاء الجنسين وإرتفاع المستوى التعليمي للأفراد ساهم في إقبالهم على الزواج الخارجي (الإغترابي).

- إن تعليم المرأة وخروجها للعمل أدى إلى خلق قيم جديدة ساهمت في إنخفاض نسبة الزواج القرابي.
- إن تخوف الأفراد من المشاكل والصراعات العائلية جعلهم يعزفون عن الزواج القرابي ويفضلون الزواج الخارجي.
- إن الحراك ا لإجتماعي وتغير نمط معيشة الأفراد أثر على شخصية الأفراد ومواقفهم وإتجاهاتهم وسلوكاتهم فأصبحت شخصية الفرد مستقلة بعد أن كانت مذابة في الجماعة.
- إن للزواج القرابي إيجابيات كما أنه لا يخلوا من السلبيات خاصة تلك المتعلقة بالجانب الصحي والأمراض الوراثية التي تمس الأبناء.
- إن إحتمال ظهور الآثار الصحية السلبية على الأبناء الناجمة عن الزواج القرابي تكون نسبية وغير مطلقة كونها مرتبطة بالجنيات الوراثية للأولياء باعتبار مخاطره تزداد إحتمال بروزها كلما إستمر هذا الزواج لأجيال متعاقبة.
- إن نظرة الأفراد الممارسون للزواج القرابي تغيرت خاصة بعد معرفتهم للأضرار الصحية التي يخلفها على المواليد.
- ضرورة القيام بالفحوصات والتحاليل الطبية قبل الزواج وبعده لتفادي الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية الناجمة عن ذلك.

بصفة عامة فإننا نستخلص في الأخير أن إنخفاض نسبة الزواج القرابي مرهون بإنخفاض أو زوال العوامل المشجعة على ذلك.

Résumé de l'étude

Le mariage entre proches (Endogamie) dans le milieu urbain, sa conception lié jadis, aux traditions soumis de plus en plus aux changements, représente un thème assez important dans l'étude de l'évolution remarquable que ce type de mariage a connu ces derniers temps, notamment dans le milieu urbain.

Nous essayerons dans notre présente étude d'apporter des explications scientifiques et logiques du rôle joué par le passé du mariage intrafamilial (Endogamie), soumis de nos temps à une approche dont nous ferons état, tout en faisant ressortir les facteurs ayant entraînés le recul du mariage entre proches pour céder le pas au mariage entre non proches (Exogamie).

Le mariage entre proches, prévalait par le passé du fait de l'ancrage de cette culture traditionnelle favorisant l'endogamie que des générations entières tiraient de ces mœurs une fierté d'être « du même sang ; issues d'une même origine ainsi qu'un sentiment d'appartenance », en sus, la fortune de la famille est préservée grâce justement à cette alliance. C'est la raison pour laquelle que chaque membre de la famille s'efforce de concrétiser ce pacte afin de garantir la pérennité et la solidarité de celle-ci.

Sauf que, toute culture est sujette aux influences de l'environnement socio-économique ainsi que des valeurs, chose qui a fait perdre à la famille algérienne sa souveraineté sur leurs progénitures, ce qui explique naturellement l'option progressive des descendants pour le mariage en dehors de la famille au détriment de l'intrafamilial. Même les familles dites conservatrices qui observent le mariage interne (Endogamie) d'une manière régulière et rigoureuse, ont tendance à se pencher sur le mariage externe (Exogamie) de peur de voir leurs descendances devenir fragiles et atteintes de maladies héréditaires sous l'effet de la consanguinité. De même que l'enseignement, la maturité de la femme et son implication dans le monde du travail côtoyant, ainsi, les hommes aussi bien dans le domaine scientifique,

culturel que sportif, lui ont permis l'élargissement du cercle du choix de l'époux conforté par les principes de la démocratie et de l'égalité entre femmes et hommes devant les opportunités favorisé par la révolution des télécommunications, des médias et de la mobilité sociale.
Ce sont là des facteurs qui ont eu pour effet, une vision autre sur le mariage d'autant en général et de la relation en particulier.
Ainsi donc, le champs relationnel engendre désormais outre la famille, le voisinage, le lieu de travail et le rapprochement urbain, culturel et affectif.

De nos jours le mariage relève plus d'un choix personnel chez les deux sexes que celui de la famille. Aussi, l'avis des parents sur la question du mariage n'est devenu que consultatif. Ainsi, le choix du partenaire relève de la conviction propre des descendants sans aucune pression de la part de la famille comme ce fût le cas dans les pratiques anciennes.

L'âge tardif de se marier chez les deux sexes a permis la formation de leurs personnalités par la prise de conscience de leurs facultés morales et physiques et maîtriser leurs impulsivités, tout en prenant le soin dans la sélection et le libre choix du vis-à-vis en toute indépendance lors de leurs décisions. Ainsi, l'idée de la contrainte du mariage entre proches est écartée.
Tous ces facteurs enchevêtrés et en relation en elles qu'ils soient directs ou indirects ont participés à la décroissance du pourcentage du mariage entre proches et l'orientation de l'individu vers le mariage en dehors de la famille (Exogamie).

Le thème de notre recherche est considéré comme une étude descriptive et analytique soumise à une méthodologie que la nature du sujet avait déterminé dont le contenu de la problématique devrait traiter la question centrale suivante :
« La baisse du taux de pourcentage du mariage entre proches est-il dû à l'influence du milieu urbain et ses spécificités sur les individus ? »

Pour y répondre à cette question, nous avons suggéré les hypothèses ci-après.

1) L'élargissement du choix du conjoint (e) en milieu urbain est un des facteurs de la baisse du mariage de parenté.
2) L'enseignement et l'implication de la femme dans le monde du travail ont un rôle pour que les individus s'orientent vers le mariage en dehors familial.
3) Le recul du mariage de parenté entre individus est lié par la prise de conscience sur le danger que représentent les problèmes héréditaires sur la santé.

La méthodologie de l'étude était fondée sur les objectifs de recherche, basée sur les hypothèses, comme nous avons utilisé des techniques méthodologiques afin de recueillir des renseignements devant aboutir à des résultats qui confronteraient le côté théorique.
En ce qui concerne l'échantillonnage pour notre recherche, nous avons limité d'une manière volontaire notre questionnaire à un groupe de personne composé de maris et mariés ayant un lien de parenté du conjoint ou de la conjointe. Le nombre d'individus questionnés est de 80 réparti entre 43 épouses et 37 époux.
Sur cette base que l'étude a abordé ces éléments en 05 chapitres, par lesquels, nous espérons avoir cerner la question d'un point de vue théorique et pratique.
En conclusion, l'étude a abouti à un ensemble de résultats qui prouvent que les facteurs ayant trait au développement social d'une manière générale a fait naître chez les individus des particularités et spécificités du fait d'un nouveau mode de vie qui les a conduit à s'éloigner du mariage intrafamilial et émettent des réserves à ce sujet.
La fin de l'étude fait ressortir clairement les points suivants :

- l'individu n'accorde plus une grande importance au lien parental lors de son mariage, mais prend en compte d'autres considérations tels que l'enseignement, le penchant sentimental etc… ;
- Le choix personnel en lieu et place du choix des parents ;

- La soumission totale des enfants à l'autorité des pères a connue de grands changements, ce qu'il ressort lors du débat sur le sujet du mariage, c'est que les intéressés (ées) émettent leurs avis par l'acceptation ou le refus contrairement au passé ou les parents fassent les démarches sans impliquer les concernés (ées);
- Plus le champs du choix de l'époux ou de l'épouse s'élargi plus on a tendance à se diriger vers le mariage entre non proches et moins vers le mariage entre proches ;
- Le pourcentage de la pratique du mariage de parenté est en net et continuel régression et il n'est plus de coutume à l'observer en milieu familial comme ce fût le cas par le passé ;
- La mixité et le niveau élevé de l'enseignement des individus ont favorisés le choix du mariage entre non proches ;
- L'enseignement de la femme et son implication dans le monde du travail a fait naître de nouvelles valeurs favorisant le recul du mariage entre proches ;
- La crainte des individus aux problèmes et conflits familiaux issus du mariage entre proches a provoqué en eux l'intérêt du mariage entre non proche ;
- Le mouvement social et le changement dans le mode de vie des individus ont marqués leurs personnalités, ainsi leurs positions, directions et leurs comportements prouvent désormais leurs indépendances après qu'elles fusent dissoutes dans la société ;
- Le mariage entre proches a des avantages mais également des inconvénients notamment ceux ayant trait à la santé et les maladies héréditaires qui touchent la progéniture ;
- La probabilité de voir les effets négatifs sur la santé des enfants dus au mariage entre proche reste proportionnelle et non absolue car étroitement liés aux gènes des parents et le risque d'apparition de ces effets augmente à chaque mariage entre proches des générations suivantes ;
- La vision des individus sur la pratique du mariage entre proche a changée surtout après avoir été informés du mal pouvant atteindre le nouveau né issu de ce lien ;

- Obligation de procéder à des consultations et analyses médicales avant et après le mariage afin d'éviter toutes maladies héréditaires et les malformations issues de ce rapprochement ;

D'une manière générale, nous concluons que le recul ou la disparition du mariage entre proches est tributaire des facteurs qui ne lui sont pas favorables.

المقدمة

إن الزواج مؤسسة إجتماعية عرفتها أغلب المجتمعات الإنسانية القديمة منها والحديثة على حد السواء مع إختلاف في أشكاله وصوره، إذ قد يكون أحياديا أو تعدديا، داخليا أو خارجيا وذلك تبعا للثقافة السائدة في كل مجتمع بل مع ا لإختلاف بين الأوساط ا لإجتماعية داخل المجتمع الواحد تبعا للأعراف والمعايير والقيم المتعلقة بذلك، وهناك إختلاف بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة، وبين الفئات المتمدنة والريفية، كما يختلف نظام الزواج من مرحلة زمنية إلى أخرى وذلك راجع إلى التغيرات ا لإقتصادية وا لإجتماعية والسياسية التي تحدث في المجتمع، وقد شهد الوطن العربي تغيرات خاصة أصابت مختلف مجالات الحياة وانعكست بالتالي نتائجه على هياكله عموما وعلى مؤسساته الاجتماعية خصوصا، ولم يخرج المجتمع الجزائري من هذه المنظومة حيث كان للتغير الإقتصادي والسياسي وا لإجتماعي أثر فعال على بنائه ا لإجتماعي الكلي بما في ذلك الزواج كنظام إجتماعي داخل هذا البناء وإتجاهاته وأنماطه...

وإنطلاقا من تعرضنا للزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير حصرنا دراستنا حول عينة من الأسر كان زواجها داخليا، بحيث أن الأزواج والزوجات تربطهم صلة قرابية (أبناء عمومة أو خؤولة...)، وإستنادا إلى ذلك سنحاول الكشف عن خبايا الموضوع من خلال معرفة العوامل التي أثرت على الزواج القرابي في الوسط الحضري والتي أثرت على إتجاهات الأفراد من خلال إقبالهم أو عزوفهم عنه، ومعرفة إذا ما بقيت القيم والممارسات الزواجية الخاصة بالزواج القرابي تحتفظ بنفس الحدة التي إكتسبتها في المجتمع التقليدي بفعل التغيرات ا لإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري أين كان الزواج شأنا عائليا وليس فرديا، وأن ا لإختيار الزواجي مقيد داخل الدائرة القرابية بحيث كان هذا النمط من الزواج مفضل وممجد إلى درجة التقديس...الخ

لكن الوسط الحضري بمختلف تغيراته أثر على هذا النظام من خلال خلق قيم جديدة أثرت على النمط المعيشي للفرد وسلوكاته ومواقفه، فليس هدف التحضر القضاء على هذا النمط من الزواج وإنما الحياة الحضرية تفرض التحلي بوعي كفيل بإنشاء أسر متوافقة صحيا ونفسيا وإجتماعيا دون تفكيك علاقات القرابة كليا، وعليه فإننا سنحاول في هذا البحث المتواضع دراسة موضوع الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين الماضي الذي ساده التقليد والحاضر الذي شهد التغير.

وعلى هذا الأساس فقد تناولت الدراسة هذه العناصر في خمسة فصول فكانت محتوياتها كالآتي:

حيث يأتي **الفصل الأول كإطار منهجي للدراسة** يتحدد داخله الإشكال الذي يقوم عليه البحث و الدوافع التي قادت إلى اختيار هذا الموضوع و أهمية الدراسة و الأهداف التي تنطلق منها، كما تطرقنا إلى كيفية تطبيق منهج الدراسة المختار ومختلف تقنياته وأدواته، وأخيرا نتناول خلاله الإطار المكاني للدراسة و مجالها الزماني و البشري، إضافة إلى إدراج مفاهيم الدراسة ضمن الفصول، و محاولة دمج النظري منها بالإجرائي ومختلف الدراسات السابقة التي تناولت بالدراسة موضوع الزواج بين الأقارب.

أما **الفصل الثاني** فكان تحث عنوان " **المنظور السوسيوثقافي للزواج** " فتناولنا فيه لمحة تاريخية لأشكال الزواج، ثم تطرقنا لصور اختيار الزواج، كالزواج الداخلي أو الإضواء، ثم حاولنا تبيان تقليد الزواج في المجتمع الريفي، مع محاولة توضح ما لأثر التغيرات المجتمعية على الزواج خصوصا ظاهرة الزواج القرابي، وبين هذه النقطة و تلك نحاول دائما تدعيم الخلفية النظرية بنتائج الدراسة الميدانية.

أما **الفصل الثالث** المعنون بـ " **التفسير النظري للزواج القرابي** " فيتناول ما أمكن من الإتجاهات النظرية المفسرة لزواج الأقارب ، حيث تطرقنا من خلاله إلى مختلف النظريات والإتجاهات التي حاولت تحليل وتفسير ظاهرة الزواج القرابي، كا لإتجاه البيولوجي والنفسي والإجتماعي...الخ، و بين هذه النقطة و تلك سنحاول دائما تدعيم الخلفية النظرية بنتائج الدراسة الميدانية.

ويأتي **الفصل الرابع** المعنون بـ " **الزواج بين الأقارب في المجتمع الجزائري في ظل التغير الإجتماعي** " ليتمم العناصر الثلاث المعالجة سابقا، وفيه حاولنا فيه تسليط الضوء على واقع الزواج القرابي في المجتمع الجزائري كمجال للدراسة ، وذلك من خلال التعرض لما طرأ على ظاهرة الزواج عامة والقرابي منه على وجه الخصوص في الوسط الحضري من تغيرات، محاولين الوصول إلى العوامل التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إنخفاض نسبة الزواج القرابي داخل الوسط الحضري.

ثم يأتي **الفصل الخامس** المتعلق بتحليل البيانات الميدانية الخاصة بعينة الدراسة وما يمكن أن نستخلصه من نتائج لموضوع الدراسة ألا وهو الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير والذي سنحاول الكشف فيه عن خبايا الموضوع من خلال معرفة العوامل التي أثرت على الزواج القرابي في الوسط الحضري والتي أثرت بدورها على اتجاهات الأفراد من خلال إقبالهم أو عزوفهم عنه، ومعرفة إذا ما بقيت القيم والممارسات الزواجية الخاصة بالزواج القرابي تحتفظ بنفس الحدة التي اكتسبتها في المجتمع التقليدي بفعل التغيرات ا لإجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري.

وبعد توضيح مختلف أقسام هذه الدراسة، فانه قد واجهتنا عدة صعوبات أثرت على السير الحسن لتقدم هذه الدراسة خلال مراحلها الإعدادية، لكن الإرادة والرغبة والإصرار و تشجيع الأساتذة الكرام خصوصا الأستاذة المشرف **د/ عبد الحميد بوقصاص** حال دون ذلك والحمد لله، ويمكننا ذكر بعض هذه الصعوبات في ما يلي:

1 - قلة المراجع خاصة الجزائرية، المتخصصة والمتعرضة لهذا الموضوع.

2 - صعوبة الحصول على تصريحات حول هذا الموضوع، خاصة من بعض الزوجات داخل العائلات المحافظة والمنطوية على نفسها كالعائلات المزابية والقبائلية.

3 - وجود تصريحات متناقضة وهذا ما دفعنا إلى إعادة طرح الأسئلة بأسلوبنا مع التحايل للحصول على الإجابات الصحيحة و الحقائق التي تخص مواقف واتجاهات الأفراد، والتي من الصعب الإدلاء بها خاصة فيما يخص مسألة الزواج والعلاقات القرابية الداخلية للعائلة.

وعلى كل فان أمل الباحثة يبقى قائما في أن تجد من كل نقد موجه إلى هذا البحث المتواضع أو كل إقتراح من شأنه إثراء هذا الموضوع و إلى الأفضل.

أونيسة مرنيش

عنابة في : 2006/11/03

الفصل الأول

الأسس المنهجية للدراسة و مفاهيم البحث

تمهيــد

أولا : الاشكالية

ثانيا : الاجراءات المنهجية للدراسة ومجالاتها

1- نوع الدراسة

2- طبيعة المنهج وخصائصه

3- أدوات جمع البيانات

4- مجالات الدراسة

ثالثا : المفاهيم الاساسية في ضوء الفكر السوسيولوجي

1- تعريف الزواج

2- تعريف القرابة

3- تعريف الزواج القرابي

4- تعريف الوسط الحضري

5 - تعريف التغير

6- تعريف التقليد

رابعا : بعض النمادج من الدراسات العربية السابقة حول الزواج بين الأقارب

خلاصــة

تمهيـــد :

يضم هذا الفصل العناصر الاساسية التي يرتكز عليها أي بحث، وهي الإشكالية التي شملت بدورها الإحساس بالمشكلة، أسباب إختيار الموضوع، أهميته، و الأهداف التي ترجى منه، بالاضافة إلى تحديد التساؤل المركزي و فرضيات البحث، كما سيتم عرض الخطوات المنهجية التي اتبعت فيه(البحث)، و ذلك من خلال عرض طبيعة الدراسة وخصائص المنهج والتقنيات المساعدة له و أدوات جمع البيانات و مجالات الدراسة الثلاثة، كما ندرج مختلف المفاهيم الرئيسية التي يتم تداولها في البحث في الأخير سنتناول بعض النمادج من الدراسات العربية السابقةالتي تعرضت لهذا الموضوع.

أولا : الإشكالية :

إن الزواج نظام عالمي عرفته المجتمعات البشرية منذ أقدم العصور، لأنه يعد ضرورة بيولوجية واجتماعية ضابطة للغريزة الجنسية ومن ثم تأمين إستقرار الحياة والتواصل البشري، فهو بمثابة خطوة شرعية لتكوين نظام إجتماعي هام ضمن النظم الاجتماعية الأخرى، وعملية الزواج لا تتم بصفة إعتباطية أو عشوائية بل ترتبط بعدة عوامل يؤثر فيها باعتبارها سلوكا اجتماعيا لا يتحدد فقط برغبات الشخص المؤهل له، بل كذلك وفق معايير اجتماعية وفي حدود ما يرسمه المجتمع ويقرره من القواعد العامة والنظم ضمن النسق الثقافي السائد، حيث تلعب كل من الأعراف والقوانين والأديان دورا هاما في تثبيته وإضفاء الشرعية عليه، الا أن تطبيقاته تختلف حسب ثقافة كل مجتمع وتقاليده وحضارته، كما يختلف نظام الزواج من حيث أساليبه وأشكاله والنتائج المترتبة عنه باختلاف المجتمعات والثقافات والأزمنة بما تحمله من تغيرات إقتصادية وسوسيوثقافية.

ومن المعلوم أن المجتمعات الإنسانية القديمة شهدت أنماطا عديدة من بينها الزواج الداخلي(بين المحارم) الذي يجمع بين الإخوة والأخوات مثلما كان ذلك منتشرا في المجتمعات التاريخية كمصر الفرعونية، حيث كان فيها الزواج مشاعا بين الإخوة إلا أنه ك .ان مقتصرا فقط

على الأسر الحاكمة وهذا من أجل الحفاظ على نقائها وعدم إختلاطها بالجماعات الشعبية الأخرى، وهو مؤشر على تمايز سياسي إجتماعي وثقافي [1]، وكذلك الحال بالنسبة إلى مجتمع هاواي الذي كان يبيح زواج التوأمين إذا إختلف نوعهما لإعتقادهم أن التوأمين قد تزوجا داخل رحم الأم قبل الولادة [2].

هذا الشكل في صورته البدائية هذه قد إندثر وذلك من خلال الشعائر والديانات والتشريعات المتلاحقة التي كانت تدعو في معظمها إلى ضرورة التخلي عن مثل هذا النوع من الزواج، وقد أرجع العديد من العلماء والباحثين هذا إلى عوامل نفسية كالإشمئزاز الطبيعي من مخالطة الأمهات والأخوات[3]، كما فسرها البعض الأخر بإرجاعها إلى عوامل صحية كضعف النسل والتشوهات الخلقية، ومع التقدم الذي أحرزه الانسان في العديد من المجتمعات بدأت مظاهر هذا الزواج في الإختفاء تدريجيا، كما أن هناك نوعا أخر من الزواج أطلق عليه العلماء إسم الزواج القرابي الذي يجمع بين أبناء العمومة والخؤولة المتقاطعة والمتوازية [*]، أي أن نطاق الزواج إتسع ليشمل أفراد من أسر متقاربة لا من أفراد من الأسرة نفسها.

لقد بينت بعض الدراسات والبحوث ا لأنثربولوجية عن إنتشار هذا النظام في كثير من الجماعات البدائية التي تسيطر عليها تقاليد القرابة، وأعتبر عند بعضها الزواج المفضل لأنه يؤدي إلى تضامن الجماعة وتماسكها ويخلق نوعا من التوازن والتضامن العشائري وتعتبره العمود الفقري الذي يقوم عليه النظام العشائري بكل أبعاده، وبالتالي قد يتم هذا الزواج داخل الدائرة القرابية في النطاق الديني أو العرقي...الخ.

---

1) عمر رضا كحالة : **الزواج**، سلسلة البحوث الاجتماعية، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، سنة 1984، ص 218.

(2) عاطف وصفي: **الأنثربولوجيا الإجتماعية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، سنة 1981، ص 127.

(3) محمد نبيل جامع : **المفتتح في علم المجتمع**، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، سنة 1975، ص 352.

(*) ابناء العمومة والخؤولة المتقاطعة هم أبناء العمة وأبناء الخال أما أبناء العمومية والخؤولة المتوازية هم أبناء العم وأبناء الخالة.

وقد وجد هذا النوع من الزواج لدى المجتمعات الأوروبية القديمة التي اعتمدت التوحد الديني أساسا للإختيار عند الزواج، فاليهود أول هذه المجتمعات تقبلا للزواج الداخلي (القرابي) و أكثرهم تشددا في ذلك إذ أن ما يقارب 80 % منهم يتزوجون داخل طائفتهم الدينية ويليهم في ذلك المجتمع المسيحي و خاصة الكاثوليك الدين هم معروفون بتشددهم أكثر من طائفة البروتستانت[1].

غير أن القانون الكنيسي قد غير هذا التوجه بتحريمه لممارسة مثل هذا الزواج خاصة في النمسا وروسيا، إذ اعتبر الزواج بين الأقارب للذين يلتقون عند جد واحد قبل ستة أجيال في روما غير شرعي وغير أخلاقي، [2]و بهذا رفض الزواج القرابي في تلك المجتمعات بنص قانوني، غير أن القوانين الوضعية في الدول الأوربية التي جاءت فيما بعد أباحت الزواج القرابي خاصة بعد النهضة الأوربية وحركة التصنيع، كما ساد هذا النمط من الزواج أيضا المجتمع العربي القديم القائم على إلزامية الزواج من إبنة العم واتخذه نظاما إجتماعيا بذاته، فهو يعتبر شأنا تابعا للعشيرة أكثر منه شأنا فرديا حيث أن إمتثال الفرد لعشيرته شديدا، إلا أن هناك بعض القبائل في المجتمعات الزراعية القائمة على الصيد لم يكن فيها الزواج القرابي منتشرا، حيث جعلت أفرادها يلجئون إلى الزواج من خارج الجماعة فى سبيل المحافظة على المصالح الإقتصادية للقبيلة[3].

وعندما جاء ا لإسلام أذان كل أشكال العصبية بما فيها عصبية النسب التي كانت تسود القبائل والعشائر، فحث على ضرورة الزواج من خارج القرابة لإجتناب النسل الضعيف، حيث أمر المسلمين بإجتناب الزواج من الأقارب، لكي لا يكون الولد ضاويٍا لقول الرسول (ص) " إغتربوا لا تضووا" ومن مقام أخر يقول عليه السلام " لا تنكحوا القرابة القريبة فان الولد يخلق ضاويا" وهنا

---

(1): مقال للذكتور أحمد شوقي ابراهيم تحت عنوان " **<u>الزواج من الأقارب بين رأي الطب وحكم الدين</u>**"، موقع أنترنت « **www.el falak .Net** »

(2) ادوارد وسترمارك : **<u>قصة الزواج</u>**، ترجمة عبد المنعم الزيادي، مكتبة النهضة، مصر، بدون طبعة، بدون تاريخ، ص 84.

(3) زهير حطب **<u>: تطور بني الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة</u>**، معهد الانماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1976، ص ص 45–46 .

ظهر عنصر تقافي جديد في بناء الحضارة العربية الإسلامية مما منح فرص أوسع وتحريرا أكثر من ضغوط الروح القبلية التي كانت سائدة قبل ذلك.

وقد أثبت الطب الحديث صحة ذلك، ففي حالة القرابة القريبة قلّ أن ينجو الأطفال من الأمراض الموجودة بالأسرة والعيوب الموروثة، وكل ما يريد الإسلام التأكيد عليه هو البعد عن تسلسل الزواج في دائرة ضيقة دون دخول دم جديد، ورغم ذلك بقي هذا النمط من الزواج متبعا وممارسا إلى يومنا هذا خاصة في المجتمعات العربية ا لإسلامية وهو ما يؤكد مدى قدرة الثقافة ورواسبها في التأثير على سلوك الإنسان ومقاومة التجديد رغم أن الشريعة الاسلامية تحثهم على ترك تلك العادة الثقافية الموروثة من الأجيال السابقة والخاضعة لسلطان الماضي.

ويعود الإقبال الكبير للمجتمعات العربية ا لإسلامية على مثل هذا الزواج إلى كونه يخدم المصالح العائلية بهدف تقوية روابط القرابة ويعمل على تماسكها ويمنع تشتيت ثروتها، وغالبا ما يكون سببا في قلة تكاليف الزواج. (1)

إلا أن هذا النظام أو البناء السلوكي كنمط تقافـي نفسي قد بـدأ في التراجع نتيجة التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية والثقافية التي عرفها الوطن العربي والتي أثرت على البنية التقليدية وغيرت– إلى حد ما– من بعض القيم والعادات خاصة تلك التي تخص الزواج و تكوين الأسرة، إد تشير الإحصاءات الحديثة إلى أن الإقبال على هذا النمط من الزواج قد إنخفضت نسبته حيث أن سوريا شهدت تراجعا ملحوظا، إد بلغت نسبة الزواج من الأقارب فيها 41 % في سنة 1930 إلى 29 % سنة 1960 والإنخفاض الملحوظ يعبر عن تراجع هذا النمط من الزواج(2).

كما تقدر الدراسات والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 1997 أن معدل إنتشار هذه الظاهرة في فلسطين هو 49 % وتكاد تكون هي

---

(1) إدوارد وسترمارك : المرجع السابق، ص ص 80–81 .

(2) Jack goody : **<u>« Histoire de la famille, le choc de la modernité</u> »,** publié avec le concours du centre national des lettres A.R.M and colin, Paris 1986, P 43.

الأعلى بين الدول العربية ا لإسلامية، إلا أن هذه النسب تكاد تختفي في دول أخرى مثل أوربا وأمريكا حيث لا تزيد على 2 % (1)

أما بالنسبة للمجتمع الجزائري فقد عرف كغيره من المجتمعات العربية الزواج القرابي منذ القدم، وكان الشكل المفضل لديه لما كان يحققه من تضامن بين أفراد الأسرة الكبيرة، غير أن هذا النظام تأثر ببعض التغيرات المجتمعية خلال الحقبات التاريخية التي مر بها، فقد تعددت أشكاله وأنماطه.

لقد كانت الأسرة الجزائرية قبل ا لإستقلال أسرة أبوية ممتدة متماسكة من جميع الجوانب الإقتصادية، الإجتماعية والدينية تنقل أفكارها لأبنائها من خلال التنشئة ا لإجتماعية، فهذه العملية تعد الناقلة للقوانين والعادات والأحكام القيمية الخاصة بها، فالعائلات الكبيرة منطوية عل ى نفسها، حيث يقل ا لإنفتاح على العالم الخارجي- لاسيما عند النساء -، فأمام المستعمر إنطوت البنية العائلية على نفسها نتيجة نقص التغذية، الأمية وا لإحتقار السياسي وا لإداري، كل هذه العوامل ساعدت على التضامن العائلي(2).

ونتيجة لعدة عوامل متداخلة إشتد التغيير خلال الثورة المسلحة وتعتبر هذه المرحلة بداية خلط المجموعات الإجتماعية، فالناس يغادرون الريف والجبال متجهين نحو المدن، وأمام ضرورة تأدية الواجب الوطني حدثت ظاهرة نفسية إجتماعية هامة يتم فيها التخلي تدريجيا عن ذلك الخضوع التام للأبناء إلى حد كبير، فخلال الثورة التحريرية كان الأبناء ذكورا منهم وإناث يغادرون المنزل العائلي بدون ادن ليلتحقوا بالثوار وجبهة التحرير الوطني، فكانت النساء آنذاك مجاهدات وممرضات... الخ، ويعتبر هذا التغيرمن بين متطلبات الثورة الأقل توقعا خاصة السهولة التي تحولت بها المرأة الجزائرية كعنصر منعزل إجتماعيا ومحبوس داخل البيت إلى عنصر يؤدي دورا

---

(1) مقال أحمد شوقي ابراهيم تحت عنوان " **الزواج من الأقارب بين رأي الطب وحكم الذين** " ، _ موقع أنترنت **« www.el falak.Net »**

(2) مصطفى بوتفنوشات : **الأسرة الجزائرية**، التطور والخصائص الحديثة، ترجمة احمد نمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 1984، ص 34.

إجتماعيا هاما[1]، مما فتح المجال أمام الجنسين للتعارف، كما بدأ ظهور الأسرة النووية التي تضم الأب والأم والأبناء في مساكن مستقلة بغية مواكبة الأسلوب الحضري للحياة.

بصفة عامة فالاستقلال بالجزائر هو الظاهرة الإجتماعية التي أفرزت تغيرات عميقة أبرزها السوسيو اقتصادية وهذا ما أدى إلى خلق قيم جديدة إجتماعية، إقتصادية وسياسية أثرت في نفسية الفرد الجزائرى و سلوكاته، وفي خضم هذه التحولات تغيرت مواقف الآباء إتجاه هذا النظام(زواج الأقارب) إذ كانوا في الماضي يعتقدون أن إختيارهم للشريك من أسرة متصاهرة أو قريبة يسمح لهم بالمحافظة على روابط أقوى مع أبنائهم وتغيرت الكثير من الأمور والمفاهيم المتعلقة بحياة الفرد ومستقبله خاصة مع ظهور فكرة التحرر الشعبي التي سمحت للأفراد بتقبل التجديد الإجتماعي والثقافي والتحرر إلى حد ما من سيطرة العادات والتقاليد خاصة تلك التي كانت تفرض على المرأة ضرورة الزواج من إبن عمها أو داخل إطار قرابتها، فكثير من الشباب أصبح اليوم يفضل الزواج من خارج قرابته أى من أفراد لا تربطهم بهم أية صلة قرابية، وهذا ما أدى إلى إضعاف هيمنة وعمومية الزواج القرابي والطرق التقليدية الأخرى له، وأصبحت الثقافة السائدة في الوسط الحضري مشجعة إلى حد بعيد على الزواج الخارجي مقارنة مع الزواج القرابي.

إن هذا النوع من الزواج(الزواج القرابي) بدأ ينقص تدريجيا، وذلك حسب ما أكدته بعض الدراسات التاريخية و ا لإجتماعية وا لإحصائية التي أثبتت أن ممارسة هذا الزواج أخذ بالهبوط تدريجيا خاصة في المدن وبين الفئات المثقفة، حيث تشير معطيات لوناف L’ENAF أن نسبة الزواج خارج إطار القرابة إرتفع إلى 60 % مقابل 40 % بالنسبة للزواج الداخلي(القرابي) [2].

وإن المتأمل في الواقع الجزائري يجد أنه رغم تدخل الدولة الجزائرية لوضع صورة جديدة للأسرة ورغم مختلف التغيرات التي شهذها المجتمع الجزائري، الا أن مفهوم الأسرة التقليدي مازال نموذجا مرجعيا إنتمائيا للأفراد ورغم مساهمة المؤسسات المجتمعية الأخرى في القيام بالوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة التقليدية، فإنه لم يتم القضاء على هذه الظاهرة (الزواج القرابي) جدريا

---

(1) مصطفى بوتفنوشات :المرجع السابق، ص 298 .

(2) Ali KOUICI, **familles, femmes et contraception**, centre national d’étude et d’analyses pour la planification, Alger, 1992, P 115.

بل لاتزال قائمة فى مجتمعنا على الرغم من تحذير الوسائل ا لإعلامية و التحسيس بخطورة الإرتباط الذي يكون نتيجته إنجاب أطفال يعانون من أمراض وراثية، وما يؤكد ذلك هو إستمرار إقبال الأفراد على الزواج القرابى فى الوسط الحضري.

ويقع على عاتق علماء ا لإجتماع والباحثين مسؤولية كبيرة في تبصير المجتمع بهذه الظاهرة لأن ذلك يقوي فرص بناء أسر متوافقة صحيا ونفسيا وإجتماعيا، فليس هدف التحضر القضاء على هذا النمط من الزواج، وإنما الحياة الحضرية تفرض التحلي بوعي صحي كفيل بإنشاء أسر متوافقة صحيا، دون تفكيك علاقات القرابة كليا.

إن إختياري لهذا الموضوع تبلور خلال فترة عملي بمركز الطفولة المسعفة إليزا حيث أدركت أن معظم الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية كانت نتيجة الزواج من الأقارب، ولاحظت ان عدد حالات التخلف العقلي (الطفل المنغولي) والأنيميا تزداد نسبة وإحتمال ظهورها بين أطفال من أزواج أقارب حاملين لجينات هذا المرض وتحمل بطاقة المعلومات لهؤلاء المعوقين نفس الألقاب للأم والأب وهذا ما يؤكد على أن الصلة القرابية لها علاقة بهذه العاهات الوراثية، وهذا ما أثار فضولي لمعرفة خبايا الموضوع، كما أن الدراسات السوسيولوجية الجزائرية لم تتناول هذا الموضوع بعمق لما له من حساسية اجتماعية مما يمنع الباحثين من تناوله من جميع جوانبه.

كل هذه المعطيات دفعتني للبحث و الإقتراب من العوامل الحقيقية التي أدت بالأفراد إلى التقليل أو العزوف الكلي عن الزواج القرابي خاصة في الوسط الحضري المتفتح، وهذا ما يستوجب علينا إجراء الدراسات العديدة لبعض الأسر لمعرفة العوامل ا لإجتماعية التي أحدثتها التغيرات المختلفة والتي أدت إلى إنخفاض وتقلص نسبة الزواج القرابي.

إن أهمية الدراسة تكمن في محاولة تسليط الضوء على مدى تغير هذا النمط الزواجي بين الماضي الذي ساده التقليد و الحاضر الذي شهد التغير، لأن الأوساط الحضرية عرفت وتيرة متسارعة من التغير أدت إلى تقلص أو زوال بعض الأنظمة ا لإجتماعية بما فيها من عادات وتقاليد وقيم وأعراف... الخ.

إن المراد الوقوف عنده من خلال البحث هو معرفة ما إذا أدت تلك التغيرات المجتمعية إلى تأثيرات في بنية النظام الزواجي، وما مداها (سطحية أو عميقة) ؟ وفيما تمثلت تلك التغيرات؟ وهل أن نمط الزواج الداخلي قد شهد تغيرات جوهرية أدت إلى تغير الرؤى والمواقف إزاءه بالشكل الملحوظ ؟ وكيف تم ذلك؟ وإلى أي مدى نستطيع القول أن الوسط الحضري يشهد تراجعا في هذا النمط.

كل هذه الأسئلة وأخرى تطرح الإشكال الذي نصيغه في التساؤل المركزي الآتي :

***هل أن إنخفاض نسبة الزواج القرابي له علاقة بتأثره بالوسط الحضري وخصوصياته ؟**

بعبارة أخرى هل أن الأفراد الذين يقيمون بالأوساط الحضرية تكونت لهم سمات و خصوصيات بفعل تغير أسلوب الحياة الشيىء الذي جعلهم يعزفون عن الزواج الداخلي ويبدون أكثر تحفظا نحوه ؟

للإجابة على هذا التساؤل إقترحت بعض الفرضيات ذات الصلة بالإشكال، و التي تكونت من خلال إستقرائي للتراث النظري حول الموضوع، والتي سيقع إثباتها أو تفنيدها وإختبار صحتها أو خطئها من خلال الدراسة الميدانية وهي:

1) إن توسع مجال إختيار شريك الحياة في الأسرة الحضرية عامل من عوامل إنخفاض ممارسة الزواج بين الأقارب.
2) إن تعليم وخروج المرأة للعمل دور في إقبال الأفراد على الزواج خارج الدائرة القرابية.
3) إن إنخفاض الزواج القرابي بين الأفراد مرتبط بالوعي الفكري الصحي لمخاطره الوراثية.

ثانيا : الإجراءات المنهجية للدراسة ومجالاتها :

تشمل الاجراءات المنهجية المتبعة في دراسة أي موضوع مختلف العمليات المسايرة لفترة البحث الموجهة له وهي: نوع الدراسة، طبيعة المنهج وخصائصه، تقنيات مهجية مساعدة، أدوات جمع البيانات، مجال الدراسة، العينة.

1- نوع الدراسة :

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات ا لإستكشافية الإستطلاعية التي تبحث في مواضيع تقل فيها المراجع المتخصصة، والتي تكون نابعة من ا لإحساس بالمشكلة أكثر منه إحاطة بالتراث النظري للموضوع.

2- **طبيعة المنهج وخصائصه :** (المنهج الوصفي التحليلي + المنهج التاريخي).

يقوم البحث العلمي أساسا على المنهج في جمع المعلومات وتنظيمها وعلى المنطق في تحليلها وتفسيرها وإستخلاص النتائج منه، فالمنهج هو أسلوب للتفكير والعمل يعتمده الباحث لتنظيم أفكاره حتى يمكنه تتبع الظاهرة المدروسة ومن تم تحليلها وعرضها بغية الوصول إلى نتائج وحقائق حول ظاهرة موضوع الدراسة(1).

ومناهج البحث العلمي عديدة تختلف بإختلاف موضوع مشكلة البحث، ولهذا لاحظنا أن موضوع بحثنا يستدعي المنهج الوصفي الذي يناسب طبيعة الدراسة وكذا الأهداف المسطرة لها إذ يقوم هذا المنهج على " تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الإنتهاء إلى وصف عملي دقيق للظاهرة أو المشكلة يقوم على الحقائق المرتبطة بها "(2).

وقد إعتمدنا على خاصية الوصف للتعرف على معالم الظاهرة محل الدراسة وتحديد أسباب وجودها على صورتها القائمة بالفعل، ولوصف المكان والزمان الذي يوجد فيه وطبيعة التفاعل الإجتماعي.

لقد إستخدمنا هذا المنهج لوصف ظاهرة الزواج القرابي ووصف ممارستها، بل التعدي من الوصف إلى التشخيص والكشف عما يكتنف الظواهر من ترابطات وعلاقات متداخلة في ضوء القيم والمعايير الحضرية، وبذلك يمكن إظهار العوامل التى تأثر في تراجع الزواج القرابى فى الوسط الحضرى واختبار فرضيات الدراسة.

---

(1) مصطفى عليان، محمد غنيم : **مناهج واساليب البحث العلمي النظرية والتطبيقية**، دار الاصغاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000، ص 33.

(2) احمد عبد الله اللحلح، مصطفى محمود ابو بكر: **البحث العلمي تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم ا لإحصائية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001-2002، ص 51.

3 – تقنيات منهجية مساعدة:

إضافة إلى المنهج الوصفي إستعنا ببعض التقنيات المنهجية المساعدة هي :

أ– التقنية التاريخية :

تم إستخدامنا في مضمار التفسيرات السببية في ضوء بعض الحقائق التاريخية التي تعلقت بالنظرة التاريخية لأنماط الزواج في المجتمعات التقليدية، إذ تم الرجوع إلى بعض الدراسات التي تعرضت لنظام الزواج، فتم بواسطة التقنية التاريخية سبر تطور نظم الزواج، ممارسته وأنماطه، مع عرض مختلف التغيرات المتتابعة التي مر بها هذا النظام بصفة خاصة والأسرة بصفة عامة، وبذلك نكون قد تعرضنا إلى بعض ما يرمي اليه عمار بوحوش من عمليات أساسية في المنهج التاريخي بقوله : " يدرس الظاهرة بالرجوع إلى أصلها" [1]، فيضعها ويسجل تطوراتها ويفسرها استنادا إلى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها.

ا– الإحصاء :

تلجأ البحوث العلمية و بشكل خاص البحوث ا لإجتماعية إلى الإحصاء، وتتم الإستعانة به في البحوث السوسيولوجية من خلال المعاينة وإستخراج عينة البحث، كما يستخدم أيضا بعد تفريغ البيانات من خلال اللجوء إلى التكرار والنسب المئوية (الجداول الإحصائية).

جـ – التحليل :

لجعل المنهج المطبق متوافقا مع ضرورات كشف الواقع ا لإجتماعي نستخدم التحليل الذي يعد من ألح الضرورات التقنية في البحوث السوسيولوجية، وتنقسم هذه التقنية إلى قسمين:

ضفق بطكة عكطكمه عى لقبى) :

إن تقنية التحليل تتضمن تحليل موضوع الدراسة وإكتشاف علاقة الإرتباط القائمة بين هذه الظاهرة والمتغيرات التي يتوقع الباحث أن يكون لها صلة في تشكيلها وبروزها بالصورة التي هي عليها في الواقع، والتحليل الكيفي يتم في العمل النظري والميداني للبحث على حد سواء، حيث يقوم الباحث بجمع معلومات وتحليلها لبناء فرضيات، كما يستعمله عند تبويب البيانات وتلخيصها

---

(1) عمار بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985، ص24.

والتعليق عليها.

*ضنيق بطكة عيكطك قلى :

تطبق هذه التقنية عن طريق إستخدام البيانات ا لإحصائية المتعلقة بموضوع البحث، كإستخراج تكرارات الفئات و النسب المئوية، و ذلك عن طريق إستخدام التحليل الكمي عند تحليل إجابات المبحوتين.

4 – أدوات جمع البيانات :

لقد تم إعتماد أكثر من أداة لتجميع المعلومات (المعطيات) وهي الملاحظة والإستمارة.

أـــك للإحط ب لكا زضن ب) :

إن الملاحظة هي أولى الأدوات التي يعتمد عليها الباحث في أي دراسة علمية، فهي تساعده في بناء أسئلة ا لإستمارة، وهي في الوقت نفسه أكثر الأدوات صعوبة، ذلك أنها تعتمد على مهارة الباحث في تحليل العلاقات ا لإجتماعية وأنماط السلوك ا لإجتماعي المراد دراسته، كما أنها " شرط مسبق لبناء أحسن بحث ميداني بواسطة مقابلات أو من خلال إستبيانات"[1]، وبما أنه تعذر إجراء ملاحظات للأسر المبحوثة نظرا لرفضها، فقد تم الإكتفاء بالملاحظة غير المباشرة(البسيطة)، حيث أن معرفة ما إذا كانت الأسر تمارس زواج الأقارب أمرا ممكنا لا يحتاج التعايش مع أفراد العينة.

اـــئ لإزة لئب :

تعد الاستمارة من أهم الأدوات التي يلجأ اليها الباحت فى علم ا لإجتماع لجمع المعلومات وتعرف على أنها " قائمة تتضمن مجموعة من الأسئلة بهدف الحصول على معلومات تدور حول موضوع أو موقف أو مشكلة معينة "[2].

ونظرا لإختلاف المستويات التعليمية لدى الأسر فى الموضوع الدى نتناوله بالدراسة، فقد تم اللجوء إلى إستمارة بالمقابلة حتى يتم شرح الأسئلة، ونضمن الاجابة عن كل سؤال بجواب تام

---

(1) فضيل دليو وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الاجتماعية**، سلسلة العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، بدون سنة، ص 187.

(2) محمد علي بدوي: **مناهج وطرق البحث الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية، الازاطية، بيروت، 2000، ص 383.

وغير مكرر... الخ.

وقد إشتملت الإستمارة على خمس محاور توزعت عليها أسئلة الاستمارة التي بلغت أربع وثلاثين سؤالا.

المحور الأول : يتضمن البيانات الأولية، خصائص العينة (جنس، منشأ أصلي، مستوى تعليمي ...الخ.)

المحور الثاني : يضم أسئلة حول إتجاهات الإختيار للزواج، ويتم البحث فيه عن الطريقة التي تم من خلالها ا لإختيار (إختيار الأهل أو ا لإختيار الشخصي) ، مع ا لإشارة إلى أهم الأسس للإختيار للزواج... الخ.

المحور الثالث : يدور حول طبيعة العلاقة القرابية وتأثيرها في الزواج ، ويضم مجموعة أسئلة حول تأثير الصلة القرابية في الزواج، ويتم من خلاله الكشف عما إذا كان الزواج القرابي في جهة الأب أو الأم، ومعرفة مقدار ممارسته، والرغبة في إستمرار هذا النمط بدافع الصلة القرابية أم لا.

المحور الرابع : يدور حول العلاقة بين الوسط الحضري و زواج الأقارب، ويضم مجموعة أسئلة تبحث في أثر البيئة الجغرافية ومتغيرات (الوسط الحضري) بالزواج القرابي كظاهرة عرفت ممارستها منذ القديم ويضم أسئلة حول جملة التغيرات التي خلفها التحضر لاسيما على نظام الزواج وفيما تمثلت تلك التغيرات، وهل أثر التحضر في تراجع الزواج القرابي أم لا ؟ والتعرض للأسباب التي دفعت بالأفراد إلى تفضيل الزواج الخارجي، وإذا ما ساهم تعليم وعمل المرأة في إنخفاض الزواج القرابي.

المحور الخامس : يدورحول تأثير الوعي الصحي في زواج الأقارب، ويضم أسئلة تكشف عن درجة الوعي الصحي وكيف يكون له التأثير في الزواج القرابي، ويضم أسئلة عن الآثار التي يخلفها على هذا النمط من الزواج، ومعرفة ما إذا وجدت حالات إعاقة ... الخ.

وقد تنوعت أسئلة ا لإستمارة بين المغلقة وشبه المغلقة تماشيا وأهداف البحث، إذ لابد من ترك المجال للمبحوث حتى يعطي أكبر قدر من المعطيات، وفي الوقت نفسه تقيده بإحتمالات حتى لا يتشتت فكره ويقع في الإختصار والتكرار، ولذلك جاءت أغلبية الأسئلة مغلقة، إذ يعد السؤال بشقين الأول مغلق (نعم أو لا) ويتفرع عنه سؤال شبه مغلق حيث تحدد ا لإقتراحات ويترك له الحرية في الإضافة من خلال صياغة: أخرى تذكر، وقد عدلت ا لإستمارة قبل النزول بها إلى

الميدان أربع مرات ثم جربت على 6 أسر و ذلك في شهر نوفمبر 2005 ثم عدلت مرتين لتصل إلى الشكل النهائي.

5- اجاكطاخغز ب :

تتقسم مجالات الدراسة إلى مجال بشري (عينة) ومجال مكاني ومجال زمني.

أ -المجال الزمني :

لقد استغرق البحث (النظري والتطبيقي منه) قرابة الثلاث سنوات، حيث تم التسجيل الأول سنة 2003 شهر نوفمبر، وثم مباشرة العمل منذ مطلع العام 2004 وذلك إنطلاقا من القراءات (الدراسة النظرية)التي دامت حتى جويلية 2005، إذ تم بعد ذلك العمل في صياغة الإشكالية النهائية في أوت 2005، وبقي التردد إلى المجال النظري مع كل تغيير يطرأ على ا لإستمارة إلى أن بدأ تطبيقها في مارس 2006، وبذلك ضم المجال الزمني مرحلة القراءات، الدراسة الإستطلاعية، الإنطلاقة الميدانية، تجريب الإستمارة وتطبيقها و خلال كل تلك المراحل كانت الإشكالية في تعديل مستمر.

اـك اجاكطاك لقئمى :

شمل المجال المكاني مدينة عنابة وبالتحديد المناطق الحضرية (حي إليزا +حي البرتقال+ شارع مهذار بغدادي) فقد تعدرعلينا الحصول على إحصاءات ببلدية عنابة التى تخص موضوع بحتنا لدى إعتمدنا على علاقاتنا الشخصية فى الوصول إلى هذه الأسر.

جـ- المجال البشري :

تمثل في الأسر الممارسة للزواج القرابي والقاطنة بالوسط الحضري، وتم إستجواب الزوج أو الزوجة كونهما العنصران المهمان في تكوين الأسرة.

ـكعيم ب هك لعئيم ب:

يجب على كل باحث في أي دراسة تغطية المجتمع الكلي، و ذلك بإستخدام أسلوب المسح

بالعينة، وبما أن المجتمع الكلي للدراسة غير واضح، إ ذ ليست لدينا إحصاءات عن عدد الأسر التي تم بها الزواج القرابي و لا حتى عدد الأسر لكل حي، فقد إعتمدنا عينة القصدية في الدرجة الأولى، حيث نقصد الأسرة التي نتأكد من إعتمادها الزواج القرابي، ومن خلال إستجوابنا لها ترشدنا على أسر أخرى مجاورة تمارس النمط الزواجي نفسه، و نكون بذلك قد إعتمدنا عينة كرة الثلج، واستمر هذا مع العديد من الأسر إلى أن وصلنا إلى درجة التشبع، حيث يتم الحصول على معلومات كافية للحصول على حقائق توجهنا في البحث و تثري المؤشرات التي تساعدنا في إستخراج أسئلة الإستمارة فيما بعد، وبالتالي فعينة البحث مزيج من العينة القصدية، وعينة كرة الثلج والعينة التشبعية.

ثالثا: المفاهيم الأساسية للبحث في ضوء الفكر السوسيولوجي :

1- تعريف الزواج :

أ - *التعريف اللغوي* : يعرف المعجم العربي الزواج على أنه " إقتران ذكر بأنثى أو رجل بإمرأة بعقد شرعي يقال عنه أنه قران ونكاح"(1).

هذا التعريف يقر الرباط الشرعي بين جنسين مختلفين (ذكر، أنثى) و بشكل خاص بين الرجل و المرأة.

ويشير معن خليل عمرإلى أن الزواج و الإرتباط يدخل في معناهما إقتران الرجل بالمرأة وإرتباطه بها والإئتناس و الإستمتاع والتناسل(2).

---

(1) محي الذين صابر: **المعجم العربي الاساسي للناطقين بالغة العربية ومتعلميها** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة، تونس، سنة 1986، ص 561.

(2) معن خليل عمر: **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق الاردن، الطبعة الأولى، سنة 2000، ص 55.

إن هذا التعريف يضيف إلى التعريف السابق الغاية من الإقتران أو النكاح وهو السكن إلى الشريك، و الإستمتاع الجنسي معه والتكاثر، وهوما يشير إلى إستمرار الحياة عبر الزمان.

وقد أستعمل لفظ الزواج لغة في إقتران الشيئين وإرتباط كل منهما بالآخر بعد أن كانا منفصلين، ومن ذلك تقول العرب زوج الشيء وزجه إليه بمعنى قرنه(1)، ثم شاع إستخدام هذا اللفظ على سبيل الدوام و الإستمرار لتكوين أسرة وإنجاب أطفال.

ب – التعريف الديني : الزواج حسب الشريعة ا لإسلامية هو سنة كونية أصيلة وضرورة أساسية من الضرورات التي لا غنى عنها في الحياة التي تقتضي تنظيم العلاقة الجنسية بين الرجل و المرأة، و ضبطها بحدود شرعية أقرها القرآن الكريم، قال تعإلى " ***زاحۓ مۓدى خف ى لإروۓ ڪۓ الۓ تما تۓلآنص هـ ام آف ز لى هـ الۓ لإيۓ [illegible] لهـ م***"(2)

فالزواج فطرة الله التي فطر الناس عليها ومن أجل ذلك خلق الله سبحانه وتعالى من ضلع أدم زوجه حواء ليسكن إليها ويأنس بها ومن أجل ذلك أقر الإسلام الزواج و نادى به رسولنا الكريم(ص)، و تزداد مكانة الزواج في أهمية الغاية من وجوده، و هي عمارة الأرض، و ذلك بالتكاثر، و قد حدد **زهير حطب** دوافع هذا الرباط المقدس إلى ثلاثة دوافع رئيسية هي:

1) تمكين المسلم من إقامة علاقات جنسية في إطار شرعي.
2) الإنجاب.
3) حياة مشتركة ومستقرة بين الزوجين مع تبادل المحبة والمودة والرحمة والتعاون.

و قد أصاب زهير حطب إلى حد بعيد في تحديده لمفهوم لزواج وفي نفس السياق يعرف الشيخ صبحي صالح الزواج في ا لإسلام على أنه "عقد مدني بين إرادتين " إلا أنه يعود فيقول " إن أهم غرض من أغراض الزواج هو إنجاب الذرية وإبقاء الجنس الأدمي فلم تخلق الشهوة الجنسية إلا لتكون باعثة مستحقة على إقتناص الولد"(3).

---

(1) يوسف خياط ونديم مرعشي: **لسان العرب**، بيروت، المجلد 2، الطبعة الأولى، ص61.

(2)سورة يس / الآية 36.

(3) حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر**، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، الطبعة الثالثة، ديسمبر سنة 1986، ص 198.

ولا تختلف بقية الأديان الأخرى عن ا لإسلام في هذا المفهوم، فالزواج عند المسيحيين على سبيل المثال هو سر من أسرار الكنيسة التي ترتكز عليها العقيدة المسيحية، به يتم إتحاد رجل وامرأة إتحادا شرعيا ليتعاونا معا على الحياة الزوجية وحمل أعباء الأسرة وإنجاب الأولاد وتربيتهم، والغرض الثاني هو التعاون المتبادل بين الزوجين على شؤون الحياة.

وفي سبيل ترسيخ هذه العلاقة حكمت الكنيسة المسيحية على أن المرأة تخضع لزوجها كما تخضع الكنيسة للمسيح(1)

ج- التعريف القانوني : فمن المنظور القانوني الجزائرى يعرّف الزواج حسب المادة 4 من القانون رقم 84-11 المؤرخ في 09 يونيو سنة 1984 على أنه عقد يتم بين رجل وإمراة على الوجه الشرعي ومن أهذافه تكوين أسرة أساسها المودة والرحمة والتعاون وتحصين الزوجين والمحافظة على الأنساب(2).

فالزواج من الناحية القانونية يشير إلى تلك الرابطة التي تحل العشرة بين الرجل والمرأة وهي رابطة شرعية يقرها الدين و الشرع، ويتم على أساسها بناء أسرة وتبادل المعونة والمساعدة ويرتب القانون على الزواج مفاعيل مدنية بالنظر إلى الأهمية المعنوية.

وللزواج أركان حسب المادة 10 من القانون نفسه وهي :

* لا يتم الزواج الا برضا الزوجين وبولي الزوجة وشاهدين وصداق.

* يكون الرضا بايجاب من أحد الطرفين وقبول من الطرف الأخر بكل لفظ يفيد معنى النكاح شرعا.

* يتم هذا العقد أمام موثق أو موظف مؤهل قانونا(3).

ومنه نجد أن الزواج قانونيا هو ربط علاقة شرعية بين الرجل والمرأة بعقد يفيد ويبين صحة الزواج الذي يضمن لكليهما حقوق وواجبات.

---

(1) المرجع نفسه، ص 199.

(2) **قانون الأسرة**: سلسلة قضائية بمساعدة المصالح التقنية بوزارة العدل، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، سنة 1990 ص 6.

(3) المرجع السابق (المادة10).

كما أنه إجراء رسمي هام ومحمي قانونيا وله فصول وبنود وأحكام خاصة به مستندة على الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

د- ***التعريف الاجتماعي*** : إن معجم مصطلحات العلوم ا لإجتماعية يعرف الزواج على أنه عقد يبيح للرجل والمرأة الإتصال كل منهما بالأخر إتصالا جنسيا وتكوين أسرة [1].

و يعرف **عبد الرحمان الصابوني** فى دراسة لزهر حطب " على أن الزواج عقد بين رجل وامراة غايته انشاء رابطة للحياة المشتركة والنسل، ويجعل لكن من الزوجين حقوقا وواجبات مقابلة" [2].

أما **محجوب عطية الفائدي** فيعرف الزواج على أنه "سنة من سنن الحياة البشرية، حيث يميل الانسان بطبعه إلى اشباع غرائزه الجنسية ويرغب في المحافظة على الجنس البشري "وكان لابد من وجود أسلوب لتنظيم العلاقات الجنسية، فالزواج يعتبر نظاما إجتماعيا يساهم بنصيب كبير في تنظيم الجماعة والغريزة الجنسية" [3].

أما **إحسان محمد الحسن**فإ نه يرى أن المعنى الواسع للزواج على أنه " مؤسسة اجتماعية لها نصوصها وأحكامها وقوانينها وقيمها التي تختلف من حضارة إلى أخرى، فالزواج علاقة جنسية بين الرجل والمرأة يشرعها ويبرر وجودها المجتمع وتستمر لفترة طويلة من الزمن يستطيع من خلالها الشخصان المتزوجان البالغان انجاب الأطفال وتربيتهم تربية اجتماعية وأخلاقية يقرها المجتمع ويعترف بوجودها وأهميتها"[4].

---

(1) ابراهيم مذكور: **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة 1975، ص 254.

(2) زهير حطب : **تطوربنى الأسرة العربية والجذور التاريخية والاجتماعية لقضاياها المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص ص 45–46.

(3) محجوب عطية الفائدي: **مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي** ، جامعة عمر المختار، البيضاء، الطبعة الأولى، سنة 1992، ص 215.

(4) احسان محمد الحسن: **العائلة والقرابة والزواج** ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ديسمبر 1985، ص 15.

أما **سامية حسن الساعاتي** فتعرف الزواج على أنه " نظام عالمي يتمثل في وجود علاقة دائمة بين الرجل والمراة لتربية أطفالهم ا، كما أنه يضمن إنتقال الثروة لهم وإكسابهم مكانة معينة"[1].

من خلال ما سبـق نجد أن الزواج نظام إجتماعي يربط بين الرجل والمرأة بطريقة مشروعة تتفق بحد داتها مع مبادىء وقوانين المجتمع الذى ينبع منه وتنتج عن هذه العلاقة حقوق وواجبات لكلا الطرفين وأولادهما.

غ ـ التعريف الأنثروبولوجي : يشير هنري مندراس على أن الزواج يقوم على ثلاثة أسس منها أنه إرتباط بين مجموعتين أكثر منه إرتباط بين شخصين وكذلك يحدد نسب الأطفال وينقل لهم الميراث[2].

وحسب الأنثربولوجيين الزواج هو إتحاد بين نسبين أو جماعتين قرابيتين ويتخذ أشكالا وصورا عديدة، فقد يكون أحاديا أو تعدديا وقد يكون أبويا أو أموسيا من حيث النسب أو الإقامة وقد يكون خارجيا يحرم على الأفراد الزواج من داخل الجماعة أو داخليا يلزمهم الزواج من داخل الجماعة القرابية ذاتها.

2- تعريـف القرابــة :

التعريف الإجتماعي والأنثروبولوجي) : نظرا للتداخل الموجود بين التعريف ا لإجتماعي والأنثربولوجي للقرابة و يظهر ذلك جليا من خلال تعريفات علماء الإجتماع والأنثربولوجيا.

و سنتناول التعريف الإجتماعي لأننا نعتقد بأنه كافي لإبراز المعنى وتوضيح المفهوم بحد داته فمعجم العلوم الإجتماعية يعرف القرابة على" أنها إنتماء شخصين أو أكثر إلى جد واحد، أو إعتقادهم أن لهم جدا واحدا إنحدروا منه، وقد تكون القرابة حقيقية وقد تكون متخيلة أو قانونية تقوم الأولى على صلات الدم في الغالب أما الثانية تظهر في قرابة التبني،

---

(1) سامية حسن الساعاتي: **الاختيار الزواج والتغير الاجتماعي**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، سنة 1981، ص 17.

(2) هنري مندراس: "**مبادئ علم الاجتماع**، ترجمة ملحم حسن، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، سنة 1991 ص 278.

وفي معظم المجتمعات البشرية نجد القرابات الشهيرة : الوالد والوالدة، الجد والجدة، الأخ والأخت، العم والعمة، الخال والخالة .... إلى غير ذلك" [1].

أما إحسان محمد الحسن فقد عرف القرابة بأنها " علاقة إجتماعية تعتمد على الروابط الدموية الحقيقية أو الخيالية، وتتضم ن أيضا علاقات المصاهرة، فالقرابة هي علاقة دموية مثل علاقة الأب بإبنه وعلاقة المصاهرة أوالعلاقة الزواجية كعلاقة الزوج بزوجته"[2].

يشير هذا التعريف أن علاقة القرابة لا تقتصرعلى علاقات الدم وإنما المصاهرة هى الأخرى تدخل ضمنها أيضا، فالطفل وليد أبويه، فإنحدار الإبن من خلال نسب أبيه يطلق عليه النسب الأبوي (**Patrilineal-linéage**) وإنحدار الإأبن من نسب أمه يطلق عليه بالنسب الأمي (**Matrilineal linéage**) وإنحدار الإبن من نسب أبيه وأمه في أن واحد فإن النسب يطلق عليه بالنسب المشترك (**Linéage Joint**) فالقرابة الأولية هي العلاقة الدموية وا لإجتماعية التي تربط الوالدين بالأبناء كالعلاقة التي تربط الأب والأم والأخ والأخت أما القرابة الثانوية هي التي تربط الجد بالخال وتربط العم ببنت الأخ، فالقوانين القرابية هي التي تحدد أحكام وقوانين وطقوس الزواج، فهذه الأحكام التي غالبا ما تحرم علاقات المصاهرة بين أفراد معينين، يضيف هذا التعريف أنه كلما كانت العلاقة أضيق في نطاق الأسرة كلما إتسمت بأنها أولية (رئيسية)، وكلما إتسعت القرابة و وصفت بالثانوية، من ذلك ما يسمى بالقرابة القريبة أو البعيدة. [3]

من خلال ما سبق يمكن تعريف القرابة بأنها " صلة دموية أوصلة نسب منها تلك التى تربط فردا بفرد، أو مجموعة بأخرى تكون أولية أو ثانوية.

3- ***تعريف الزواج القرابي*** : إن موضوع بحثنا يستلزم منا التركيز على تحديد مفهوم الزواج القرابي الذي يميز نظام القرابة في المجتمع العربي خاصة في الدراسات ا لإتنولوجية، تتمثل في الزواج الداخلي (**Mariage endogamique**)، وهذا المصطلح مأخوذ من الكلمة اليونانية (**Endogamos**) والمركبة من كلمتين يونانيتين هما « **Endo** » ومعناها الداخل و« **Gamos** » ومعناها الزواج ويقابل مصطلح ا لإندوجامي مصطلح أخر هو « **Exogamy** »

---

(1) ابراهيم مذكور، **<u>معجم العلوم الاجتماعية</u>**، مرجع سبق ذكره، ص 422.

(2) احسان محمد الحسن: **<u>العائلة و القرابة و الزواج</u>**، مرجع سبق دكره، ص 19

(3) نفس المرجع السابق، ص ص 19-20

أو « **Exogamos** » المركبة من« **Exos** » ومعناها من الخارج و «**Gamos** »تعنىالزواج[1]، فالزواج بين الأقارب هو عرف يلزم أعضاء الجماعة الزواج من داخل جماعتهم الاجتماعية،.واذا حاولنا تتبع تعريف الزواج بالأقارب فى الفكر السوسيولوجي فإنه لابد من الوقوف عليه عند العديد من العلماء والباحثين من ذلك نجد **علي عبد الواحد الوافي** يعرف الزواج القرابي على أنه " النظام الذي يجوز للفرد بمقتضاه أن يتزوج من داخل الشعبة التي ينتمي إليها" [2].

يأخذ على هذا التعريف غموض مفهوم الشعبة، هل هو يشير إلى المجتمع بذاته أو العشيرة أو الأسرة الحاملة للقب نفسه.

أما زهير حطب فيعرف الزواج الداخلي بأنه " نمط يتم فيه الزواج من داخل الجماعة، فهو نظام تتخذه بعض القبائل للحفاظ على وحدتها وتماسكها الداخلي خلافا للزواج الخارجي الذي يعبر عن رغبة بعض القبائل الأخرى في تحديد قوتها وتعزيز نفوذها عن طريق توثيق علاقاتها مع الخارج"[3].

من خلال هذا التعريف نجد أن الزواج القرابي بأنه يتم داخل الجماعة، و لكن لم يحدد طبيعة هذه الجماعة أهي الجماعة الدينية (الطائفة) أم الجماعة ا لإجتماعية ذات العادات و التقاليد الموحدة...الخ، الا أنه وضح الدوافع الباعثة لهذا النمط.

يمكن تعريف الزواج القرابي بأنه " الزواج الذي يربط رجل بامراة أو امراة برجل من الدائرة القرابية نفسها، سواء كانت قرابة دموية أو قرابة مصاهرة، و سواء كانت من جهة الأب أو الأم، و مهما كانت درجتها قريبة أو بعيدة.

4 تعريف الوسط الحضري :

بداية يجب تحديد مفهوم الحضر لتوضيح المعنى الحقيقي للوسط الحضري، فالمقصود بالحضر حسب ما جاء به **محمد عاطف غيث** " المدينة مقابل الريف "، فهو نوع من مجتمع يتكاثف فيه السكان في موقع معين ينظمون حياتهم وفقا لأساليب تختلف عن أساليب سكان

---

(1) علي عبد الواحد الوافي: **الأسرة والمجتمع**، مطبعة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، سنة 1977، ص 44.

(2) نفس المرجع السابق، ص 19.

(3) حليم بركات:**المجتمع العربي المعاصر**، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الريف، وقد إنتهى بعض الباحثين مثل سوركين وزمرمان إلى ضرورة تعريف المدينة وتميزها عن الريف في ضوء خصائص تميز العالم الحضري عن العالم الريفي وهي المهنة والبيئة وحجم المجتمع المحلي وكثافة السكان، التجانس واللاتجانس، التمايز، التشريع، التنقل والحركة الإجتماعية وأخيرا نسق التفاعل أو عدد نمادج ا لإتصالات التي يمارسها الأفراد في حياتهم اليومية. [1].

وربما كان التمايز ا لإجتماعي والمهني هو أهم ما يميز مجتمع المدينة، بحيث يمكن القول أن المدينة هي أي تجمع سكاني مستقر يعمل أغلب سكانه في مهن غير زراعية وينظر" لويس ورث" إلى الحضرية كطريقة للحياة فأهم ما يميز المدينة طبقا لنظريته: اللاتجانس وا لإعتماد المتبادل والمتشابك بين السكان والطابع الجزئي للعلاقات ا لإجتماعية والإتجاه إلى إستخدام العقل في التبرير المنطقي و الإعتماد في على بيئة صناعية يتزايد فيها الحكم ا لإنساني في حياته ووقته وإنتاجه وعلاقاته.

وقد أثبتت مختلف الدراسات العلاقة ا لإيجابية بين التحضر والتصنيع وإنتشار التعليم وإرتفاع المدخول وتحسن مستويات المعيشة ووجود الرعاية الصحية و الإجتماعية... الخ.

كما يزخر الوسط الحضري بالثقافات الفرعية لإختلاف سكان المدينة من حيث الثقافة والدين والمرجعيات الأصلية با لإضافة إلى أن الشعور با لإنتماء إلى الجماعة يكون أضعف في المجتمع الحضري منه في المجتمع الريفي [2]، و لذلك يبدو فتور في علاقات القرابة، ودليل ذلك تقلص ظاهرة الزواج القرابي.

وبصفة عامة فالخصائص الأساسية للمجتمع الحضري تظهر في ما أتى به مصطفى الخشاب [3] بشكل أكثر وضوحا و شمولا وهي:

1) لكل فرد شخصيته المستقلة وأراؤه الخاصة وهو يتلقى من الأسرة ا لإرشاد والتوجيه وبذلك يكون

---

(1) نبيل السمالوطي: **علم الاجتماع التنمية**، ط2، الاسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978 ص ص 241-242.

(2) نبيل السمالوطي: **علم الاجتماع التنمية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-244.

(3) مصطفى الخشاب: **دراسة المجتمع**، الناشر مكتبة الا نجلو مصرية، 1977، ص82-86

أكثر تحررا وأكثر سيولة إجتماعية.

2) مجتمع المدينة يغلب عليه الطابع الصناعي، إذ يقوم على التخصص الدقيق ولكل فرد عمل يؤديه ولهذا يكون هناك نوع من الحراك الإجتماعي.

3) في المدينة لا يوجد وقت فراغ وإن وجد فإنه يملأ بالنشاطات العديدة.

4) الإنسان في المجتمع الحضري أكثر ضبط للنفس وأقل إنفعالا وهو أكثر تفهما.

5) هناك تنظيم في العلاقات.

6) الأسرة تكون أكثر خضوعا لضوابط تحديد النسل والزواج فيها متأخرا نسبيا وهو متحرر من مظاهر التكلف والبذخ الذي نجده منتشرا عند بعض الريفيين.

7) دور ومكانة الفتاة في أسرة المدينة يختلف عن الأسرة الريفية، ولكل فرد أن يختار أسلوبه في الحياة ولذلك فهي عرضة لتناقض المواقف والصدام على عكس الأسرة الريفية.

5– تعريف التغير :

ا– تعريف [illegible] : يعرف محمد الدقس التغير عموما بأنه " الإختلاف مابين الحالة الجديدة والحالة القديمة أو إختلاف الشيء عما كان عليه خلال فترة محددة من الزمن أي إستحداث أمر لم يلاحظ من قبل، ويضيف بأن التغير الذى يتعلق بالمجتمع هو صفة أساسية ملازمة مند القدم للمجتمعات على إختلافها سواء كانت رعوية أو زراعية، رأسمالية أو إشتراكية، نامية أو متقدمة ، والمجتمع بطبيعته متغير، فهو يأخذ من الجيل السابق جوانب ثقافية ويضيف عليها تمشيا مع واقعه الإجتماعي ، ومتطلباته المستجدة فيصبح التغيرا لإجتماعي التغير أو التبدل الدى يطرأ على البناء الاحتماعي خلال فترة من الزمن ويمس ميادين عديدة من المجتمع منها التثافية والإقتصادية ...الخ" (1)

ب– **تعريف جيرت و ميلز** : لقد حاول المفكرو ن الإجتماعيون التعرض لمفهوم التغيرمن عدة جوانب منهم **جيرت وميلز** اللذان يعتبران التغير هو " التحول الذى يطرأ على الأدوار ا لإجتماعية التى يقوم بها الأفراد وكل ما يطرأ على النظم الإجتماعية وقواعد الضبط الإجتماعي التى يتضمنها

---

(1) محمد الدقس: **التغير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق**، دار مجدلاوي، عمان، الاردن، 1996، ص 15.

البناء الإجتماعي فى مدة معينة من الزمن)" [1]

جـ- تعريف ***جى نهسى:*** التغير ا لإجتماعي عند جى روشى هو كل تحول فى البناء الإجتماعي ويتمثل فى أربع صفات مهمة هى :

1)- التغير الإجتماعي ظاهرة عامة توجد عند أفراد المجتمع وتؤثر فى أسلوب حياتهم وأفكارهم.

2)- التغير الإجتماعي يصيب البناء الإجتماعي أي يؤثر فى هيكل النظام ا لإجتماعي فى الكل والجزء كالتغير الذي يصيب بناء الأسرة أو النظام الإقتصادي أو السياسي.

3)- يكون التغير محددا بالزمن أي يكون إبتداء من فترة زمنية ومنتهيا بفترة زمنية معينة ومن أجل الوقوف على مدى التغير ولا يتأتي إدراك ذلك إلا بالوقوف عى الحالة السابقة أي أن قياس التغير يكون إنطلاقا من نقطة مرجعية في الماضي.

4)- يتصف التغير الإجتماعي بالديمومة والإستمرارية وذلك من أجل إدراك التغير والوقوف على أبعاده، أما التغير الذي ينتهى بسرعة فلا يمكن فهمه، ولذلك فالتغيرالإجتماعي يكون واضحا من خلال ديمومته. [2]

فمادام الانسان كائنا إجتماعيا فان التغير ا لإجتماعي معناه التغير ا لإنساني وكل تغير في المجتمع ينعكس على الإنسان بالضرورة[3].

إن التغيرلا يخضع لإرادة معينة بل أنه نتيجة لتيارات وعوامل ثقافية وإقتصادية وسياسية يتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض فالتغير يظهر أنواع التطور التي تحدث تأثيرا في بناء المجتمع ووظائفه، إلا أن جميع النظريات ا لإجتماعية التي فسرت عمليات التغير الإجتماعي في القرن التاسع عشر قد تحولت إلى نظريات تطورية في طابعها وخصائصها، ويفسر "هربرت سبنسر" التغير تفسيرا علميا وأعتقد بأن المجتمع يتطور من مجتمع بسيط بتركيبه ووظائفه إلى مجتمع معقد ومشعب، وفي الوقت الحاضر يعتبر علماء الإجتماع التغير الإجتماعي بأنه حالة طبيعية من الحالات التي يمر بها المجتمع، ويذكر العالم " **ولبرت مور** " أهم الصفات

(1) المرجع السابق، ص ص 16-17.

(2) المرجع السابق، **ص** 16.

(3) ابراهيم مذكور: مرجع سبق ذكره، ص 165.

التغيرية التي يشهذها المجتمع المعاصر فيدرجها كالاتي[1]:

1) التغيير السريع الذي يحدث في المجتمع أو الحضارة يكون إما مستمرا أو متقطعا.
2) تكون التغيرات بشكل سلسلة متتالية من الأحداث تتبعها فترات هادئة يعم فيها البناء والتعمير ويكون لنتائجها صدى على العالم كله.
3) ان نسبة التغير في الوقت الحاضر هي أعلى من نسبة التغير في الزمن السابق.
4) يكون التغير سريعا في مجالات التكنولوجيا المادية وفي السياسات الاجتماعية.
5) تؤثر التغير على خبرات الأفراد وعلى النواحي الوظيفية للمجتمعات المعاصرة وذلك لتعرض جميع أفراد المجتمع لعمليات التغير.

مما سبق ذكره نجد أن التغير الإجتماعي هو كل تغير يمس البناء الإجتماعي والوظائف و القيم و الأدوار الإجتماعية خلال فترة محدودة من الزمن، وقد يكون إيجابيا وقد يكون سلبيا، ليس هناك من إتجاه محدد للتغير فالتغير فى بناء الأسرة يتبعه تغير فى وظائف أفرادها، فالإنتقال من أسرة تقليدية إلى أسرة حضرية يتبعه تغير فى الوظائف والممارسات والعادات...الخ.

6- تعريف التقليد (usage): هو" سلوك أو نمط سلوكي يتميز عن العادة بأن المجتمع يقبله عموما دون دوافع أخرى عدى التمسك بسنن الأسلاف، ويفتقر التقليد إلى قوة الجزاء التي نجدها في العادات الشعبية" [2].

يتضح من هذا التعريف بأن التقليد سلوك واعي يهدف إلى إستمرار وجود الفعل المراد تقليده حتى لا يضمحل، فالهدف من التقليد هو إستمرار وجود الفعل و توازنه، وقد رأى بعض المفكرين التمييز بين التقليد والعادة في حين لم يرى الآخرون ضرورة التمييز بين الإصطلاحين، إذ يعتقد " **فيكمان**" بأن التقليد أقل معيارية من العادة الإجتماعية في حين يرى "**شبايرز**" بأن الفرق

---

(1) دينكن ميتشل: **معجم علم الاجتماع**، ترجمة احسان محمد الحسن، دارالطليعة بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1981، ص ص 190-191.

(1) مقال ل: ابتسام سالم، تحت عنوان "**زواج الأقارب ظاهرة اجتماعية تورث مشكلات صحية**" سنة 1994. موقع انترنيت **www.balagh.com**

الأساسي بين الإثنين يكمن في قوة التكامل، بينما تستند العادات إلى معايير إيديولوجية سالفة فإن هناك عددا لابأس به من المفكرين يعتقدون بأن التقليد والعادة هما شيء واحد.

إ ن إستعمال المصطلحين المضادين (التقليد والحداثة) شائع جدا لدى الباحثين الذين يعالجون التطور الإقتصادي والسياسي وتقام مواجهة بين المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة والحضرية، ويمكننا الكلام على التقليد بالنسبة لعدد كبير من التصرفات الإجتماعية والقابلة لأن تحصل في المجتمعات الأكثر تنوعا وربما الأكثر حداثة فيبرر الفرد تمسكه بهذه العادة بحجة انه هكذا تم التصرف دوما" وفي ذلك تعبير عن الخضوع لسلطة الماضي[1].

بناء على ما سب ق نجد أن التقليد هو سلوكإ جتماعي يهدف إلى إستمرار فعل لعدة سنوات بين أجيال متعددة بحيث يصبح هذا الفعل عادة متداولة بين الأفراد داخل المجتمع.

رابعا : بعض النمادج من الدراسات العربية السابقة حول الزواج بين الأقارب :

تشكل الدراسات السابقة حول موضوع أي بحث المنطلق الأول لتصميم البحث ومنهجه وفرضياته، نظرا للطبيعة التراكمية التي تميز المعرفة العلمية عموما والإجتماعية بشكل خاص، بهذا الشكل التراكمي يمكن تجنب تشتت المعارف من جهة، وتحقيق تكاملها من جهة أخرى لكشف الواقع تدريجيا، ونظرا لكون أوضاع المجتمعات النامية ذات خصائص تختلف عن تلك الموجودة في المجتمعات المتقدمة، فقد اقتصرنا على بعض الدراسات العربية لتى قام بها بعض الباحتين والدارسين للمجتمعات العربية بإعتبار أن المجتمع الجزائرى يعد جزءا من هذه المجتمعات التى تشترك معها فى العديد من الخصائص والمقومات الثقافية والحضارية ويتعلق الأمر بدراستين عن المجتمع الكويتي ودراستين عن المجتمع التونسي.

1- <u>دراسة سكينة بوراوي</u>[2] :

قامت **سكينة بوراوي** بدراسة حول "العائلات الإسلامية والحداثة" سنة 1986 بالكويت وقد

---

(1) خليل أحمد خليل: **<u>المفاهيم الاساسية في علم الاجتماع</u>**، دار الحداثة بيروت، سنة 1984، ص 77.

(2) Djamchid Behnam et Soukina Bouraoui **<u>: Familles musulmanes et modernité</u>**, Conseil international des sciences sociale, publié à Paris, 1986, P 95-96

إختارت عينة متكونة من 526 أسرة كويتية بصفة عشوائية لتتعرف على مدى إقبالها على الزواج القرابي لاسيما في خط الأب (أبناء العمومة) وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج هي :

– إن نسبة الزواج القرابي (الداخلي) قد إنخفضت مقارنة مع نسبة الزواج الخارجي، وقد تقلصت ممارسته عما كان عليه من قبل 50 سنة الماضية، ويعود ذلك إلى حركة التطور وجملة التغيرات الإجتماعية، الإقتصادية والثقافية التي شهذها المجتمع الكويتي، وأدخلت عليه قيم ثقافية جديدة وممارسات عبرت عن تغير الذهنية الكويتية، وقد كان التغير واضحا خلال السنوات التي شهدت تطور إقتصادي مفاجئ والرفاهية التي حققتها المداخيل البترولية.

– إن نسبة 48 % من أفراد العينة تزوجوا من زوجات قريبات، في حين بلغت نسبة الذين تزوجوا من نساء لا تربطهم بهن أي صلة قرابية 52 % وهذا ما يبين إحجام الزواج القرابي أمام إقدام الزواج الخارجي وإن كان الفرق طفيفا في النسب.
وقد استخدمت فى الدراسة عدة مؤشرات منها :

1– إن نسبة إقبال الأفراد على الزواج القرابي تزداد كلما إرتفعت نسبة الأمية وتنخفض تدريجيا كلما إزداد إرتفاع المستوى التعليمي للازواج، إذ أن نسبة 68 % من الذين فضلوا الزواج من الأقارب كانوا أميين، بينما كانت نسبة الذين لهم مستوى ثانوي 30 %، وتقلصت إلى حد بعيد لدى الجامعيين، إد وصلت إلى 2 %، وكل هذا يدل على أن نسبة الوعي مرتفعة التي يكونها التحصيل العلمي تحول دون التوجه نحو الزواج القرابي، فالشاب المتعلم يميل نحو الزواج عن طريق الإختيار الشخصي أكثر من الذي يكون مرتب من قبل الأسرة.

2– إن الزواج القرابي له إقبال من طرف الشباب الذين لهم دخل محدود ومن ذوي المستويات المادية المنخفضة، وهذا يرجع إلى كون الزواج القرابي يتأسس على الصلة القرابية بالدرجة الأولى مع إنخفاض المهور وتسهيل إجراءات الزواج وتوابعه، وتنعدم لدى الطبقات الغنية ليسرها الإقتصادي وإنفتاحها على العالم الخارجي.

3- إن معدل زيادة أو إنخفاض قبول النساء لهذا النمط من الزواج (الزواج القرابي) متعلق بمدى السماح لهن بحرية الإختيار والموافقة على الشريك.

4- إن نسبة 59 % من العينة تفضل الزواج القرابي للحفاظ على تقاليد الأسرة وتماسكها ووحدتها، في حين بلغت نسبة الذين لا يفضلون هذا الزواج 41 % وترجع هذه الفئة رفضها لذلك نتيجة المخاطر الوراثية والآثار الصحية التي تلحق بالأبناء كالتشوهات الخلقية، وكذلك إلى أسباب دينية، حيث ترى بأن الإسلام دعا للتفتح على باقي الأجناس شريطة الحفاظ على المقومات والمبادئ الدينية.

5- هناك علاقة عكسية بين الزواج الداخلي والتحضر، بمعنى أن نسبة الزواج بين الأقارب تزداد في القرى، نتيجة الضغوطات الإجتماعية التي تظهر جليا بين الأسر الممتدة، لتنخفض في المدن نتيجة تأثر الأفراد بالقيم الحضرية والعلم والإنفتاح على العالم الخارجي والهجرة وتحسين المواصلات... الخ، كل تلك الأمور أدت إلى توسيع دائرة إختيار القرين ومنه نجد أن إنخفاض إقبال الشباب على الزواج القرابي مرهون بالإنخفاض التدريجي للعوامل التي كانت تشجع على ذلك، وتمثلت في :

* المحافظة على الأملاك والثروة ضمن الأسرة الكبيرة.
* تعزيز وحدة الأسرة وترابطها.
* إنخفاض المهور.
* الإبقاء على البنت قريبة من أهلها.

من خلال هذه الدراسة نجد أن العائلات الكويتية تمسكت بشدة بالتقاليد القديمة (أي الزواج من داخل العائلة أوالقبيلة) وإن كان الزواج من غير الكويتيات قد إزداد بإستمرار بسبب التغيرات الإجتماعية والثقافية التى عرفها المجتمع الكويتى وأصبح شائعا أن ترى الكتير من الشباب الكويتين يبحتون عن زوجة غير كويتية من العرب أو الأوربين أو الآسيويين مما أدى إلى إعادة بناء التركيب الوراثي بدخول مورثات جديدة وهذا ما سنتعرض له بالتفصيل من خلال دراسة

الدكتور الألفى ومساعديه التي تناولت نفس الموضوع لكن من الجانب الطبي أكثر من الجانب الإجتماعي، حيت حاولت الدراسة الربط بين الزواج القرابى والأمراض الوراثية الخلقية التى تنتج عن ذلك.

2 – دراسة الدكتور الالفي[1] :

حيت قام الدكتورالالفي ومساعديه سنة 1968 بدراسة حول " علاقة زواج العمومة أو الخؤولة ببعض الأمراض الوراثية، وقد ضم البحث 4593 من الأمهات في قسم الولادة في مستشفى الصباح، منهن 2220 أم كويتية، وتبين أن 1196 أي نسبة (53.9 %) من أولئك الأمهات لهن أزواج من أبناء العمومية، وقد حدث أن مات 99 من أولادهن عند الولادة، وبلغ عدد المشوهين 104، وهذه نسبة عالية مقارنة مع نسبة الأطفال الذين لهم تشوهات دون أن توجد علاقة قرابة بين أبويهم، رأى أن هذه النسبة (53.9 %) هي أعلى نسبة في العالم، حيث جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية الذي صدر في عام 1966، والذي يشمل 16 دولة، إن أعلى نسبة لزواج القرابى من مدينة الإسكندرية بمصر، حيث وصلت إلى 34 %.

وفي نفس السياق قام الدكتور الألفي سنة من بعد أى عام 1969 بفحص 3133 حالة ولادة، وكان هناك 819 من زواج الأقارب أي ما يعادل نسبة (38.4 %) ، و 1314 حالة أي ما يقارب (62 %) من زواج من غير الأقارب، منهن 612 حالة زواج بنات وأبناء العمومة من الدرجة الأولى و 57 حالة زواج بين بنات وأبناء عمومة من الدرجة الثانية و 150 حالة زواج بين رجال ونساء تربطهم علاقة القرابة البعيدة، وقد وجد أن معدل وزن الأطفال في هذه الحالات عند الولادة أقل بحوالي 52 غراما من أطفال الآباء الذين تزوجوا من خارج الدائرة القرابية.

وتوصل الباحث إلى أن زواج الأقارب فى حد داته لايشكل خطورة على الأجيال المتعاقبة إذا كان الآباء أصحاء ولايحملون مورثات لمرض وراثي، حتى وإن كان الزواج القرابى قد يساعد على ظهور بعض الأمراض الوراثية ويضاعف من فرص ظهورها غير أن العوامل الوراثية الضارة ليست موجودة فى زواج الأقارب فقط بل قد تكون موجودة كذلك فى زواج الأباعد أوحتى من

(1) مقال لـ: محمد يوسف النجار: **زواج الأقارب وآثاره الصحية السلبية**، الموسم الثقافي كلية الآداب، تقديم وإشراف أمل يوسف العذبي الصباح، محاضرات و ندوات، جامعة الكويت، 1989، ص ص 203–204.

أجناس مختلفة فإن كان هناك مرض وراثى معروف فى أحد أفراد العائلة فعليهم إستشارة الأخصائيين العاملين فى مجال الوراثة والجينات فهم وحدهم القادرون على إبراز المخاطر الوراثية.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأباء المصابين كانوا دائما يحاولون إنكار وجود إصابتهم بالمرض الوراثى خشية رد الفعل الإجتماعي، وبالطبع يصبح الحصول على الإحصائيات الصحيحة حول تفشى المرض الوراثي وعلاقته بالزواج القرابى فى المجتمع الكويتي أمرا صعبا وربما كانت النسبة أعلى بكتير مما تبينه الأبحاث فى هذا المجال فمن الواضح إذا من خلال دراسة الألفي ومساعديه أن الزواج الداخلي بالمجتمع الكويتى له علاقة بالأمراض الوراتية فتأثير التناسل الداخلي أيا كان هذا الثأتير إنما يرجع كله إلى ما يتلقى المرء من الموررثات فإدا كانت هذه الموررثات جيدة يكون التأتير جيدا وإدا كانت رديئة يكون التأثير رديئا وإذا كانت وسطا يكون التأثير وسطا.

وقد قيل حول هذا الموضوع قدرهائل من الآراء ونشرت مئات المقالات العلمية والطبية لتوعية الأفراد من خطر التزاوج الداخلى ومن البحوت والدراسات الإجتماعية والإحصائيةالتى تناولت ظاهرة الزواج القرابى الباحت التونسي / **عبد الوهاب بوحديبة** الذى ربط زواج القرابى بالعوامل الإجتماعية والتقافية والحضرية للمجتمع التونسي والذى يشترك مع المجتمع الجزائري في عدة خصائص وسنتناول ذلك بالتفصيل فى النقطة الموالية :

3– __دراسة عبد الوهاب بوحديبة__ : (1)

لقد أنجزت هذه الدراسة فى الستينات من طرف عبد الوهاب بوحديبة بتونس وهى دراسة قديمة إلا أن الذي يهمنا فيها النتائج والطرق المنهجية المتبعة وأهم العوامل التى تأثر فى الزواج القرابى، حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن 80 % من البدو، و 70 % من سكان المناطق الحضرية تزوجوا من داخل نطاق العائلة (زواج قرابي) علما أن عدد السكان فى تونس فى تلك الحقبة بلغ 952 .3230 نسمة بها نسبة معتبرة من الأجانب، وكان هذا النمط من الزواج داخل الأسرة الممتدة أو القبيلة يشكل نسبة مرتفعة في المجتمع الأبوي

(1)- Abdelwaheb bouhdiba ;**Point de vue sur la famille tunisienne actuelle ; __Revue tunisienne des sciences sociales__** ;oct 1967, N°11,pp 11-20

التونسي، فالزواج من داخل العائلة ولاسيما بين أبناء الأعمام من أهم مميزات العائلة القائمة على النسب الأبوى وهى تمثل خاصية المجتمعات الزراعية التي يمتزج فيها النمو الديمغرافي بالنمو الإقتصادي لذلك يتم الإحتفاظ بنساء العائلة داخلها لأنهن قادرات على إنجاب الأبناء بقدر ما يوفر للعائلة من سواعد لخدمة الأرض كذلك للمحافظة على إرث العائلة وعدم تقسيمه على الغرباء فى حالة الزواج من خارج العائلة.

هذه الدراسة ركزت في حصر العوامل التي تدفع نحو الزواج القرابي، منها:

1) تعزيز الأمان والروابط العائلية
2) سهولة التفاوض على أمور الزواج تجهيزاته
3) تنظر اليه العائلات على أنه جزء لا يتجزأ من التقاليد
4) المحافظة على ممتلكات العائلة

إلا أن هذه العوامل شهدت تغييرا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة حيث ساهم الوسط الحضري في وضع قيم ومفاهيم جديدة حول نظام الزواج واتجاهاته.

ويلخص الباحث نتائج بحثه في ما يلي:

1- إن نسبة الزواج بين الأقارب تزداد فى القرى بسبب التنشئة الإجتماعية النابعة من التقاليد والعادات الموروثة للأسر الممتدة بينما تنخفض هذه النسبة تدريجيا فى المدن بسبب تفكك وتلاشى الروابط والعلاقات العائلية ، مع ضعف سلطة الآباء وتأثر الأفراد بالقيم الحضرية ونمط المعيشة المغاير للريف.

2- إن التحضر والتصنيع وإنتشار التعليم والهجرة وتحسين المواصلات بين الريف والحضر والعمل خارج نطاق العائلة كلها عوامل ساهمت فى إدخال قيم ومفاهيم جديدة للزواج.

3- إن إنخفاض إقبال الأفراد على الزواج بين الأقارب فى المجتمع الحضرى التونسي مرتبط بإنخفاض أو زوال العوامل التي كانت تمنح الأهمية والمكانة العالية لهذا النوع من الزواج.

وبصفة عامة يفسرالباحث **عبد الوهاب بوحديبة** إنخفاض نسبة الزواج القرابي فى الوسط الحضرى بإهتزاز العلاقات التقليدية، ذلك أن ظاهرة التحضر بسبب إرتفاع عدد النازحين أدت إلى

تفكيك بنية العلاقات القرابية التي تراجعت عما كانت عليه فى العائلة التقليدية وتقلص تأثيرها فى إختيار الزوج بفضل إنعكاسات التعليم وظهورعلاقات إجتماعية جديدة.

ويتعرض الباحث العزوزي إلى نفس الموضوع فى الثمانينات لكن أكثر تفصيلا، ويعقد مقارنات خلال فترة مابين الستينات والثمانينات فى الوسط الريفي والحضري ويربط الزواج الداخلى أو القرابي ببعض الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية.

4- دراسة العزوزى [1]:

لقد أنجزت هذه الدراسة فى تونس سنة 1988 من طرف الديوان الوطنى للأسرة والعمران البشري، وأشرف عليها الباحث العزوزى
بمساعدة أعضاء الديوان، حيث أجرى مقارنة بين الزواج الأقارب وغير الأقارب خلال فترة مابين الستينات والثمانينات في الوسط الريفي والحضري وجاء بالمعطيات الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (1) يبين الزواج بين الأقارب ومن خارج العائلة خلال فترة ما بين الستينات والثمانينات في الوسط الريفي والحضري.

السنــة	بين أبناء الاعمام	بين أبناء الاخوال	بين أقارب اخرين	من غير الأقارب	المجموع
بعد 1983	22.03	15.02	12.53	50.42	100
بين سنة 1975و 1983	21.18	13.25	12.32	53.25	100
بين سنة 1970 و1975	23.69	9.51	14.74	52.05	100
بين سنة 1962 و1970	24.80	13.01	14.23	47.97	100
قبل 1962	33.00	10.34	13.30	43.35	100

(1) العزوزي، بحث حول السكان و الصحة، الديوان الوطني للأسرة و العمران البشري تونس،1988، ص ص3-5

وإنطلاقا من هذا الجدول نرى أن للزيجات بين الأقارب سواء بين أبناء الأعمام أو بين أبناء الأخوال أو بين أقارب آخرين عدده مرتفع قبل سنة 1962 وتواصل بنسب معتبرة.

وقد كانت الزيجات من خارج العائلات (بين زوجين لا تجمع بينهما صلة قرابية) تمثل نسبة 50 % من المجموع في عام 1988 في الوسط الريفي والحضري، بينما نسبة الزيجات في الوسط الحضري وحده تصل إلى 60 %، فيما لا تصل إلا إلى 38 % فقط في الوسط الريفي، لكن الملاحظ أن الزواج من داخل الأسر في المناطق الريفية بلغ نسبة 58 % من الزيجات وهو ما يفسر تشبث الأرياف بالزواج الداخلي (القرابي) الذي يميز نظام القرابة العربي ومنه التونسي، فالزواج من بنت العم هو الميزة الأساسية في علاقة القرابة وينطبق خصوصا على القبائل البدوية التي تمسكت بإستقلاليتها وهذا النظام موجود قبل الإسلام.

وحسب الباحث العزوزي التفسير التاريخي للزواج من "إبنة العم" يبين أن هذا النمط من الزواج ما هو إلا محافظة على الميراث، إذ أن المرأة تتمتع بحق الميراث وهو ما يهدد وحد الإرث إذ ما تزوجت من خارج أسرتها وقبيلتها، وإذا تقيدت بزواج داخلي فإنه يحد من إنتقالها إلى قبيلة أخرى، ويمنع بالتالي إنتقال الأملاك بزواجها، وإعتبر الزواج في التقاليد البدوية بأنه يتم بإتفاق العائلتين وليس القرينين، وأن المرأة تهدى كضمان سلم ويعتبرونها جزء من ممتلكات الأسرة وزواجها الخارجي يعتبر إنتقال الأملاك إلى عائلة غريبة.

لذا يمكن إعتبار نظام القرابة العربي وكذلك الوضع في تونس والمؤسس على زواج أبناء العم تحتمه معطيات إقتصادية بالأساس وتواصلت ممارسة الزواج القرابي في تونس حتى بعد الإستقلال مثلما تم إبرازه في الجدول أعلاه.

وعلى الرغم من تدخل الدولة بعد ا لإستقلال لوضع صورة جديدة للأسرة عبر عملية التقنين وخلق دستور وجريدة رسمية وقوانين تحدد حقوق وواجبات الرجل والمرأة على حد السواء، ورغم مختلف التحولات والتغيرات التي عاشتها تونس إلا أن مفهوم العائلة بمعناه التقليدي مازال كنموذج مرجعي وإنتمائي للأفراد، ورغم تدخل مؤسسات الدولة للقيام بوظائف كانت تقوم بها العائلة التقليدية إلا أن الفرد مرتبط بالعائلة في كثير من الأحيان، وبرز ذلك من خلال ممارسة الزواج القرابي على الرغم مما أثبتته النتائج الطبية التي عملت على التحسيس بخطورة الزواج بين

الأقارب، الذي يخلف أمراض وراثية وتكون نتيجته إنجاب أطفال معوقين يعانون من مختلف العاهات والتشوهات الخطيرة.

ولقد أكدت إحصائيات سنة 1989 أن نسبة النساء المتزوجات زواجا قرابيا بلغت نسبة 24.89 % سنة 1985، وهي نسبة مرتفعة بعد أن كانت تمثل 18.21 % في سنة 1970، على أن هذه النسبة تختلف حسب الجهات الحضرية والريفية، ففي حين شهدت إنخفاض في المراكز المدينية (الحضرية) بنسبة 12.83% في سنة 1985 وظلت مرتفعة في نفس السنة في الأرياف بنسبة 19.87 %.

وإستخدم الباحث عدة مؤشرات تخدم موضوع بحته تمثلت فى النقاط التالية :

1- إن إنخفاض نسبة الزواج القرابى فى الوسط الحضري مرتبطة بتلاشي العلاقات وتفكك الروابط العائلية التى كانت تحكم الفرد وتسيطر على قراراته إضافة إلى عامل الهجرة والعمل والتعليم وإختلاط الجنسين وتطور حراك يد العاملة...الخ.

2- بينما فى الوسط الريفى فقد حافظت نسبة الزواج القرابى على الارتفاع ويفسر ذلك بالعودة إلى العلاقات القرابية، حيث يجد الأفراد فيها نوعا من الحماية الذاتية نتيجة للإرتجاح الذي شهدته سواء في مستوى البنى الإقتصادية والإجتماعية أو البنى الثقافية.

لقد فسر مختلف هذه التغيرات العديد من الباحثين الإجتماعيين ورآوا بأن العائلة التونسية واجهت تحولات عميقة وتدخل الدولة إما بعدم التجاوب وبالتالي التململ أو بالرجوع إلى الأشكال التقليدية التي كانت موجودة سابقا كإرتفاع نسبة الولادات والتوجه نحو الزواج القرابي محافظة على النموذج التقليدي العائلي.

ومن خلال ما تعرضنا إليه سابقا نجد أن هذه أهم المعطيات الإحصائية في تونس والتي تصور مؤسسة الزواج، وكما وقع إبرازه في سياق التحليل فإن نسبة الزواج القرابى تنخفض أو ترتفع تماشيا مع العوامل المسببة لذلك، ومازالت هذه المؤسسة تمثل ركيزة من ركائز المجتمع رغم الإختلافات التي مست الزواج بأنظمته وإتجاهاته....الخ.

خلاصـــة :

تم في هذا الفصل تحديد إشكالية البحث و إطاره المنهجي والمفهمي الذي إعتمد في ذلك على الحذر و الدقة حتى يزول الغموض و تتم ا لإجابة على تساؤلات البحث و فرضياته، با لإضافة إلى تحديد ا لإجراءات المنهجية المتبعة في البحث، مع التعرض للمفاهيم الرئيسة لموضوع بحثنا وذكر بعض نماذج للدراسات العربية السابقة التي تناولت جوانب عديدة تخدم موضوعنا.

و لكن على الباحث في أي حقل معرفي أخر أن يحدد ا لإطار العام الذي يتموقع فيه بحثه، وهذا يتم بالتطرق أهم ا لإتجاهات النظرية المفسرة للزواج القرابي التي سيتم تحديده في الفصل الثاني.

الفصل الثاني

المنظور السوسيوثقافي للزواج

تمهيد

أولا: لمحة تاريخية لأشكال الزواج

ثانيا: صور اختيار الزواج

1- الإضواء (الإندوجامية Endogamie)

2- الإغتراب (الإجزوجامية Exogamie)

ثالثا: تقليد الزواج في المجتمع الريفي

رابعا: أثر التغيرات المجتمعية على الزواج

خلاصة

تمهيد:

يتضمن محتوى هذا الفصل تحديد و عرض المنظور السوسيو ثقافي للزواج، و ذلك إبتداءا بعرض أشكال الزواج في المجتمعات القديمة، و ذلك إنطلاقا من حالة المشاعية الجنسية، وصولا إلى تحديد أكثر للعلاقة الزوجية المتمثل في أحادية الزوج و الزوجة، وبعد عرض أشكاله نتدرج إلى توضيح صور الإختيار له، أي البحث عن الأسس التي يتم وفقها الزواج بإعتبار أن الزواج القرابي هو صورة من صور الإختيار للزواج القائم على الوحدة الدموية (صلة القرابة)، و لتوضيح معالم التقليد سيتم عرض تقليد الزواج في المجتمع تقليدي بإعتبار الدراسة ترتكز حول قياس تغير هذه الظاهرة ومعرفة مظاهر التقليد، ومع عرض تأثير التغيرات المجتمعية على الزواج ونكون قد تقربنا أكثر إلى توضيح إقبال أو إحجام الأسر على الزواج القرابي.

أولا: لمحة تاريخية لأشكال الزواج :

لقد عنت الأنثربولوجيا الإجتماعية بدراسة النظم كالزواج، القرابة، الدين والتنظيم الإجتماعي والإقتصادي وغيرها من النظم التي تؤلف البناء ا لإجتماعي في الأنماط المجتمعية المتمايزة، وكان ذلك في المجتمعات البدائية ومع تطور المجتمعات الإنسانية طورت هي الأخرى دراساتها حيت لم تعد تقتصر على تلك المجتمعات القديمة بل أصبحت تدرس المجتمعات المتقدمة والفروق الريفية و الحضرية وغيرها من الموضوعات من أجل التعرف على جوانب و كيفيات التقدم والتطورات في البنيات السوسيوتقافية الأخرى والتي تؤثر بلا شك في الحياة ككل منها النظام الأسرى بكل ما يتضمن من إختلاف وتوافق وتطور وتناغم مع الحياة الكلية للمجتمع، و عليه فان أي معالجة نظرية لموضوع القرابة تدفعنا للتعرض إلى نظام الأسرة والزواج، وقد حاول الأنثربولوجيون أن يتعرفوا على طبيعة العلاقات ا لإجتماعية داخل لنظم الإجتماعية و بحثوا في قواعدها التنظيمية وقوانينها وعاداتها وطقوسها المرتبطة بالزواج وظروف إختيار القرين والعلاقات التي تجمع الزوجين، لذلك فإن الوقوف على نظام الزواج بغض النظر عما إذا كان داخلي أو خارجي يتطلب التعرض لأشكاله ثم مقارنة الحقائق العلمية المتوصل إليها وهذا ما أكدته البحوث والكتابات الأنتروبولوجى الأمريكي << **راد كليف بروان** >> عند قوله " إن دراسة طبيعة المجتمع الإنساني هي دراسة منهجية منظمة تعتمد على مقارنة

الأشكال المختلفة للمجتمعات الإنسانية بالتركيز على الأشكال الأولية" (1).

إن نظام الزواج يرتبط في خلفيته ضمنيا بأشكال الزواج المتعددة التي تنتشر في مختلف مناطق العالم، وكذا بالتغيرات التي مست جميع البنى منها ا لإقتصادية، الإجتماعية، السياسية و الثقافية والأخلاقية وأشكال الطقوس التي أثرت بدرجات متفاوتة في هذا النظام.

يرجع الفضل في توضيح أشكال الزواج عبر التاريخ للدراسات الأنثربولوجية وا لإجتماعية التي إهتمت بدراسة المجتمعات البدائية، حيث اسهم العديد من الباحتين بشكل واضح فى هذا الموضوع من أمثال"مالينوفسكى " " **لويس هنرى** " " **مورجان** " " **باخوفن** " وغيرهم، هذا الأخير الذي صنف نظام الزواج من خلال خاصيتين إثنتين هما: المشاعية الجنسية ووثانيهما النظام الأمى بمعنى أن السيادة السياسية فى المجتمعات الأولى كانت للنساء إلا أن ذلك لم يدم طويلا إذ بدأت معالم التنظيم تتضح بظهور مصطلح التملك حيت أخذت العلاقات تأخذ طريقها نحو الإنضباط والتنظيم إلى أن تبلورت وأخدت شكل عقد بين المرأة والرجل يقتضي المعاشرة المستمرة بينهما طبق قوانين، وفي السياقات الآتية سنوضح الأشكال التي مر بها الزواج عبر العصور التاريخية بدأ بالمشاعية الزوجية إلى وحدة الزوج والزوجة.

1 - المشاعية الجنسية (promiscuité) :

ذهب أصحاب هذا الرأى إلى أن الزواج كان مشاعا فى الحياة البدائية الأولى ففى هذه المرحلة ساد النظام الزواجى الذى يقوم على الإباحية الجنسية، حيت كانت كل النساء حقا مشاعا لجميع الرجال، وكذا الحال بالنسبة للرجال، فهم حق مشاع بين جميع النساء دون التقيد بنظام يضبط حياتهم الجنسية، فلا وجود لقوانين أو قواعد تنظم ممارساتهم وأنشطتهم في جميع المجالات (2)، وقد ذكر << **باخوفن** >> أن النظام الأمي (الأموسي) هو أقدم نظام سارت عليه نظم القرابة والزواج، وذلك نظرا للحياة المشاعية التي كانت تعيشها المجتمعات البدائية، حيث أن المشاعية الجنسية التي كانت تربط الرجال بالنساء يصعب معها تحديد أصول الأبناء من

(1) فاتن محمد شريف: **دراسات في الانثربولوجيا الاجتماعية، الانثربولوجيا، الأسرة والقرابة** ، مطبعة الانتصار، مصر، 1999، ص 19.

(2) علي عبد الواحد وافي: **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 11.

الناحية الأبوية لكثرة الرجال الذين تتصل بهم المرأة، مما يدفعهن بالحاق الأبناء بنسبهن، وتكون الأم بذلك هي محور القرابة، وذلك ما أكده <<**مورجان**>> أيضا، إذ إعتبر النظام المشاعي فى الزواج أول نظام سارت عليه العشائر جميعها، وقد وافق العلامة <<**فريزر**>> على هذا الرأي فرأى أنه من الأرجح أن المشاعية الجنسية كانت سائدة عند بعض العشائر في مرحلة ما من مراحل تاريخها، كما جعلت الأم وحدها هي محور القرابة[1].

إلا أن هذه الحالة لم تدم طويلا لأنها تتنافى وحياة الإنسان وما يجب أن يسودها من إستقرار وضبط في كل المجالات حتى يتمكن من الإستمرار فى الوجود وأداء وظائفه وأدواره وفق ظروف مناسبة، ويمكنه أن يعمر الأرض وفقا لطبيعة ا لإنسان الذي يميل إلى النفور من كل هذه الأمور وهو الشيء الذي دفعه إلى التفكير والعمل على ضرورة تغيير النظم الإجتماعية التى يعيشها ونتيجة لذلك بدأ الإتصال بين الرجال والنساء يتقلص إلى أن إقتصر على جماعات معينة تربطهم علاقات مصلحية أو قرابية.... إلخ، وقد شمل هذا الزواج مجموعة من الأزواج والزوجات وسنتعرض لذالك في النقطة التالية.

2 -**تعدد الأزواج والزوجات معا** (Mariage par groupe):

وهو نظام يباح بمقتضاه لجماعة معينة من الرجال أن يعاشروا عددا معينا من النساء معاشرة زواجية، فكل من الرجال والنساء يتمتعون بحقوق زواجية متساوية إلى حد ما.

لقد أثبتت البحوث التاريخية والإثنوغرافية ظهورعدة ممارسات لهذا الشكل في مجتمعات بدائية مختلفة، فقد وجد في قبائل التبت وهملايا، حيث يمكن لطائفة من الرجال أن يتزوجوا طائفة من النساء، ويرى بعض الباحثين القدامى أن هذا النوع من الزواج قد كان منتشرا في المجتمعات السامية البدوية من العرب، فقد ذكر" **سترابون**" المؤرخ اليوناني أن هذه المجتمعات العربية البدوية عرفت الزواج الجماعي، وفى نفس السياق يضيف " **هوايت**" أن تعدد الأزواج والزوجات كان سائدا لدى القبائل الأسترالية القديمة والهند الجنوبية وهذا ما أكده كل من "**مورجان**" و" **فريزر** "، كما ذكر بعض المؤرخين أن هذا النظام لا يجوز فيه لأي شخص غريب أن ينظم الى هذه الجماعة حيث أنه غالبا ما يكون مقتصرا على الإخوة أو الأقارب دون

---

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 89-90.

سواهم [1]، إذ تتصل جماعة من الإخوة والأخوات وتكون زواجا جماعيا، أو يتفق بعض الأقارب فيما بينهم من رجال ونساء على الإتصال الجنسي ويكونون زواجا جماعيا في نسق قرابي، وبقيت دائرة الإتصال تضيق إلى أن جمعت أقل عدد من الأفراد يتصلون بفرد واحد من الجنسين المختلفين (رجال ونساء) ويتضمن هذا الشكل نمط وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج ولها طقوسها وعاداتها التى تمارس وفقها الجماعة الإجتماعية هذا النظام، وهذا ما سنحاول تحديده في النقطة الموالية.

3 -وحدة الزوجة مع تعدد الازواج (polygynie):

هذا الشكل من الزواج يباح فيه أن يشترك جماعة من الرجال بزوجة واحدة، فتكون حقا مشاعا بينهم، وقد وجد هذا الشكل في عدد غير يسير من المجتمعات البدائية، ولاتزال تمارس في بعض المناطق مثل أمريكا الشمالية والقبائل التي تعيش في نيجيريا وهنود البافيتسو وقبائل الماركيز، كما أشار العديد من الأنتروبولوجين على وجوده فى بعض المناطق من الهند والكاشمير وهو منتشر أكثر بين قبائل التبت وذهب إلى ذلك العلامة " **فريزر**"في كتابه "**غصن الذهب الكلاسيكى** " والسبب في التوجه نحو هذا الشكل هو الحفاظ على الميراث، إذ أن الإخوة يتزوجون بزوجة واحدة مشتركة بينهم بقطع النظر عن العمر إذ تتزوج المرأة من الصبى الصغير أحيانا حتى لا يتطلب منهم ذلك تقسيم الأرض التي يرثونها من الآباء[2].

ومن الناحية السوسيولوجية يقوم هذا النمط في ضوء نظام إجتماعي، إقتصادي يغلق ثقافة مجتمع ويجعلها منطوية على نفسها، حيث تظهرعمليات التنشئة الإجتماعية التي ترسم توجهات الشخصية للأفراد حيت تحدد أدوارهم ووظائفهم من خلال الحفاظ على وحدة الأسرة ووحدة الأرض حتى لا تتشتت وتتوزع بإتجاهات مختلفة ومن تم قد تفقد الجماعة قوتها نفودها وهيبتها أمام الآخرين.

وفى هذا النظام الإجتماعي يعاشر الأخ الأكبر الزوجة دون أن يجد حساسية لدى بقية

---

(1) محجوب عطية الفائدي: __مبادئ علم الاجتماع والمجتمع الريفي__، جامعة عمر المختار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992، ص 217.

(2) سامية حسن الساعاتي: **__الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي__** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972، ص 52.

إخوته، باعتباره يمتلك في ذات الوقت السلطة أما فيما يتعلق بالنشاطات الإقتصادية فهم يعيشون على الصيد البحري إضافة إلى الزراعة البسيطة، هذا الشكل لا يضم الإخوة بالضرورة، بل قد يضم الأقارب كما أشرنا سابقا، ونادرا ما تجمع المجموعة رجالا لا تربطهم صلة قرابة(1).

وقد يرجع إنتشار نظام تعدد الأزواج إلى قلة النساء بسبب ظاهرة وأد البنات وقتلهن خشية الفقر، ويسود هذا الشكل على العموم في المجتمعات التي يفوق فيها عدد الرجال عدد النساء، إلا أن ذلك لا ينفي أن هذا النظام الإجتماعي والثقافي القائم على تعدد الأزواج قد يؤدي إلى خلل في النسق الزواجي بين الرجال والنساء ، ونتيجة لعدة ظروف ظهر شكل آخر للزواج وهو الذي كان يجمع بين العديد من الزوجات مع زوج واحد وسنتناول هذه النقطة بالتفصيل في الفقرة الموالية :

4- وحدة الزوج مع تعدد الزوجات (polygamie):

هو نظام يباح فيه للرجل أن يكون في عصمته أكثر من زوجة واحدة، وقد وجد هذا النظام في كثير من المجتمعات في العصور القديمة وحتى الأن، فأشهر المجتمعات القديمة تميزا بهذا النظام هي المجتمعات العبرية والعربية الجاهلية، أما بعض الباحثين الأنثربولوجيين فقد ذهبوا إلى أن هذا النوع من الزواج تعرفه المجتمعات الأكثر تحضرا و نسبته تفوق نسبة ظهوره في المجتمعات القديمة، حيث ذكر ذلك كل من وسترمارك وهوبهوس **(Hobouse,Westermark)** وأضافا بأن هذا الشكل من أشكال الزواج أخذ في الإتساع وستأخذ به العديد من المجتمعات كلما إزدادت نسبة التحضر (2)، فالعلاقة إذا بين التحضر و ظهور هذا النمط علاقة طردية.

يقتضي هذا الشكل من الزواج حسب ممارسته أن يوفر الزوج منزلا مستقلا لكل زوجة، وتكون المعاشرة مقتسمة عليهن بالتوالي، أما دواعي إنتشار هذا النمط فهي إرتفاع معدل وفيات الذكور من جراء الحروب في مقابل إرتفاع نسبة الإناث، وهذا ما يصدق على قبائل الباجندا (*)

(1) محمد حسن الغامري: **مقدمة في الانثربولوجيا العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1991، ص 83.

(2) علي عبد الواحد وافي: **الأسرة والمجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

(*) الباجندا مجتمع تعداده حوالي مليون نسمة يقطن في أوغندا شرق افريقيا.

التي تفقد العديد من رجالها عند حروبها مع القبائل المجاورة، وحتى وأن سلمنا بأن عددا معتبرا من النساء يؤخذن كسبايا في الحملات الحربية، غير أن عدد النساء يفوق عدد الرجال، وهذا الترجيح في العدد جعل نظام تعدد الزوجات ينتشر بشكل واسع(1).

و لكن يبقى أن موقف كل من و **سترمارك** و **هوبهاوس** نسبي، فقد لا تكون العلاقة طردية بين النمط التعددي للزوجة و نسبة التحضر ملزمة لجميع المجتمعات المتحضرة ذلك أن نظام تعدد الزوجات يقوم في كثير من المجتمعات على أساس ما يحققه من وظائف عديدة سواء بالنسبة للرجال أو النساء، فعلى الرغم من المميزات التي تصاحب هذا النظام، إلا أن إنتشاره في العالم ينحصر في أجزاء محددة، ويكاد يتواجد بنسبة ضئيلة في المجتمعات الصناعية البالغة التعقيد فى حياتها المختلفة ، حيث تميل غالبا إلى تفضيل الزواج الأحادي نظرا للتغيير السوسيوثقافي والتعليمي والوعي الذي باتت عليه المجتمعات، حيت أصبح الفرد على مستوى من الوعي إلى درجة التخطيط لمستقبله وفقا للتغيرات الحاصلة وخاصة فى المجتمع الحضري الذي تبدو فيه الحياة لاتحتمل إضافات على أعباء الأفراد وهذا ما دفع إلى خلق نوع آخر من الزواج يتلائم أكثر مع الحياة البشرية للفرد وهو الذي يجمع رجل واحد بزوجة واحدة وهذا ما سنتعرض له في الفقرة الموالية.

5- الزواج الأحادي أو وحدة الزوج والزوجة (monogamie):

هو النظام الذي لا يصح بمقتضاه أن يكون للرجل أكثر من زوجة واحدة في وقت واحد، ولا للمرأة أكثر من زوج واحد، وقد أخذت به بعض المجتمعات الإنسانية القديمة مثل قدماء اليونان الرومان، ويسير عليه في العصر الحالي الكثير من المجتمعات لاسيما المجتمع الأوروبي، وذلك بدعوى تحقيق العدل والمساواة بين الجنسين من أجل منح فرص متكافئة لكل فرد في الحصول علىزوج(ة)، ولقد بين ذلك **صموئيل جونسون** بقوله " لا يستطيع الإنسان أن يمتلك زوجتين إلا إذا حرم إنسان آخر من إمتلاك زوجة "(2).

إن مثل هذا القول يصرح علنا بأن إتخاد أكثر من زوج يكون تعديا على حقوق الآخرين،

---

(1) محمد علي الجوهري: **الانثربولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثالثة، 1993، ص 294.

(2) عبد الفتاح تركي موسى: **البناء الاجتماعي للاسرة**، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، مصر، 1998، ص 42.

كما توصل **ميردوك** في دراسة إثنوغرافية له أجراها على عينة فى مناطق مختلفة في العالم ان نسبة 24 % من مجموع 565 أسرة يسودها الزواج الأحادي، وعلى الرغم من ان هذاالشكل غير منتشر فالديانة المسيحية تجعل منه المثل الأعلى للزواج ونموذجه المثالي، على الرغم من أنه لم يرد في ذلك نص صريح في الإنجيل يحرم تعدد الزوجات حيت يعتبر الزواج الأحادي الشكل الطبيعي للزواج، إلا أنه في ضوء الثقافات المختلفة للمجتمعات يكون نسبيا من حيث تفضيله[1].

كما أن النظم والقواعد الإجتماعية التي تنظم هذا الشكل من الزواج هي في الحقيقة ترتبط إرتباطا وثيقا بنمط الحياة السائد في المجتمع، فقد وضح علماء الإجتماع الذين قاموا بدراسات عن إختيار الزواج أن الأنظمة الزواجية تفرضها طبيعة الممارسة الإجتماعية، ونجد ضمن هذا النظام أنواعا أخرى من الزواج منها ما يسمى بالإنضوائي والإغترابي، فالأول يفرض الإقتران بأحد أفراد الدائرة القرابية، أين يتم الزواج بين الأقارب فقط، كما ترتبط القيود التي تفرضها نظم التحريم بعوامل أخرى منها العرق، الطبقة الإجتماعية... الخ، وذلك بتأكيدها (القيود) على الإعتبارات الإجتماعية والثقافية والإقتصادية.

أما الثاني (لإغترابي) فهو يشير إلي الزواج من خارج الدائرة القرابة و منه نجد أن صور إختيار الزواج تشمل نمطين : الزوج الداخلي (الإخواء) و الزواج الخارجي (الإغتراب)

وسيتم التعرض لهما بالتفصيل في الفقرة الموالية

ثانيا: صور اختيار الزواج :

هناك صورتين بارزتين للإختيار الزواجي هما الإنضواء والإغتراب.

1- الاضواء (الإندوجامية Endogamie):

وهو ما يعرف بالزواج الداخلي وهي تلك القاعدة الإجتماعية التي تفرض على الفرد الزواج من داخل الجماعة التي ينتسب إليها سواء من ناحية الدم أو العرق (السلالة)، الدين(الطائفة)..الخ. وتنقسم إلى أشكال عديدة منها:

أ- الإندوجامية العنصرية:

---

(1) محمد حسن الغامري: **مقدمة في الانثربولوجيا العامة**، مرجع سابق، ص 78.

إ ن بعض الأجناس في المجتمعات المختلفة المتوزعة عبر العالم تحرم الزواج بأشخاص ينتمون إلى جنس أو أجناس أخرى مختلفة عن جنسها، وهذا ما يسود لدى بعض من جماعات الهنود في كاليفورنيا، ويبلغ بهم الأمر إلى حد الحكم بالموت على أي إمرأة تتزوج برجل أبيض.

كما سادت هذه الصورة من إختيار الزواج لدى المجتمعات الجاهلية العربية، إذ كانوا يرفضون تزويج بناتهم للأعاجم مهما بلغت عظمة هؤلاء فهم دونهم شأنا مهما بلغوا من العز فالعرب تقر و تأكد تحريم الزواج من غير الجنس العربي، وهذا المنبع ليس مصدره العرف فقط بل قد يكون القانون هو الدافع في التحريم لدى مجتمعات أخرى، حيث يحرم على الإنجليز، الألمان والفرنسيين من الزواج من نساء المستعمرات التي يحتلونها حتى لا تختلط الأجناس [1]، وذلك بنص قانوني فبما أن للقانون سلطته فقد ساهم في ظهور التميز العنصري في الزواج والدى مورس فى جنوب إفريقيا وفى أمريكا الشمالية قبل صدور القانون الذى يسمح بالتزاوج بين الأبيض والأسود.

يمكننا القول أن الإندوجامية العنصرية هي تحريم إختلاط جنس بجنس آخر يختلف عنه فى اللون أو اللغة أو الدين وذلك راجع إلى الزهو العنصري أو الزهو القومي، وهو ما يعرف سوسيولوجيا بـ " الإعتداد بالجنس" حيث يرى كل جنس أنه الأفضل والأرفع شأنا من بقية الأجناس وتأخذه العزة بالجنس و الإستعلاء والغرور.

ب- الإندوجامية الدينية:

يقصد بالاندوجامية الدينية عدم زواج الأفراد الذين لا يدينون بالديانة نفسها، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن مختلف الأديان باعتبارها نظما إجتماعية جعلت قيودا على حرية الفرد عند إختياره في الزواج، فكل طائفة دينية ترفض الزواج من طوائف دينية مغايرة لها في الدين، وهذا ما يصدق على معتنقي الديانة المسيحية، حيث أن الكاثوليكي يفضل الزواج من الكاثوليكية والبروتستانتي من البروتستانتي ة، وكذلك الأمر لمعتنقي الديانة اليهودية التي لا تشجع على الزواج من خارج الديانة، وتفضل الزواج من داخل الدائرة الدينية محافظة على دينهم وعرقهم[2].

---

(1) سامية حسن الساعاتي: **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص 20.

(2) المرجع السابق، ص 21.

أما الديانة الإسلامية فقد تشددت في تحريم زواج المسلمين من غير الكتابيين، وأجازت زواج المسلم من الكتابية (مسيحية كانت أو يهودية) شريطة الحفاظ على الدين وإدخالها فيه مع عدم إرتداده أو إفسادها لأبنائه..إلخ، في حين حرم ذلك على المسلمة مخافة أن يظلمها أو تظلم نفسها بهذا الزواج الذي قد يخرجها من الملة، ويقول الله تعالى"***هلا تمقحهعك لسنقئ ة حةو ي ألم هلإ لب لألمب غخي ذلم لسنقب هكهآ عجلةقى هلا تمقحهعك لسنقي م حةوي ألمهئ هكعاخ لألم غخي ذ لم لسنق هكهآ عجلةقى***"[1].

غ ـسئ لإمخهج ئلي بكخس قي ب:

تقتضي هذه الصورة من صور الزواج أن كل طبقة لابد لها من الزواج بأفراد من ضمن الطبقة نفسها، ولقد ساد بعض المجتمعات البدائية وحتى المتحضرة عبر أنحاء العالم، ويوجد هذا النمط لدى مجتمع الهوفا في جزيرة مدغشقر، إذ ينقسمون إلى ثلاثة طبقات رئيسية هي : طبقة النبلاء، طبقة العامة وطبقة العبيد، ولا يستطيع فردا من طبقة الزواج بفرد من الطبقة الأخرى، ويزيد التشدد كلما قل شأن الطبقة التي ينتمي إليها الخاطب، وكل طبقة نبيلة تنظر إلى بقية الطبقات نظرة إحتقار إلى حد يصل بالأفراد في **تاهيتي** إلى عقاب المرأة التي تتزوج بشخص أقل منها من حيث الوضع الطبقي، وهذا العقاب يتمثل غي قتل أطفالها[2] فالحدود بين الطبقات لديهم واضح ولا يمكن تجاوزه.

ونتيجة لعدة تغيرات إجتماعية، إقتصادية، سياسية وتكنولوجية، وظهور المدن الصناعية مع إنتشار مبادئ الديمقراطية، تأثرت ذهنيات الأفراد وإنعكس ذلك على سلوكهم مما شجع على إنتشار قيم الفردية والحرية الذاتية، وهذا ما دفع بالمجتمعات المتحضرة في الوقت الحاضر إلى الحد من تلك القيود التي تفرق بين الجنسيات أو طبقات المجتمع الواحد، وذلك ما ساهم أيضا في التخفيف من حدة الإندوجامية ووسع من الدائرة التي يمكن للشخص الإختيار في إطارها.

إن رابطة الزواج اليوم تقوم على الإرادة الحرة لطرفي تلك العلاقة، ومن هنا أصبح الزواج بالرضا هو القاعدة العامة في المجتمع الحديث، لذلك فالرجل والمرأة هما اللذان يملكان وحدهما حرية تأسيس علاقة زواجية، وأصبح الميل العاطفي شرطا أساسيا من شروط قيام

---

(1) سورة البقرة /اية 221.

(2) سامية حسن الساعاتي: **الاختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، مرجع سابق، ص 62.

العلاقة ذلك دون النظر للجنس أو الطبقة بالحساسية نفسها التي كانت عليها قبلا، كما عرفت المجتمعات الحضرية نمط الإجزوجامية (الزواج الخارجي) دون إعطاء أي إعتبار للفوارق والأمور التي ذكرناها آنفا وسنحاول التعرض لهذا النوع من الزواج بالتفصيل في النقطة الموالية.

2- ب الزواج الإجزوجامي (*Exogamie*) :

هو الزواج الخارجي الذي يعتبر قاعدة إجتماعية تجبر الفرد على الزواج من خارج الجماعة التي ينتمي إليها، إذ يحرم الزواج بين أبناء العمومة أو أبناء الخؤولة في بعض دول أوروبا المسيحية وهوما حرمته قوانين الكنيسة في العهود الأولى للمسيحية وفى العصور الوسطى.

وعلى الرغم من إباحة الزواج بين هذه الطوائف في المجتمعات الأوروبية في الوقت الحاضر فإن العرف قد جرى على كراهيته، وفي الصين كانت هناك قاعدة إجزوجامية تتعلق بلقب الأسرة، فالقانون الصيني القديم يحكم على كل من يتزوج بمن يشترك معه في اللقب أو بمن يشترك معها في حمل اللقب نفسه بالضرب ستين ضربة(1)، وبذلك فإن الزواج من الأقارب يستوجب العقوبة كونه مخالفة لأعراف و قوانين المجتمع آنذاك.

إن الزواج الإجزوجامي (الخارجي) هو النمط الغالب السائد في المجتمعات الحديثة، بعد أن كان الزواج الداخلي هو الغالب في المجتمعات القديمة كونه مرتبط بالتقاليد والعصبية القبلية أين يتدخل الأهل بترتيب الزواج من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية ولكنه لايعطى أي إهتمام إلى العاطفة أو الصلات الشخصية التي تربط المقبلين على الزواج لكن مع مرور الزمن ونتيجة لجملة من التغيرات المجتمعية بدأ هدا النوع من الزواج يعانى من مشكلة ا لإنحسار خاصة في المجتمعات الحديثة وهو ما شجع على الزواج ال خارجي وذلك بزيادة فرص الإلتقاء أو الإحتكاك المباشر بين الرجل والمرأة في ميدان الدراسة أو العمل، فإرتبط هدا النمط من الزواج بالإختيار الشخصي ويكون أخذ رأي الآباء على سبيل الإستشارة، فعمليات الضبط في هذا المجال محدودة جدا.

---

(1) نفس المرجع سابق، ص 64

ثلثا: توكيخك رهئث غىك اجة لظكفي و:

تتميز الثقافة الريفية بقيم تقليدية وعلاقات إجتماعية مباشرة بين الأفراد خاضعة للعرف فالعادات والتقاليد التي تؤثر في السلوك الإجتماعي تكاد تكون واحدة وقد إنعكس ذلك على نمط الزواج السائد الذي يجمع الأقارب ويوكل للأسرة القيام بجميع إجراءاته، مما يشعر الفرد بإنتمائه إليها وإندماجه كلية في الوحدة الإجتماعية الصغيرة (الأسرة) بالإضافة إلى إحترامه وخضوعه للعناصر التقافية التى ترجع جدورها إلى تقاليد وأعراف الأسرة الممتدة التى تربطها قيم التضامن والتعاون والتماسك، فالفرد بدون أسرة عضو مبتور لا يكتمل وجوده إلا إذا إنتمى إليها، ويقول **عاطف غيث** في هذا الصدد "ففي المجتمع التقليدي، الفرد كفرد لا قيمة له إلا في الأسرة، فهو يعمل من أجل الأسرة ويتزوج من أجل الأسرة وينجب من أجل الأسرة "(1)، و هذا دليل على أن الإرادة و الحرية الفردية مسلوبة أو تكاد تكون مدابة فى روح الجماعة الإجتماعية.

لهذا كانت شخصية الأسرة هي التي تحدد نمادج سلوك الفرد وتعين له المسموحات والممنوعات، كما أن المجتمعات التقليدية تعطي شرعية هيمنة الرجل على المرأة، اذ عليها واجب الطاعة، فهو مجتمع أبوي ترتكز السلطة فيه لدى الزوج، كما يتمتع الأقارب ولاسيما الذكور الأكبر سنا منهم بجانب كبير من السلطة والنفود، حتى أنهم يؤثرون في قرارات الأسر مثلما يحدث الأمر في قضايا الزواج، فالرأي الأخير قد يرجع لجد الشاب أو الشابة المراد تزويجها.

من سمات الزواج في المجتمع الريفي والعربي منه على الخصوص هو اقبال أفرادها على الزواج القرابي، فهو يعتبر الميزة الأساسية في علاقات القرابة، ويظهر هذا واضحا بين القبائل البدوية المتمسكة بخصوصيتها، وترى هذه القبائل أن هذا النمط هو أفضل أشكال الزواج لأنه يجمع بين أبناء العمومة والخؤولة، بل يعتبر عادة تتفاخر بها الأسر (2).

ومنه فلقد تعددت الدوافع في تفضيل هذا الزواج والتمسك به منها الاجتماعية والإقتصادية، والثقافية، بحيث توسع إنتشاره في العالم العربي و الإسلامي على الرغم من أن

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 84.

(2) Sophie Ferchiou **: <u>Hasab wa Nasab, Parenté, alliance en Tunisie</u>**, ed, du CNAS, Paris 1992, P 306.

الإسلام لم يحبد الزواج الداخلي، كما أنه لم يحرمه وقد أشرت إلى ذلك سابقا، وعليه يعتبر الزواج القرابي في المجتمعات العربية تقليدا معمولا به قبل ظهور الإسلام، كما تعود أصوله إلى شبه الجزيرة العربية وطوائف اليهود والنصارى، كما أن نسبة تواجد هذا النوع من الزواج مرتبط بعوامل مجتمعية عديدة منها الإجتماعية والإقتصادية ويكاد العاملان يتداخلان لاسيما في مسألة الحفاظ على الميراث ضمن الدائرة القرابية، لأنه يسمح بأن تظل الزوجة ضمن الأسرة نفسها تورث مع متاعه، أما بالنسبة لإبن العم فهو يتمتع بنفوذ واسع بخصوص مسألة زواج إبنة عمه وقد يصل الأمر إلى قانون عرفي يمارسه كحق من حقوقه ويكون ذلك دون شروط أو قيود والمرأة تهدى كدليل للرغبة في إستمرار العلاقات القرابية وهو أولى من إبن الخال، فالقاعدة العامة في **غرب أسوان** مثلا تسير وفق تسلسل معين لدرجات القرابة بتفضيل جهة الأب على جهة الأم والأقارب بالنسب على الأقارب بالمصاهرة وهكذا [(1)].

كما شكل الزواج القرابي صيانة لشرف الأسرة فله أهميته البالغة في نظر الأقارب، حيث يعدون له الأبناء نفسيا منذ الطفولة من خلال التنشئة ا لإجتماعية، فمنذ المراحل الأولى من عمر الأبناء يعين ابن العم فلان زوجا لإبنة عمه فلانة بالوعد.

من هذا المنطلق يمكن القول بأن نظام القرابة في المجتمع العربي مؤسس على تقليد زواج أبناء العم الذي تحتمه معطيات إقتصادية وإجتماعية تبعا للخصائص المورفولوجية الإجتماعية، فهو بالتالي نظام ثقافي شامل يوجه سلوك الأفراد ويجسدها في أدوار تساهم في إرساء هذا النظام.

---

(1) هناك كثير من الممارسات التي تؤكد حرص الأسر الشديد على تزويج بناتها لابناء عمومتهن، فهناك كثير من الاجراءات التي تتخذ لتغيير رأي ومشاعر ابن العم اذا كان يرفض الزواج من ابنة عمه، أو يشعر بالنفور منها ولا يوافق الاقتران بها، من هذه الاجراءات أن يقوم أحد المشايخ بوصفة سحرية معينة تستهدف تغيير موقف الشاب الذي لا يرغب في الزواج من ابنة عمه، فيأخذ أهله جزءا من ملابسه ويربط فيه مبلغا من المال بمثابة مقدم أتعاب هذا الشيخ، ثم يترك هذا الاثر عند الرجل لمدة ثلاثة أيام وبعد ذلك يبخر الفتى دون علمه، ويقدم له شراب صنعه له الشيخ، وقد تم ورد هذا المثل لتبيين إلى اي مدى يتمسك اهل العروس بتزويجها من أحد أبناء عمومته... أنظر في هذا الصدد:

– محمد الجوهري: **الانثربولوجيا أسس نظرية وتطبيقات عامة**، مرجع سبق ذكره، ص 479.

إن التقاليد والأعراف رسخت هذه العادة في أدهان الأفراد وأصبح قانونا و تقليدا تتداوله الأجيال، ويذهب الباحث << HENRI Demontety >> إلى أبعد من ذلك مشيرا إلى أن الزواج من إبنة العم ليس فقط للحفاظ على الممتلكات العائلية أو نظرا لقيمة المهر المنخفضة بل بإعتبار أن المرأة نفسها من ممتلكات الأسرة ولا يمكن التبادل بها مع أسر أخرى لكي لا تخرج عن نطاق الدائرة القرابية، و يسانده << **جاك بارك** >> في هذا الصدد فيقول: " أن تتزوج بإبنة العم يعني أن تتحد مع نفسك" [1]، لذا يبقى هذا النوع من الزواج تقليدا للمحافظة على الهوية العائلية.

رابعا: أثر التغيرات المجتمعية على الزواج :

تشير العديد من الدراسات السوسيولوجية التي أجريت حول الزواج إلى أن هذا الأخير شهد تغيرات ملموسة فيما يخص الظروف المساعدة على وجوده، حيث أصبحت الأسرة اليوم تعيش وسط تغيرات عديدة مما أثر على تكوينها وبنياتها المختلفة فى ظل تحولات مادية وفكرية وإعلامية الأمر، الذي جعلها واقعة أحيانا أمام إختيارات كثيرة في مجتمع تسيطر عليه مشاكل التطور والتحول والثورة على التقاليد البالية والعقليات المقاومة للتغير والتحول.

وأمام التغير السريع الذي حطم كل هياكل الزواج التقليدي والذي لم يعد يتماشى ومتطلبات العصر الحديث سعت الأسرة في المجتمع الحضري إلى إعادة بناء هياكل الزواج العصري والبحث عن نوع جديد يتكيف مع الظروف الحضرية ويتماشى ومقتضيات العصر والتي فرضت على الأسرة أسلوب عيش جديد وهو ما تؤكده العديد من الدراسات السوسيولوجية التي تشمل نوعية واسعة من الإتجاهات والتي تؤكد وجود جملة من التغيرات التي تفسر الإختلافات التي تظهر بمرور الوقت في نسق الأسرة بصفة عامة والزواج بصفة خاصة.

لا يمكن إذن فهم الزواج كظاهرة منعزلة بل لابد من النظرإليه في ضوء ما يصيب النظم الإقتصادية، السياسية والثقافية والدينية من جراء التغير والتحول الدى شهدته لأنها عوامل لها تأثير فيما يلحق بالأسر من تغيرات مست العلاقات والروابط العائلية، فالأسرة اليوم داخل

(1) Henri Demontety **<u>« Le mariage musulman en Tunisie</u>** », Tunis SAPT, 1941, P 15

الوسط الحضرى تعيش إهتززات كبيرة ولابد أن تتوقع ما ستتعرض إليه من صعوبات قد تبلغ درجة الصراع القيمى والمفهمى ويمكن لنا أن نفصل العوامل بالشكل التالي:

1- أثر التغير الثقافي و الاجتماعي:

للعامل الثقافي دور فعال في هذا الاطار، فالإنفتاح على العالم الخارجي يحرر الأفراد تدريجيا من سيطرة وسلطان العادات والتقاليد حيت ساهم بشكل كبير في إحداث تغيرات عميقة داخل الأسرة، هذا الإنفتاح كان نتيجة جملة من العوامل، منها دور الإتصالات المتعددة (الملتيميديا) من خلال ما أفرزته التكنولوجيا الحديثة في تحقيق الإتصال بالآخرين عن طريق الأقمار الصناعية والأنترنت وغير ذلك من الوسائل الاتصالية الأخرى التي كان لها تأثير في تغيير عقليات الشباب ومن ثم التأثير في كل الظواهر التي تحيط بالمجتمع ومنه ظاهرة الزواج حيث فتحت فضاءات أخرى للتعارف بين الجنسين قبل الزواج.

كما أن التقدم العلمي وإنتشار التعليم والتربية ساهما في عملية التنشئة الإجتماعية للأفراد خاصة في مجال رعاية الأطفال والشباب وتكوين شخصيتهم وتهيئتهم لحياة عصرية ذات طابع يختلف عن طابع الحياة الذي ساد المجتمعات التقليدية أين كان الفرد مسلوب الإرادة وشخصيته مطموسة وذائبة في شخصية الأسرة إلى حد بعيد.

إن الوعي الثقافي جعل الفرد يعتقد أن مسالة الزواج تتعلق به شخصيا لا بأهله، فتعلم المرأة وخروجها للعمل وإنتشار ظاهرة الإختلاط سواء في المؤسسات التعليمية أو المهنية وتبادل الآراء وظهور حركات تحرر المرأة وبرامج تنظيم الأسرة، كلها تشكل عوامل لها تأثير حالي ومستقبلي على نمط الأسرة في المجتمع الحضري وهو ما ساهم في خلق ظواهر جديدة كتأخر سن الزواج وتزايد نسبة العزوبة، ويبدو أن مجال الإختيار لم يعد يجعل الزواج الداخلي (القرابي) ذلك الزواج المفضل، فإختيار الشريك لم يعد بدوره محصورا في نطاق إبنة العم أو الخال بل ظهر أسلوب الزواج الخارجي، وما ساعده في ذلك الإعتبارات السابقة (إنتشار التعليم، إتاحة فرص العمل للمرأة... الخ).

لقد توصلت دراسة << **فاروق اسماعيل** >> إلى نتائج مؤكدة لما سبق، حيث أن نسبة الزواج من بنت العم قد تناقصت، حيث وصلت نسبة الذين ارتبطوا في الزواج الأول 41.6 % من عدد زيجات العينة، ثم إنخفض الإقبال عليه في الزواج الثاني بنسبة 9.4 % والزواج

الثالث بنسبة 3.2 %[1]، وإتضح ذلك جليا بين الطبقات المثقفة والمتوسطة (المهندسين، الأطباء والمحامين...) خاصة في المدن الكبرى والأوساط الحضرية، فمسألة الزواج وإختيار القرين لم تعد تتطلب موافقة ا لأهل والأقرباء، وإنما أصبحت هذه الفئة مؤهلة لإختيار شركائهم بأنفسهم كما أصبح بإمكانهم الزواج بأجنبيات لمن يهاجر إما للعمل أو لطلب العلم، إذ لم يعد هذا الزواج مرفوضا بالشكل الذي كان عليه من قبل وهذا ما أتاح فرصة التعرف على ثقافات أخرى مما يمكن الفرد من الزواج خارج الدائرة القرابية بل خارج الدائرة الدينية، وهذا يمكنهم من تحديد الصفات أو المميزات التي على أساسها يختار الشريك كالمستوى التعليمي والثقافي إضافة إلى الأخلاق والجمال والنسب المشرف...الخ.

فالتغيرات الإجتماعية لعبت دورا هاما لصالح الفرد من خلال إضعاف دور المجموعة فى مسألة الزواج وترك الأولوية للفرد بأن يتزوج بمن يريد فادا أرادا أن يتزوج من خارج عائلته أو عقيدته الدينية أو طبقته الإجتماعية فهذا شأنه، وبهذا المعنى تكون السلطة فى يد الفرد وحده فهو المسؤول عن نجاحه أوفشله دون التفكير طويلا فى موقف المجتمع المحلى أو ظروف المجتمع الذي يعيش فيه.

فالتغيرات والتحولات التى عرفها الوسط الحضرى أجبرت الأفراد اليوم على الخروج عن المعايير والأسس التي تحكم المجتمع التقليدي ذلك أن وعي الفرد وتطلعه إلى إبراز شخصيته يستوجب منه التخلص من قيود الأسرة الكبيرة بعد أن كانت فردية الأبناء ضعيفة جدا وشخصية الإبن تذوب في شخصية والديه أو أسرته كما أشرنا إلى ذلك آنفا.

وعلى هذا الأساس نجد أن الزواج في الوسط الحضري له وظائف مختلفة عن تلك التي توجد في النمط السابق في المجتمع الريفىالقديم، إضافة أنه يدعم مبادئ مختلفة منها الإستقلالية والإعتماد على النفس وهي من الأسباب التي تفسر الزواج على المستوى الشخصي، أما على المستوى الإجتماعي فإن جميع المجتمعات تقبل أسسا معينة وترفض أخرى، إلا أنه من المؤكد أن العوامل الشخصية للزواج تعمل من خلال حدود إجتماعية واضحة ووظائف يؤديها الزواج من خلال المضمون الثقافي والإجتماعي للمجتمع.

(1) فاروق اسماعيل: **التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي**، دار المعرفة الجامعية، سنة 1984، ص 124.

إضافة إلى هذه العوامل الإجتماعية والثقافية هناك أيضا العامل الإقتصادي الذي كان له أثر كبير في تغير العلاقات الداخلية داخل الأسرة وخارجها وتبعا لذلك تغيرت القيم المتعلقة بالزواج، وهذا ما سنتعرض له بالتفصيل في النقطة الموالية.

2- أثر التغير الاقتصادي:

يعتبر العامل الإقتصادي من أكثر العوامل إستخداما في نظريات التغير وله تأثير كبير على الزواج ويبرز ذلك من خلال غلاء المعيشة مقابل الدخل المحدود للفرد مع تعدد لوازم الأسرة وإرتفاع تكاليف الزواج، وهو أمر مرتبط بعدة أسباب منها تعلم البنت وتطلعها لحياة عصرية أكثر من الأجيال السابقة وهو ما ساهم في صعوبة تحقيق الزواج وفق المتطلبات الجديدة وأدى إلى جملة من التغيرات في هذه الظاهرة، من ذلك إرتفاع سن الزواج وتراجع معدلاته، إذ أن أي تغير في الدخل الفردي يمكن أن يؤثر في الأسرة أو الأنماط الأسرية حيث ذكر <<**وليام جود**>> أنه " كلما إتسع نطاق النسق الإقتصادي من خلال التصنيع تضعف روابط القرابة وتتفكك انماط وحدات البدنة، ويظهر هناك ميل إلى قيام شكل من أشكال النسق الزواجي ومع ذلك فان النظر إلى العامل الإقتصادي على أنه التفسير الوحيد أو الأهم للتغير الأسري أو الزواجي أمرا غير ممكنا، ومازال حتى الآن موضوعا للحوار "[1].

لا يمكننا التعرض إلى أثر التغير الإقتصادي بدون أن نشير إلى عامل مهم ساهم في خلق قيم جديدة أثرت فى أسلوب الإختيار للزواج وإتجاهاته ألا وهوالعامل التكنولوجي.

3 –أثر التغير التكنولوجي:

لا يمكن أن نتجاهل دور العامل التكنولوجي على تغير الزواج، لأن هذا العامل له تأثير مباشر وآخر غير مباشر على الأسرة فإذا حاولنا معرفة التأثير غير المباشر فإنه يظهر من خلال مستوى التحضر ودرجة التصنيع ونمو المدن، أما التأثير المباشر فيبرز من خلال الأدوات المنزلية ووسائل الترفيه المختلفة وكذلك الإكتشافات العلمية في مجال الطب والدواء، أن للتقدم التكنولوجي تأثيرات متعددة على الأسرة بصفة عامة والزواج بصفة خاصة من حيث البناء والوظائف، فحجم الأسرة وأساليب التكنولوجيا الحديثة أخذت تميل إلى التناقص بإستمرار

---

(1) سناء الخولي: "<u>**الزواج والعلاقات الأسرية**</u>"، مرجع سابق، ص 404.

وهذا ساهم بإنتشار شكل أسرة النواة وهومماينعكس بصفة مباشرة على الزواج.

كل هذه العوامل شكلت تغيرا واضحا على بناء الأسرة مما كان له الأثر الواضح في تغيرالنظرة إلى الزواج كعلاقة دائمة وينتج عن ذلك تداخل مجموعة معقدة من العوامل الداخلية والخارجية، حيث أنه عند دراسة الزواج لابد من ربطه بالأسرة ذلك ا لإطار الذي يضمه، إذ لا يمكن دراسة حجم الأسرة أو نوع علاقاتها أو مستواها الإقتصادي أو مشاكلها كل على حدى كمدخل لقياس التغير فيها، لأ ن دراسة موضوع مثل التغير يقتضي الربط بين هذه البنيات جميعا.

والملاحظ أن المجتمعات العربية الإسلامية لا تزال تعاني من صراع بين القديم والجديد خاصة في المجتمعات الحضرية ونعني بالقديم الإطار الثقافي التقليدي بينما الجديد يتمثل في المنظومة الثقافية ذات المنشأ الأوروبي والتوجه الغربي والتي دخلت إلى المجتمعات المسماة بالتقليدية عن طريق العديد من المؤثرات والوسائل وخاصة تلك التي أشرنا اليها سابقا بتكنولوجيا الإتصال التي باتت تلعب دورا واضحا في نقل الثقافات بين المجتمعات وأن الأزمة هي أزمة توفيق بين مقتضيات هذا الواقع وبين ما ترسب في تقافات المجتمعات التقليدية من معتقدات وقيم وتصورات، وظل الصراع مرتكزا في دائرة العادات والقيم الجماعية، ولئن تعددت المواقف من الزواج فهو يبقى النظام الإجتماعي الذي يتصف بقدر كبير من الإستمرار والإمتثال للمعايير الإجتماعية لأنه يعد من بين الوسائل المهمة التى يعمد إليها المجتمع لتنظيم حياته.

ومما تقدم يمكن القول أن نظام الزواج في القديم لم يعرف تغيرات بنفس الوتيرة عما نلاحظه في الوقت الحاضر للأسباب التي حاولت شرحها سابقا فنسبة الزواج بين الأقارب آخذة بالإنخفاض تدريجيا خاصة في المدن وبين الطبقات المتقفة نتيجة للعلم والإنفتاح على الخارج والهجرة وتحسن المواصلات والتوظيف أو العمل خارج نطاق الأسرة والتشديد على أهمية الإختيار المستقل، بصيغة أخرى إن إنخفاض نسبة الزواج الداخلي (القرابي) مرهون بمدى أهمية العوامل التي كانت تشجع على ذلك، والتي سبق و أن ذكرناها، ومنها المحافظة على الأملاك والثروة ضمن الأسرة وتعزيز وحدة الأسرة وترابطها وتوثيق العلاقات فيما بينها مع تخفيض قيمة المهر والإبقاء على البنت قريبة من أهلها والتقليل من إحتمالات الطلاق... إلخ،

فالعوامل والتغيرات الإجتماعية والإقتصادية والتكنولوجية الت ي ذكرناها آنفا أفقدت الأسرة التقليدية وظيفة التحكم والسلطة وقد إمتد هذا التغير ليشمل الزواج ومراحله وإجراءاته.

خلاصـــة:

بعد عرض أشكال الزواج قديما و تحديد مختلف التغيرات التي شهدتها الأسرة بشكل عام و نمط الزواج بشكل خاص في شتى الميادين، يبقى أن نتعرض للأهم الإتجاهات النظرية المفسرة للزواج والتى يمكن أن تغطى موضوع بحتنا منها، الإتجاه البيولوجى، الإتجاه النفسي والإتجاه الإجتماعي وسنشير إلى بعض العلماء الذين خاضوا في الإتجاه التطوري ومنهم **ماكلينان، مورجان،** و**دوركايم،** حيت قدموا نظريات تخدم موضوع بحثنا وفي الأخير سنتطرق إلى الإتجاه الوظيفي، وهذا ما سيتم توضيحه في الفصل الآتي.

الفصل الثالث

التفسير النظري للزواج القرابي

تمهيد

أولا: الإتجاهات النظرية المفسرة لزواج الأقارب

1- الإتجــاه البيولوجي.

2- الإتجــاه النفسي.

3- الإتجــاه الاجتماعي.

ا) نظرة الإتجاه التطوري.

*** نظرية ماكلينان.**

*** نظرية مورجان.**

*** نظرية دوركايم.**

ب) نظرة الاتجاه الوظيفي.

خلاصـة

تمهيد

لقد إختلف الباحثون في الفكر السوسيولوجي إختلافا كبيرا في نشأة نظام المحارم والعوامل التي دعت إلى ظهوره في المجتمعات الإنسانية وقد قيلت في هذا الصدد نظريات كثيرة أشهرها تلك التي عالجت مسألة الزواج بصفة عامة والقرابي بصفة خاصة وهو ما سنحاول الخوض فيه وتبيان أشكاله وأنواعه بصورة تمكننا من الوصول إلى العلاقات والترابطات التي تجمع بين تلك الإتجاهات التي يمكن أن تبدو ظاهريا على أنها متباينة إلا أنها في الواقع ذات تداخل أو تقاطع أشهرها تلك التي تناولت الزواج القرابي من الجانب البيولوجي النفسي والإجتماعي حسب مجالات الحياة الإجتماعية حيث يسعى كل جانب على تفسير الزواج القرابي، كما سيتم عرض نظرة كل من الاتجاه التطوري والاتجاه الوظيفي باعتبارهما أهم الإتجاهات السوسيولوجية التي تناولت دراسة نظم الزواج القرابي وإتجاهاته.

أولا: الإتجاهات النظرية المفسرة لزواج الأقارب :

1- ىئلأةجئنططيكهجى :

فسر العديد من العلماء البيولوجيا **كدارون واجوشستر** وكذلك اتباعهم من علماء الإجتماع والإنثربولوجيا منهم وستر مارك ظاهرة الزواج القرابي والعوامل التي أدت إلى إنخفاضه في بعض المجتمعات المتحضرة بعوامل بيولوجية تتمثل في الأمراض والمخاطر الوراثية التي تنجم عنه، والتي تتجلى في ضعف النسل من الناحيثين الجسمية والعقلية، حيث يجمع هؤلاء على أن الأسر التي يتزوج أفرادها داخليا لمدة طويلة دون أن يمتزجوا بدم غريب تظهر تدريجيا على أفرادها الأمراض الوراثية والتشوهات الخلقية(1).

ويتمحور هذا الإتجاه الخاص بتأثر العوامل الوراثية التى أدت إلى الإنخفاض أو العدول

---

(1)علي عبد الواحد الوافي: **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 52.

عن الزواج من داخل الجماعة الدموية في النقاط التالية:

- إن الزوجين إذا كانا من أسرة واحدة تنتقل إلى أولادهم أمراض وراثية وجميع الصفات السيئة الجسمية والعقلية.
- لا يتغير النظام الوراثي في الإنسان، فمهما حدثت من طفرات وراثية فان ذلك ان كان يغير بعض الصفات الخلقية إلا أنه لا يغير مطلقا النظام الوراثي في الخلية البشرية.

إن العوامل الوراثية في معظمها إما سائدة أو متنحية، فالعامل الوراثي المتنحي ليس له القدرة على الظهور والتعبير عن نفسه، في حين العامل الوراثي السائد لا يمتلك هو الأ خر القدرة على الظهور والتعبير عن نفسه إلا إذا إجتمع مع عامل وراثي متنحي، حينئذ تظهر الصفة الوراثية والتشوهات الجسمية [1]، فتنتقل حالات الإعاقة من جيل إلى جيل عن طريق الموروثات بشكل مباشر أو غير مباشر، وقد يكون العامل الموروث الذي تحمله جينات الكروموزومات متنحيا لا تظهر آثاره مباشرة في الجيل السابق ولكنها تظهر بعد ذلك في الأجيال الثالية، مما يترتب عليه وراثة نماذج من التخلف العقلي أو فقدان السمع أو البصر أو ضمور العضلات، ثم ينتهي الأمر بأن أطفال هذه الأسر يموتون في السنين الأولى من عمرهم[2].

وإذا كان الزوجين من أسرتين مختلفتين فإنه قلما أن يتحدا في صفة وراثية سيئة، بل تكون صفاتهما الوراثية متنوعة في العادة، فيقابل نواحي الضعف في أحدهما نواحي القوة في الآخر فيحدث بذلك التعادل، فتنتقل هذه الصفات عن طريق الوراثة فينشأ هؤلاء الأفراد متوازي الصفات معتدلين في نواحيهم الجسمية والعقلية والخلقية، ولتحقيق هذه الغاية عمدت بعض المجتمعات الإنسانية الأولى إلى تحريم الزواج بين الأقارب . [3]

فأصحاب هذا الإتجاه يحذرون من الزواج القرابي ويشجعون على الزواج الخارجي

(1)علي عبد الواحد الوافي: **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 52.

(2) محمد سيد فهمي: **السلوك الاجتماعي للمعوقين** ، دراسة في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، سنة 2001، ص 62.

(3) علي عبد الواحد الوافي، مرجع سابق، ص 52.

(الأباعد) لأنه أحسن للنسل، حيث يؤكدون على أن الزواج بين الأجناس المختلفة والسلالات البشرية المتباعدة يقوي النسل لأنه من الوجهة البيولوجية قد ثبت لهم أنه لابد من دم أجنبي يحفظ صحة النوع، ويؤكدون على أن العوامل البيولوجية هي السبب في انخفاض ممارسة الزواج القرابي في بعض المجتمعات البدائية أو شبه البدائية، وعند بعض المجتمعات المتحضرة في عصرنا هذا.

ويقول << **أوجو شوستر** >> في هذا الصدد " أنه في حالة وجود ضعف من نوع واحد في مادة واحدة فان ذلك قد يؤدي إلى تلقيح الزوجين وأن تأثيره في نسلهما يكون أقرب إحتمالا وأوضح أثرا ويظهر أكثر بين الأقارب أكثر منها في غيرهم "[1].

ولهذا السبب يربط أصحاب هذا الإتجاه العامل البيولوجي (الصحي) وانعكاساته الصحية الجسمية منها والعقلية على الزواج القرابي، لهذا لجأت الشعوب القديمة والمتحضرة إلى تجنب الزواج من أبناء العمومة تفاديا لتوارث الأضرار والمشاكل الصحية.

ويبين << **دارون** >> أن الزواج بين الأقارب إذا تكرر تتحول الأسر إلى مجتمعات مغلقة وتنجم مضار جسمية والعقلية تدوم لأجيال وهنا تظهر العلاقة بين ما هو بيولوجي وما هو ثقافي، أما العالم << **وسترمارك** >> فقد ذهب إلى حد الإفتراض بأن هناك عوامل كثيرة وراء إختفاء الزواج القرابي أو إنخفاض إقبال الأفراد عليه في بعض المجتمعات القديمة والحديثة على حد السواء، وأشار بالتحديد إلى العامل النفسي ويتمثل في النفور الجنسي من مخالطة الغير وبالخصوص الأقارب لحكمة بالغة وهي تحقيق بقاء النوع وسلامته ووقايته من عوامل الضعف والفناء[2]، وذلك أن هذا النمط من الزواج، كما أشرنا سابقا يؤدي إلى ضعف النسل من الناحيتين الجسمية والعقلية.

وقد تعرض هذا الإتجاه إلى إنتقادات بالرغم من قوة المنهج العلمي الذي أستخدم، إلا أن

---

(1) عمر رضا كحالة: <u>الزواج</u>، مرجع سابق، ص ص 210–211.

(2)علي عبد الواحد الوافي، مرجع سابق، ص 54.

هذا الإنتقاد ينبع أصلا من توجهات علم الإجتماع الذي يدرس المجتمع الإنساني في تداخل مع عوامل مختلفة و لايسلم بالتفسير القائم على العامل الواحد الذي كثيرا ما يفضى إلى عدم الدقة والصدق فى الدراسات العلمية، ولذلك عارض الكثير من علماء ا لإجتماع و ا لأنثربولوجيا تفسيرات علماء البيولوجيا ولم يسلموا حقيقة بأن العوامل الوراثية تكون سببا حقيقيا في إختفاء أو إنخفاض ممارسة الزواج القرابي في بعض المجتمعات البدائية أو المتحضرة.

فعالم ا لأنتروبولوجيا << **فريزر** >> يذهب إلى القول بأن ظاهرة الوراثة التي تضمنتها نظريات الإتجاه البيولوجي هي ظاهرة معقدة وحديثة الإكتساب، ولا يعقل أن تكون ظاهرة بمثل هذا التعقيد والدقة يفطن لمثلها شعبا أو مجتمعا من المجتمعات البدائية فهي عاجزة عن إدراك الآثار الضارة التي تنجم عن الزواج القرابي.

لقد ثبت أن عددا كبيرا من المجتمعات البدائية التي تطبق نظام المحارم تجهل حتى مجرد العلاقة التي تربط الولد بأبويه فلا تدرك أن الولد يجيء نتيجة إتصال الرجل بالمرأة إتصالا جنسيا بل تنسب ذلك إلى قوى أخرى خارجة عن الطبيعة، وهي إذا كانت مداركها عاجزة عن مجرد إدراك العلاقة الطبيعية بين الولد وأبويه فهي لاشك أعجز عن إدراك ظاهرة الوراثة التي تتحدث عنها هذه النظرية[1].

كما أن هذه الظاهرة ليست سريعة كونها تتطلب وقتا لبروز نتائجها ولا تظهر في أول الأمر، ذلك أن الآثار الضارة التي تنجم عن الزواج بين الأقارب لا تكاد تظهر في المراحل الأولى ولا تبدو بصورة واضحة إلا بعد عدة أعقاب تنحدر من فرع واحد وترجع أصولها جميعا إلى أسرة واحدة فملاحظة هذه الآثار وفهم أسبابها أمر عسير حتى على الأمم المتقدمة ولم يفطن لها الباحثون إلا منذ عهد قريب وبعد إجراء آلاف التجارب على فصائل النبات والحيوان... الخ.

إن الظاهرة الوراثية التي تتضمنها هذه النظرية غير مسلم بها من جميع العلماء المحدثين بل ان بعضهم ينتقدها مبررا بأن هذا النوع من الزواج يكسب الأفراد قوة ويقلل من عدد الوفيات ومن هؤلاء العالم نوفيل « **Nouville** » الذي يوجه إنتقادا للنظرية وقد أيد ذلك

(1) المرجع السابق، ص 53.

بإحصائيات وملاحظات تتعلق بأفراد المجتمع اليهودي الذين يحرصون منذ القدم على عدم الإختلاط بالمجتمعات الأخرى عن طريق المصاهرة(1).

لا يمكننا أن نتغاضى على فكرة مهمة وهي أن زواج الأقارب له جوانب ايجابية، مثلا إدا كان بالأسرة عوامل وراثية مرغوبة ليست في غيرها مثل صفات الجمال والذكاء والقوة أو طول العمر...الخ، حينئذ يكون زواج الأقارب أفضل من الزواج بالأباعد شريطة ألا يستمر الزواج بين الأقارب أكثر من جيل حتى لا تتحول الأسر إلى مجتمعات صغيرة مغلقة، وهو ما ثبت وراثيا أنه مضر فمن الممكن الإحتفاظ بالجينات الصحية الممتازة بين أفراد الأسرة لجيل أو إثنين على الأكثر، أما إذا إستمر زواج الأقارب لأجيال متعاقبة فإنه لا يمكن تجنب الأمراض والتشوهات الوراثية وعليه فالإستشارة الطبية في عصرنا الحاضر ضرورية لأنها تقي الأبناء من الأمراض الوراثية التي تنجم عن هذا الزواج(2).

وحسب هذه الإنتقادات فإن إنخفاض معدلات الزواج القرابي لانستطيع أن نفسره بالعوامل البيولوجية وحدها فحسب وإنما يمكن أن يفسر بعوامل ثقافية أو إجتماعية أخرى، وحتى إن وجد فهناك من الأفراد من يتجنب هذا الزواج خوفا من الأمراض الوراثية فإن عدد هؤلاء يكون قليلا جدا وينحصر فقط بين الجماعات المثقفة والواعية التي تعرف الأضرار الناجمة عن هذه العلاقة، لكن لا يمكن أن تعرفه جل الأسر بالمجتمع.

في هذا الصدد يجدر بنا التطرق إلى ما أشار اليه العالم << **وسترمارك** >> فكانت نظريته تجمع بين الإتجاه البيولوجي والنفسي لتفسير أسباب وعوامل إنحسار الزواج بين الأقارب وإنخفاض نسبته في بعض المجتمعات.

2- الإتجاه النفسي :

قدمت نظرية العلامة **وسترمارك** الأنثربولوجي تفسيرا نفسيا لظاهرة إختفاء الزواج القرابي

---

(1) علي عبد الواحد الوافي: **الأسرة والمجتمع**، مرجع سابق، ص ص 53-54.

(2) ابتسام سالم: **الزواج من الأقارب**، موقع انترنيت، مرجع سابق.

في بعض المجتمعات القديمة وإنخفاض معدلاته في الأوساط الحضرية، وقد يرجع ذلك إلى النفور الجنسي والفتور العاطفي الذي يوجد عادة بين أفراد الجماعة الواحدة التي تعيش في منزل أو حي واحد ويكثر إختلاط بعضهم ببعض منذ الطفولة، لأن الإنسان في إعتقاده مفطور على النفور الجنسي إتجاه تلك الجماعة، حيث يقع عادة بين الذكور والإناث الذين ينشأون في مكان واحد منذ نعومة أظافرهم ضعف ميولهم وإتجاهاتهم العاطفية والجنسية، ولم يجد كل طرف منهم في الجنس الآخر ما يثير ميوله ويشبع رغباته ولذلك إتجهوا إلى إشباع هذه الرغبات الطبيعية على صورة مغايرة، وهذا بواسطة مصاهرة العشائر الأخرى.

ويرجع << **وسترمارك** >> هذا النفور إلى قانون الإختيار الطبيعي الذي فسر به خضوع مظاهر الحياة الإجتماعية، البيولوجية والنفسية في ذات الوقت [1].

لقد ظهرت الرغبة أكثر لدى الأفراد في الزواج من خارج الجماعة لأنه يحفظ النوع البشري ويجنبه كل العوامل التي قد توصله إلى الضعف، وهو ما ينعكس على سيرورة الحياة للمجتمعات الإنسانية.

يرى **مبشر الطرازي الحسيني** [2] في نفس الصدد << أن الشهوة تكون ضعيفة بين الزوجين في حالة الزواج الداخلي لأن الشهوة الجنسية تقل بالنظر لإختلاط الأقارب المستمر>>.

إن وجه القصور في فرضيات هذا الإتجاه هو أن الإختلاط المستمر بين الأفراد الذين ينشأون مع بعضهم البعض لا يؤدي تلقائيا إلى حدوث كراهية أو فتور في العلاقات الجنسية، وهذا ما أدى إلى إنتقاد هذا الإتجاه من عدة جوانب خاصة تلك المتعلقة بالجوانب الشبه حتمية، وقد تلخصت في جملة من العوامل تمثلت فيما يلي:

- إن الميل الجنسي نحو الفرد الغريب قد يكون أحيانا أقوى منه نحو الفرد الذي ينشأ معه، لكن لا يصل الأمر إلى درجة النفور التي عبر عنها << **وسترمارك** >>، فلو كان ذلك النفور موجودا في طبيعة الإنسان بفطرته، لكان متواجدا في الأسر التقليدية و لما كانت الشرائع الإنسانية القديمة في حاجة إلى الدعوة الصريحة لتحريم مثل هذا النوع من

(1) علي عبد الواحد الوافي، **<u>الأسرة والمجتمع</u>**، مرجع سابق ص 54.

(2) مبشر الطرازي الحسيني: **<u>المراة وحقوقها في الإسلام</u>**، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ، ص 172.

الزواج وإلى وضع عقوبات لمن يخالف ذلك، ثم إن الإنجداب بين القريبين لا ينعدم بالزواج القرابي.

- وفي نفس الإتجاه يرى **محمد الجوهري** << بأن تعايش أفراد الأسرة الكبيرة (الممتدة) الواحدة في ظل الإرتباط اليومي الوثيق لا يؤدي إلى كبح الإنجداب الجنسي، بل إن ذلك قد يزيد من الشهوة الجنسية، ويستند في ذلك إلى ما إفترضه << **هوايت** >> و الذي يفيد بأن الطفل قد يبدأ بالإحساس بالرغبة الجنسية نحو أقربائه الدمويين المباشرين الذين يتعامل معهم بإستمرار. [1]

  كما يشير **فرويد** أيضا إلى قصور في هذا الإتجاه بقوله أن الكثير من الإضطرابات النفسية ترجع إلى الرغبات الجنسية اللاشعورية المكبوتة و التي يكونها الأطفال إتجاه والديهم أو أقربائهم.

أما << **علي عبد الواحد وافي** >> فيذهب إلى أن تحريم المجتمعات لزواج الأقارب وصرامة القوانين الإجتماعية لمن يخالفها أوجد شعورا بنفور جنسي نحو بعض المحرمات كالأمهات والأخوات..الخ، لكن هذا النفور ليس فطريا بل ساعد في وجوده العديد من النظم الإجتماعية التي وضعتها المجتمعات وسارت عليها لأجيال متعاقبة. [2]

وبذلك فليس النفور الجنسي هو الذي كان سببا في التحريم كما يرى << **وسترمارك** >> بل إن التحريم هو الذي كان سببا في هذا النفور، و ليست الميول الطبيعية هي التي أوجدت النظم الإجتماعية الضابطة والمنظمة للعلاقة الجنسية بين الأقارب، وفى مكان آخر يضيف أن درجة النفور هذه تختلف بإختلاف الأفراد و مدى تهذيبهم وخضوعهم للنظم

الإجتماعية، وإن إحصاءات الجرائم التي تحدث في المجتمعات في العصر الحاضر أصدق دليل على ذلك، كما أن المجتمعات التي يباح فيها الزواج بالأصول أو الفروع أو الإخوان لا يجد الأفراد في نفوسهم أي نفور جنسي نحو هذه الفئات.

---

(1) محمد الجوهري: **الأنثربولوجيا،.أسس نظرية و تطبيقات ميدانية**، مرجع سابق، ص 281.

(2) علي عبد الواحد وافي: **الأسرة و المجتمع**، مرجع سابق، ص 56.

ومن خلال كل ما سبق نجد أن العوامل النفسية لا تفسر منشأ تحريم الزواج بين الأقارب و لا إختفاء أو إنخفاض ممارسته في بعض المجتمعات، و إنما هناك عوامل أخرى ثقافية وإجتماعية هي التي عملت و ما زالت تعمل على عزوف البعض أو الكل من هذا النوع من الزواج حتى أن العديد من الأنثربولوجيين المعاصرين يكاد يجمعون على أنه لا العوامل البيولوجية و لا النفسية يمكن أن تفسر بشكل كافي عوامل إختفاء هذا الزواج أو أسباب إنخفاض ممارسته عند المجتمعات المباح عندها، و في هذا الصدد يقول << **لينتون** >> " يبدو من المحتمل أن هناك عوامل سيكولوجية معينة، غير أن هذه العوامل ليست من القوة أو الثبات، بحيث تفسر إتخاد قواعد تحريم الزواج القرابي بشكل النظم الإجتماعية المستقرة، ومما يثبت ذلك أن لدى جميع المجتمعات قوانين رادعة ما كانت لتفرض لو أن لدى أفرادها إستعدادا تلقائيا للتقيد بها" [1].

وعليه يجب الإشارة أن هناك عوامل أخرى لها علاقة مباشرة في التأثير على هذا النمط من الزواج ونذكر على سبيل المثال الإتجاه الإجتماعي.

3-ىئلإةجئئلإجة لئعى :

إن ما يميز هذا الإتجاه في تفسيره لعوامل إنخفاض ظاهرة الزواج القرابي هو إرجاع هذه الظاهرة إلى عوامل إجتماعية وثقافية بالدرجة الأولى من دون التركيز أو الخوض في تفاصيل العوامل النفسية والبيولوجية.

إن العديد من العلماء بإختلاف نظرياتهم ومدارسهم ساهموا في تقديم تفسيرات إجتماعية في هذا المجال منهم: ماكلينان، مورجان، سبنسر، فريزر و هوايت... الخ، وسنحاول عرض وجهات نظرهم من خلال الإشارة إلى الإتجاه التطوري:

أ- نظرة الإتجاه التطوري

يرجع أصحاب هذا الإتجاه ظاهرة تحريم الزواج بين الأقارب قديما و إنخفاض معدل ممارسته في العصور الحديثة إلى عوامل إجتماعية لها أصول قديمة، حيث يرون أنه لا يمكن

---

(1) محمد الجوهري: **الانتربولوجيا أسس نظرية و تطبيقات ميدانية**، مرجع سابق، ص 283.

فهم هذا التحريم إلا بالرجوع إلى أصل هذا الإنخفاض، ومعرفة الأسباب التي دعت إليها.

كما يؤكد هذا الاتجاه أن نظم الأسرة و الزواج و القرابة مرت بأشكال مختلفة عبر المراحل التطورية التي مرت بها المجتمعات الإنسانية ذلك أن لكل مجتمع ظروفه التي تهيئ لظهور شكل معين من الزواج، وهذا الرأي في مجمله لا يختلف إختلافا كبيرا عما يتبناه العلماء الوظيفيين المحدثين فيما عدى فكرة ترتيب الأشكال الإجتماعية في سلسلة تطورية واحدة متماسكة، فمن خلال هذا الإتجاه يبرز دور الأنثربولوجيين الذين ركزوا في دراساتهم على المجتمعات البدائية، بغية الوصول إلى فهم علمي لقضية التطور الذي حدث في المجتمعات القديمة، ومعرفة التغيرات التي شهدتها المجتمعات الغربية إثر عصر النهضة، ومن بين هوؤلاء الذين إهتموا بهذا الموضوع وهم"**ماكلينان، مورجان، دوركايم**"[1] الذين سنحاول عرض نظرياتهم في هذا المجال.

* **<u>نظرية ماكلينان</u> (Mclenan)** : هذا الأخير يرجع ظاهرة تحريم الزواج القرابي إلى عوامل إجتماعية، و يذكر على سبيل المثال ظاهرة وأد البنات و قتلهن خشية الفقر أو العار، ونظام قتل الأولاد هذا جاء للتخفيف من تكاليف الحياة الإجتماعية خاصة في الظروف الصعبة التي كانت تمر بها المجتمعات الإنسانية الأولى كظروف القحط و المجاعات والجفاف، و قد ترتب على ذلك قلة عدد النساء مقارنة بعدد الرجال، مما دفع بأفراد كل عشيرة إلى اللجوء إلى عملية إختطاف النساء بالقوة من العشائر الأخرى كما كان الحال عند قبائل الشراكسة، ومن خلال ذلك تأصلت عادة الزواج من خارج الدائرة القرابية أو العشيرة في تلك المجتمعات ونتيجة لجملة من التغيرات الإجتماعية، فأصبحت تلك العادة نظاما

إجتماعيا متعارفا عليه بين الجماعات، إستمر العمل به حتى بعد زوال دوافعه، وأصبح الزواج بين الأقارب أمرا غير مرغوب فيه، إذ تحولت النظرة إليه على أنه من المحرمات في بعض المجتمعات. [2]

ومن خلال هذه النظرية نستنتج أن العامل الأساسي من وراء إختفاء أو إنخفاض نسبة

---

(1) علي عبد الواحد الوافي، **<u>الأسرة والمجتمع</u>**، مرجع سابق ص 47.

(2) علي عبد الواحد وافي: **<u>الأسرة والمجتمع</u>**، مرجع سابق، ص ص 47-48.

الزواج القرابي في المجتمعات القديمة هو قلة عدد النساء، إلا أن ذلك الإفتراض التخميني تعرض لإنتقادات كثيرة من قبل علماء الإجتماع، إذ رأى هؤلاء أن عدد النساء في العادة يكون أكثر من عدد الرجال، وذلك لأسباب كثيرة منها: الحروب، الهجرة... الخ.

وفي توجه آخر معارض أيضا لوجهة نظر " **ماكلينان** " يرى " **فريزر** " أن زيادة عدد الرجال على النساء في المجتمعات الإنسانية الأولى لا يؤدي حتما إلى نظام الزواج الخارجي، وذلك لوجود وسائل أخرى يمكن اللجوء إليها لسد النقص كنظام الرهبنة وعزوف قسم من الرجال عن الزواج.

وفي إنتقاده لفكرة ماكلينان التي تتعلق باختفاء الزواج بين الأقارب، بين " **فريزر** " أن هذا الإفتراض خاطئ، حيث إذا سلمنا أن عدد الرجال في هذه المجتمعات يزيد على عدد النساء، وأن ذلك يجبر قسما من رجال كل عشيرة للبحث عن زوجات لهم في العشائر الأخرى، فإنه لا يتوقع أن ينتهي الأمر بالإستغناء تماما عن هذا النمط من الزواج، فضلا عن تحريم هذا الزواج تحريما قاطعا [(1)].

* **نظرية مورجان** : لقد كشف لويس مورجان عن أمثلة للإباحية والزواج الجماعي في المجتمعات البدائية، ويشير في كتاباته إلى أن هذا النظام لم ينشأ بصفة تلقائية، وإنما نشأ للقضاء على نظام المشاعية الجنسية التي كان يرى أنها كانت سائدة في كل المجتمعات الإنسانية في مراحلها الأولى، وهذا الإفتراض جاء بعد دراسة تطور المجتمع البشري والمراحل التي مرت بها المجتمعات القديمة، إذ وضع سلما تطوريا، أو مراحل سماها بمراحل التطور، فقد كانت نساء كل عشيرة حقا مشاعا لجميع رجالها يستمتعون بهن دون

معاشرة منظمة، ولا قيود تجبرهم على الزواج، ثم إنه نتيجة لعدة تغيرات عميقة في مختلف المجالات أخذت هذه المجتمعات تمجد هذه الطريقة، وقد رأى (**مورجان**) بأن خير وسيلة للقضاء على الإباحية هو عدم الزواج من داخل العشيرة، ومعاقبة كل من يجرأ على الزواج من داخل دائرته القرابية، وقد توسع نطاق المحرمات بالتدريج حتى أصبح شاملا لجميع الأقارب

(1) نفس المرجع، ص 49.

الدمويين المباشرين و غير المباشرين.

إن هذا القضاء القاطع للزواج القرابي حسب " **مورجان** " وأتباعه لا يستبعد أن يكون الفضل فيه عائدا إلى طائفة من الحكماء و المصلحين الذين أخدوا يضيقوا القيود شيئا فشيئا على العلاقات الزواجية القرابية، و تستدرك المعاقبة الصارمة التي أهملتها في التشريع السابق وإلحاقها بالتشريع اللاحق، وذلك ما أشار إليه كل من " **فريزر**"، "**سبنسر**"، و"**هوايت**" وينطبق مع ما ذهب إليه مورجان، إذ ذكروا أن أولئك المصلحين الذين ظهروا في عصور متلاحقة قد غيروا فأحسنوا التغيير فساروا في طريق يتلائم مع نمط حياتهم[1].

حتى هذه النظرية لم تسلم من تعرضها إلى جملة من الإنتقادات ندرجها فيما يلي:

- إن هذه النظرية في تصورها وإفتراضاتها الظنية عن وجود مرحلة المشاعية الجنسية التي مرت بها الإنسانية الأولى، لم يكن مستندا إلى حقائق علمية ثابتة ولا وثائق وإستنادات تاريخية تثبتها، مما جعلها تميل إلى التأمل الفلسفي أكثر منها إلى علم الإجتماع، ولو أنه كان الغرض القضاء على الشيوعية الجنسية بين الأقارب لما لجأت هذه المجتمعات إلى نظام المحارم الذي تعرض له مورغان، وإنما كانت تعمل على تنظيم إتصال الرجل بالمرأة داخل العشيرة في صورة تقضي على الشيوعية والفوضى، فتقرر مثلا نظام الزواج الدائم الذي يصبح مقصورا على عقد شرعي بين الزوجين أو أوليائهما.
- كما أن تحريم الزواج بالأقارب من شأنه أن يزيد من المشاعية الجنسية لما يبذله الرجال عادة من جهود ونفقات في سبيل الحصول على زوجات شرعيات من خارج الدائرة القرابية.

وفي هذا الصدد يوجه " **علي عبد الواحد وافي** " نقدا إلى محتوى هذه النظرية إذ يقول : " إن عهدنا بهذه النظم أنها لا ترتجل إرتجالا ولا تخلق خلقا وإنما تتكون بالتدريج من تلقاء نفسها ولا

(1) نفس المرجع السابق، ص 51

تصدر عن عمل فردي مقصود، وإنما تنبعث عن العقل الجمعي وطبيعة المجتمع"[1] .

أما دقة نظم المحارم وتعقدها فليست دليلا على أنها قد أنشئت إنشاءا مقصودا كما يزعم أصحاب هذه النظرية، فكثير من الظواهر الإجتماعية التي لا يشك أحد في نشأتها بصورة تلقائية لا تقل دقة وتعقيدا عن نظام المحارم، مثل نظام اللغة فهو من أكثر الظواهر دقة وتعقيدا في مفرداتها، نطقها، دلالاتها، قواعدها وأساليبها، وعلى الرغم من ذلك فإنها قد نشأت في صورة تلقائية بدون وضع مقصود[2].

أما "**وسترمارك**" فهو الآخر يعارض فكرة "**مورجان**"، حيث قدم أمثلة عديدة على أن الأسرة البدائية كانت أحادية النسب، ولديها الإخلاص في علاقاتها الزواجية، وذلك ما أثبته من خلال دراسته بعنوان " *[illegible]*"[3].

- **نظرية دوركايم:**

يرجع **دوركايم** تحريم الزواج بين الأقارب في المجتمعات البدائية إلى جملة من المعتقدات ومدى تأثيرها فيهم، لاسيما تلك التي عرفت نظام تقديس الطواطم والأشياء التي يتجسد فيها الطوطم وترمز إليه، حيث كانت هذه المجتمعات تتعايش والطواطم وفق نظام اللامساس « Tabou » فيحذر الأفراد من الإقتراب منها أو لمسها إلا في ظروف خاصة جدا وبإجراء طقوس معينة وبعد إتخاد الحيطة والحذر. [4]

لقد ساد الإعتقاد عند تلك المجتمعات المقدسة للطواطم بأن دماء ذلك الطوطم المقدس تسري في عروقهم ولذلك فإنهم يعتبرون إخوة يحرم عليهم الزواج فيما بينهم، كون صلة قرابة طوطمية تحرم على من يقدسه الزواج من نفس المجتمع، وفي هذه الحالة يلجأ الراغب في الزواج إلى المجتمعات التي تقدس طوطما آخر.

مع مرور الزمن ترسخت هذه العادة في نفوس المجتمعات الطوطمية، وتناقلها جيل عن

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 52.

(2) نفس المرجع السابق، ص 53.

(3) فاتن محمد شريف: <u>**دراسات في الانثربولوجيا الاجتماعية**</u>، مرجع سابق، ص 37.

(4) علي عبد الواحد وافي: المرجع السابق، ص 58.

جيل وأصبحت من مجموع النظم الدينية و الإجتماعية والثقافية، وتم إستمرارها وتوارثها لدى الأجيال حتى أن أصلها صار منسيا عند البعض في تلك المجتمعات، فالفرد منهم ينشأ على إجتناب الإرتباط ببنات عشيرته من تلقاء نفسه دون أن يذكره أهله بذلك، ولقد إمتد الأخذ بهذه العادة المتأصلة حتى بعد أن زالت المعتقدات التي قامت عليها.

وما يمكن إستخلاصه حسب ما جاء به دوركايم هو أن الأصل في تحريم الزواج لدى المجتمعات الطوطمية يكمن في الإنتماء إلى الطوطم المقدس نفسه.

هذه التصورات التي أتى بها دوركهايم تعرضت هي الأخرى إلى جملة من الإنتقادات من طرف العالم الأنتروبولوجي " **فريزر**"، إذ بين قصور هذه الأفكار بقوله : " أنها لا تكاد تقنع إلا فيما يتعلق بنشأة تحريم نظام الزواج القرابي في بعض المجتمعات البدائية التي سارت على النظام الطوطمي، أما فيما يتعلق بتطور نظم التحريم أو إختفاء هذا الزواج والأشكال التي نجمت عنه والدعائم التي يقوم عليها، فهي خاطئة " [1].

يمكن القول في الأخير أن الإتجاه التطوري إستقطب العديد من المفكرين في أواخر القرن التاسع عشر، ومن المواضيع التي ركزوا عليها البحث عن أصل الأسرة وتطورها، كما بحثوا في أنماط الزواج، وقد تم دراستها في إطار واسع في المجتمعات البدائية، إلا أنه ما يؤخذ على المفكرين التطورين في ذلك القرن أنهم لم يستندوا إلى معلومات دقيقة، ففي الوقت الذي كان "**لويس مورجان**" و"**إنجلز**" يقدمان أمثلة للإباحية والزواج الجماعي في المجتمعات البدائية، قدم وسترمارك أمثلة عديدة مناقضة لافتراضاتهم على أن الأسرة البدائية كانت أحادية النسب، وبدوره أوضح "**سير هنري مين**" أن المجتمع البشري مر بمراحل تطورية منتقلا فيها من المرحلة الأبوية (النسب في خط الذكور) إلى الأشكال الأسرية الأخرى، كما أوضح " **باخوفن** " أن الأنساب كانت من جهة الأم غير أن الجميع لم يقدم أدلة تؤكد وتدعم نظرتهم وتفتقر إفتقارا كليا إلى تصور متكامل يعتمد على أسس إمبريقية.

وعلى الرغم من أن النظرية التطورية لم تعد تحتل مركزا هاما في الكتابات الحديثة وقل أنصارها من العلماء المحدثين إلا أن هناك بعض المحاولات لبعث هذه النظرية، ولكن بشكل مغاير وذلك من خلال جهود " **هوايت**" الذي أحدث تعديلات جوهرية، فقد بين أن نظم العائلة

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 60.

الزواج والقرابة التي مرت بأشكال مختلفة تمثل مراحل تطورية، وبين أن ذلك يصدق على المجتمع البشري بأجمعه وفي تاريخه ككل دون أن يستتبع ذلك بالضرورة مرور كل المجتمعات على حدى بتلك المراحل، فلكل مجتمع ظروفه التي تهيئ لظهور شكل معين من الزواج والعائلة والقرابة(1)

إن مجمل الأفكار التي أتى بها الإتجاه التطوري لا تختلف إختلافا كبيرا عما جاء به المفكرين الوظيفيين المحدثين فيما عدى فكرة الأشكال الإجتماعية في سلسلة تطورية واحدة ومتماسكة، فالإتجاه الوظيفي بالطبع له إضافات عما جاءت به النظريات التطورية، سيتم التعرض لها فيما سيأتي.

ب- نظرة الإتجاه الوظيفي:

ظهرت الوظيفية كبديل نظري للمذهب التطوري حيث يرفض أصحاب الإتجاه الوظيفي تفاسير الإتجاهات السابقة ويجمعون على أنه لا العوامل البيولوجية ولا العوامل النفسية أو حجج أصحاب المذهب التطوري تكفي لتفسير ظاهرة تحريم الزواج القرابي أو إنخفاض معدلاته في أوساط المجتمعات القديمة والحديثة على السواء.

و من العلماء الذين ساهموا في قيام النظرية الوظيفية في منتصف القرن التاسع عشر **رادكليف بروان وهربرت سبنسر** وسنحاول تلخيص وجهة نظرهم حول هذا الموضوع.

1- هربرت سبنسر : يشبه الكائن العضوي بالمجتمع ويفسر ذلك بأنه (الكائن العضوي) يتكون من أبنية مترابطة في وحدة كلية وأجزاء متساندة وأن أي تغير يحدث في أي جزء يؤدي إلى تغيرات في الأجزاء كلها، وتعد الأسرة والزواج أحد تلك الأجزاء المكونة للمجتمع وأن التفاعل المتبادل بين الأجزاء يميل إلى الإستمرار والمحافظة على تلك الوحدة الكلية(2).

2- راد كليف بروان : فيؤكد بأن الوظيفة تتمثل في الدور الذي يؤديه أي نشاط جزئي في النشاط الكلي، ووظيفة أي عادة إجتماعية هي إذا الدور الذي تلعبه هذه العادة في الحياة الإجتماعية كلها كالزواج ودوره في المجتمع الإنساني من خلال الحفاظ على العلاقات

---

(1) فاتن محمد شريف: **دراسات في الانثربولوجيا الاجتماعية**، مرجع سابق، ص 38.

(2) نفس المرجع السابق، ص 39.

الإجتماعية وتنظيمها وتوجيهها.

إن أصحاب هذا الإتجاه يركزون على العوامل الثقافية ويفسرون نظريتهم من فكرة أن البشر بإختلاف أجناسهم كانوا يعيشون في جماعات محلية وفي مجموعات منظمة داخل حدود إقليمية معينة غالبا ما تضم عددا من الأسر وبفضل نواحي ثقافية كالعادات والتقاليد والقيم، فالجماعات الأولية تدرك ما يخدم مصالحها وهذا ما جعلها تتخذ وسائل تضمن لها الإستقرار والبقاء كتطبيق قواعد تحريم الزنا بالمحارم وتوصلوا إلى النظام من أجل التعاون والتضامن ورعاية الأطفال وتربيتهم وهذا كله من أجل تحقيق أهداف إقتصادية معيشية لفائدة الجميع(1).

إن الوظيفة الأساسية لنظام تحريم الزنا بالمحارم هو خلق جماعات تقوم على مبادئ وتوجيه الدوافع الجنسية للرجال والنساء وهذا التحريم بدوره يساعد على إقبال الأفراد على الزواج الخارجي فهذا النظام جاء لتنظيم العلاقات بحيت يؤدي إلى عدم الإخلال بالنظام الإجتماعي ومن تم التأليف بين الأسر المختلفة في كيان كلي متعاون.

ويرى أصحاب هذا الإتجاه أن الزواج القرابي له الوظيفة نفسها التي تؤديها قواعد تحريم الزنا بالمحارم، ففي المجتمعات التي تخضع لتقاليد القرابة إلى حد بعيد يؤدي الزواج القرابي فيها وظيفة هامة تتمثل في خلق التماسك والتضامن داخل الجماعة ويعمل على إستقرار الأسرة ويحفظ الإرث من الإنقسام والزوال كما أن هناك قبائل أخرى تفضل الزواج الخارجي مع قبائل مجاورة لأسباب إقتصادية.

إن هذا النوع من الزواج يؤدي وظيفة هامة، إذ يعتبر وسيلة الإستمرار من خلال تعزيز التبادل التجاري بين القبيلتين، ومنه نتوصل إلى أن كلا من النظامين لهما وظائف معينة تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تماسك وتساند الجماعة.

ويشير "**بيار بورديو**" إلى أن هذا الزواج ووظائفه – إضافة إلى تحقيق التضامن وتعزيز الروابط الأسرية – له ممارسات يقوم بها الأفراد في حياتهم ا لإجتماعية، ويذهب إلى أبعد من ذلك إذ يؤكد على أنه حتى في الحالات القصوى التي يفرض فيها إختيار بنت العم كزوجة مثلا – وذلك في حالة فقدان العم لورثة من الذكور– فإنه يفرض على أبناء أخيه واجب حماية بناته،

---

(1) محمد علي الجوهري: **الأنثربولوجيا أسس نظرية و تطبيقات عملية**، مرجع سابق، ص 284.

أو في حالة تأخر زواج إبنة العم مما يستوجب تقدم إبن عمها لخطبتها للمحافظة على شرف الأسرة، مثل هذا السلوك يعتبر قاعدة أخلاقية نابعة من ثقافة الجماعة الإجتماعية موجهة نحو إرضاء نوع محدد من المصالح المادية أو الرمزية بين الأهل. [1]

إن هذه الزيجات حسب بورديو لها أدوار ووظائف تتم في إطارها المحافظة على مصالح الأسرة وشرفها ونقاوة دمها.

ومن خلال الدراسات المختلفة التي قام بها الباحثين والأنتربولوجيين المحدثين يتضح رفضهم للإتجاه التطوري، حيث يرجع علماء الإجتماع والأنثربولوجيا إختلاف أشكال الزواج وأنماط الأسر وأنساق القرابة إلى الظروف الإجتماعية السائدة لكل مجتمع على حدى وليس إلى درجة تطوره.

بصفة عامة يمكن القول أن الوظيفيين يؤكدون أنه بعد إنتقال كثير من المجتمعات من مرحلة ما قبل الصناعة إلى المرحلة الصناعية، تقلصت أهمية الزواج المفضل الذي يكون داخل الدائرة القرابية وفق معايير وتقاليد الأسرة الممتدة، لأن المجتمع الحضري أعطى صبغة جديدة لهذا النمط من الزواج الذي تغيرت ممارسته ضمن جملة من التحولات التي شهدتها الأسرة، من تقلص حجمها، ضعف علاقات القرابة وإنخفاض دورها في عملية الضبط الإجتماعي، كما ساهمت عوامل التنمية الإجتماعية في خلق ممارسات مغايرة، كتعليم المراة ودخولها ميدان العمل وحرية الإختيار في الزواج، الإنفتاح على العالم الخارجي، كلها عوامل ساعدت على التحرر من قيود وسيطرة العائلة مما ساهم في الإنخفاض التدريجي لإقبال الأفراد على الزواج القرابي، لأن الوظيفة القديمة التي كان يقوم بها في المجتمعات السابقة كالمحافظة على الأملاك، العقارات، النفوذ والسلطة داخل الأسرة الممتدة أو القبيلة، والتخوف من الصراعات الخارجية والحفاظ على التضامن والتماسك الأسري، وغيرها من أهذاف وغايات فقدت معناها وأهميتها مع مرور الزمن، وأخذت مكانها معايير وقيم أخرى تتماشى مع العصر الحديث.

1- Pierre Bordieu « **esquisse d’ une théorie de la pratique** », Ed. du CNAS, Paris 1977, P15.

خلاصــة:

من خلال ما تناولنا سابقا نجد أن الإطار النظري للبحث الذي يشمل الإتجاهات النظرية المفسرة للزواج القرابي مع أهم النظريات التي قيلت في هذا المجال مست بشكل كبير مؤشرات دراستنا والفرضيات المستخدمة وأشارت إلى جوانب عديدة إجتماعية، ثقافية وصحية التي سبق لنا أن تعرضنا لها بالتحليل، فهذه العوامل تخدم موضوع بحثنا بشكل كبير، لأنها إرتكزت هي الأخرى على نفس مؤشرات بحثنا، ومن خلال ما تعرضنا له سابقا يجب علينا التقرب إلى واقع المجتمع الجزائري ومعرفة ما إذا الزواج القرابي الجزائري عرف نفس التحولات والتغيرات الإجتماعية التي عرفتها الدول العربية الأخرى مع الإشارة إلى العوامل المؤثرة السوسيوثقافية والإقتصادية التي أعطت للزواج مكانة مغايرة وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الرابع

زواج الأقارب في المجتمع الجزائري في ظل التغير الاجتماعي

تمهيـد :

سنحاول في هذا الفصل التقرب إلى واقع الزواج القرابي في المجتمع الجزائري وهو مجتمع الدراسة، وذلك من خلال التعرض لظاهرة الزواج عامة والقرابي منه على وجه الخصوص في الوسط الحضري وما طرأ عليه من تغيرات، مع إبراز القيم الحديثة التي سايرت ظهور المجتمع المتحضر، وأخيرا نوضح جملة العوامل التي ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في إنخفاض نسبة الزواج القرابي داخل الوسط الحضري، والتي ثمتلت في العوامل السوسيوثقافية والإقتصادية.

أولا : الزواج القرابي :

لقد عرف المجتمع الجزائري العديد من أنماط الزواج كغيره من المجتمعات العربية الأخرى لا سيما الزواج القرابي الذي عرف منذ أجيال واستمر ف ي تواجده خاصة بين الأسر الريفية والتقليدية وبقى ممارسا كتقليد متبع بين العائلات، ويرجع إستمرار هذا التقليد في الأزمنة الماضية إلى كون ظاهرة التحضر التي عرفها المجتمع الجزائري سابقا تقوم على أسس عائلية وليست فردية، فكان الإنتقال من الأحياء البدوية أو القرى إلى المدينة يقوم على أسس عائلية (عشائرية)، وكان لكل قبيلة منطقتها السكنية ولكل عائلة حيها وما دعم إستمرار هذا النمط أيضا، عزلة الكثير من الجماعات في المناطق الريفية والجبلية النائية ومحافظتها على تقاليد اللا إنقسام للتراث الأسري ، المادي منه والمعنوي كالشرف والنسب وذلك يأتي إلا بتطبيق هذا النوع من الزواج.

علما أن الأسرة الجزائرية آنذاك كانت ممتدة محافظة تظم مجموعة من الأسر الزواجية فقد كانت متماسكة جدا من جميع الجوانب الإجتماعية والإقتصادية والدينية...الخ.

وكان الفرد لا يعيش لنفسه بل لأعضاء الجماعة وتعتبر هذه العلاقة هي الناقلة للعادات والقيم والتقاليد بين الأجيال، خاصة التي تتعلق بالزواج وإتجاهاته فقد كانت تفضل دوما زواج أفرادها فيما بينهم لأن هذا الإرتباط يعمق علاقات القرابة على أساس رابطة الدم ، الأمر الذي يزيد من قوة العائلة القرابية ، كما كانت العائلة تضع قيودا في مجال اختيار الشريك وتمنع الفرد من الزواج بمن يريد فلم يكن لجيل الآباء حرية إختيار الزوجة وإنما كان يتم ذلك حسب رغبة الوالدين وكثيرا ما كان يتم عن طريق الأب الكبير أو الأقارب ويرجع ذلك إلى حد بعيد إلى رسوخ الأفكار التي ترمي إلى أن الفرد الذي لا ينتمي إلى العائلة فهو(**براني)** هي لفظة محلية مرتبطة بالإستعمال الجزائري أي يبقى دوما غريبا والتخوف من الزوجة الغريبة يعود إلى عدة أسباب، فهم يعتبرونها دخيلة حاملة لمنظومة ثقافية مغايرة وتنشئة إجتماعية مختلفة وأنه من المحتمل أن لا تتأقلم المرأة الغريبة مع أوضاع عائلة الزوج وأن لا تبدي الإحترام الكافي والمعاملة الحسنة خاصة نحو والديه وحسب إعتقادهم فالقريبة تتحمل الشقاء وتسعى إلى الحفاظ على وحدة العائلة وخدمة أهل زوجها وتعمل على حفظ سمعة العائلة وكيانها وتستحي من إبداء أي تدمر أو شكوى، إضافة إلى أن هذا الزوج يضمن للعائلة عدم إنتقال بناتها إلى الغرباء.

فالزواج الداخلي الذي يجمع بين أبناء العمومة والخؤولة كان المفضل والمحبب فهناك علاقة حنان تجمع الاقارب هذا الشعور بالإنتماء غالبا ما تعبر عنه العائلة بالمثل القائل من (اللحم والدم) فالقرين يشعر بهذا الإحساس إتجاه قرينته وشخصيته مدابة في الجماعة ويظهر ذلك من خلال إعتزازه بدمه وعرقه وإحترامه لسلطة الأب الكبير فهو يتصرف وفق القيم التقليدية للعائلة وعليه أن يبرهن على إمتثاله للعادات والتقاليد الممارسة ويعمل على الدفاع عن شرف العائلة وتعظيمه، ولا يكون هذا إلا من خلال الزواج الداخلي ذلك هو مبدأ الزواج اللحمي(**ENDOGAMIE**) [1]

ومن خلال هذه التنشئة الإجتماعية تعمل الأسرة الجزائرية على ترسيخ هذه العادة في النفوس والأذهان...إلخ، ومن الأدلة على ذلك الأمثلة الشعبية التي تعبر بشكل أو بآخر عن واقع معاش، منها " :

- ***"لمة على لمكح لى هخ لى*** " فهذا المثل خير دليل على قوة الصلة التي تربط

---

(1) مصطفى بوتفنوشات: <u>العائلة الجزائرية: التطور والخصائص الحديثة</u>، مرجع سابق، ص، 85.

الزوج بإبنة عمه أو العكس، حيث تكون جزءا منه، فهي تمثل شرفه و كرامته.

- ***" ويمئ غى خفقمئ*** " يرمي هذا المثل على الحرص على عدم دخول غريب، ويبقى القريب هو المفضل فقط.
- ***" لم ظكعل سنا ب لئ غى قآ ز*** " إن هذا المثل لأصدق وأكثر دلالة على سهولة معاشرة الزوجة (بنت العم) كونها لا تسبب المشاكل وتحرص على الحفاظ على إستمرار العلاقات الإجتماعية بين الأهل.

ولا يفوتنا في هذا المقام ذكر مثال آخر يرمي إلى أن الزوج(ة) القريب قد يكون مصدر سوء وشر إلا أنه يبقى أفضل من الغريب الذي تجهله وتجهل شره، ومضمون هذا المثل هو: " **الشر الذي تعرفه خير من الخير الذي لا تعرفه** " وفي هذه الحالة يكون الزوج مهيأ لتقبل كل ما يصدر من زوجته (قريبته) ومعالجة الأمر، فيما قد لا ينجح في ذلك مع الزوجة الغريبة التي لا يعرفها ولا يفهم تصرفاتها وردود فعلها.

إن العديد من الأسر الجزائرية تعتبر زواج القرابي حماية للمرأة فالقريب أولى بها، وعلاقة إبن العم/ إبنة العم هي منذ البداية ذات ميزة خاصة، إذ بينهما حاجز يرتكز أساسا على فكرة المحافظة على النقاء الجسدي والأخلاقي للمرأة، ويرى **مصطفى بوتفنوشات** [(1)] في هذا الصدد حسب دراسته عن العائلة الجزائرية أن إبنة العم غالبا ما تكون الزوجة الموعودة لإبن عمها، والنساء يجعلن من ذلك موضوعا للأحاديث تأخذ طابع المزاح في البداية، ثم تأخذ منحى الجدية مع قرب سن البلوغ، كما أشار إلى أن هذا الزواج كان أهم وأكثر الزيجات ظهورا في الأسرة التقليدية، وذلك بهدف توطيد العلاقات والروابط الأسرية من جهة، والحفاظ على الملكية الجماعية من جهة أخرى، كما يعتبر أحد مرتكزات التوازن العائلي.

كما أن الطابع الأبوي لمجتمعنا الجزائري ساهم بدوره في إعطاء الحق للفتى بالزواج من إبنة عمه دون أي صعوبة مع السهولة في المفاوضة على ترتيبات الزواج وتوابعه وتوكل هذه

---

(1) المرجع سابق، ص64.

المهمة إلى الآهل وهو ما يعرف بالزواج المرتب(Mariage arrangé) فالقيم التقليدية للرجل الجزائري لم تسمح له بإختيار زوجته بنفسه ولم تسمح له كذلك بالإختلاط بها
قبل ليلة الزفاف وهذا ما وضحه "**إحسان محمد الحسن**" حين قال « ففي كثير من الأحيان لا يرى الزوج زوجته حتى ليلة الزفاف، ونفس الشيء بالنسبة للفتاة »[1]، كما لا يحق للشاب إخبار عائلته أو تذكيرهم بضرورة زواجه فهم الذين يقررون موعد زواجه والمرأة المناسبة له.

فلقد شهدت العديد من المناطق الجزائرية هذا النمط من الزواج وهذه الطريقة في
الإختيار(إختيار الأهل)، فمنطقة القبائل مثلا من المناطق التي ترى بأن الزواج مسألة خاصة بالجماعة لا بالفرد وحده، وقد قال في ذلك « **بيار بورديو** » (**Pierre Bourdieu**) [2]: " إن الزواج في هذه المنطقة كان يتم بالإتفاق بين العائلتين دون إعتبار لرفض أو قبول الفتاة والفتى المقبلين على الزواج، ويتم الأمر نفسه في منطقة الأوراس لاسيما مع المرأة، إذ يتم زواجها في سن مبكر مما يخول لوالدها حق إجبارها على الزواج، غير أن الرجل الأوراسي يتمتع بحرية في مجال إختياره، فلم يكن مجبر على الزواج من إبنة العم تحديدا، وإنما له الحرية في إختيار إحدى بنات الأهل والأقارب، وهذا ما يجعل حريته محدودة.

أما منطقة الطوارق فقد شهدت فيها المرأة حرية كبيرة في التصرف بحياتها والتحكم
بمصيرها، فلها الحق الكامل في إختيار زوجها وحتى بفك عقد الرابطة الزوجية، دون أن تحتاج لتدخل أحد، ويرجع ذلك إلى سيادة النظام الأمومي في تلك المنطقة[3].

وقد إرتبط الزواج القرابي في هذا المجتمع (مجتمع الطوارق) بواقع الإنتاج وعلاقاته، ففي الوقت الذي شكلت فيه الأسرة التقليدية وحدة إجتماعية وإنتاجية كان الزواج بين الأقارب أحد الشروط الأساسية لإستمرار الإنتاج و العلاقات الإقتصادية.

---

(1) إحسان محمد الحسن: **العائلة والقرابة والزواج**، مرجع سابق، ص 60.

(2) Pierre Bourdieu **: Sociologie de l'Algérie**, Imprimerie de presse universitaire de France, Paris, 1974, P 15.

(3) مسعودة كسال: **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، 1985، ص 70.

غير أن الأمر يختلف لدى بعض الأسر الجزائرية الأخرى، إذ كانت تستجيب لزواج الأباعد لاسيما إذا إقتضت الضرورة لذلك، كأن تتجاوز الفتاة سن الزواج أو تكون من ذوات العاهات... إلخ، وفي ذلك قالت « **سامية رمزي** » " عندما يتأخر سن زواج الفتاة خصوصا فاقدة الأب، يشكل ذلك قلقا كبيرا لأمها، ويعتبر وجودها مشاقا ماديا وخطرا على سمعة العائلة" (1).

إن مثل هذا القول يبين ضرورة الخروج عن الدائرة القرابية حتى تضمن زوجا مناسبا للبنت التي أصبح وجودها يشكل عبئا على الأسرة، فمن غير المرغوب فيه إجتماعيا في أعراف الأسر التقليدية أن تبقى الفتاة إلى ما بعد الثلاثين، إلا أن هذا الكلام على الرغم من تطابقه مع مواقف في أسر معينة يبقى مبالغا فيه، رغم ذلك تبقى الأسر متمسكة بهذه العادة.

ومن خلال ما قيل يتبين أن الزواج القرابي يشكل بصورة أو بأخرى تقليدا أو عرفا تداولته الأجيال، ففرص الإختيار كانت ضئيلة بالنسبة للفرد، حيث أن الثقافة التقليدية لا تشجع الزواج الخارجي (الإغترابي) وفي الغالب يفضل الأهل أن تكون زوجة إبنهم من الأقارب لأنها الأقدر على الحفاظ على أسرار الأسرة و ضمان تماسكها، هذا إضافة إلى بعض الميزات المفضلة في الزوجة مثل: السمعة الطيبة، المظهر اللائق، المهارة وإتقان أعمال المنزل، وما المثل المتداول لدى العديد من الأسر والقائل ***" لمة على لمك حلى هخلى "*** إلا دليلا على شعور الأسرة بإكتمال وجودها وكيانها عندما ينضم إليها عنصر آخر من أفراد قرابتها، فيشعر كل من الزوجين أنهما جزء من الآخر، فتحصل الألفة بينهما، ويبذل كل طرف جهده في الحفاظ على الآخر وهذا هو مبدأ الزواج اللحمي الذي أشرنا إليه أنفا.

وهنا تكمن في نظرنا خاصية الزواج العربي وبالخصوص الجزائري، فهو في البداية داخلي (قرابي) ولكنه يستجيب في آن واحد لقواعد زواج الأباعد.

و إذا ركزنا على مجتمعنا فإننا نجد أنه بدأ هو الآخر يميل نحو التحول وفق التغيرات

---

(1)- Samia Ramzi. Abadi**:<u>La Femme Arabe au Maghreb et au Machrek</u>**. ENAL , 1986, P 114

والتطورات التي شهدها ومنها مسألة الزواج و حرية الإختيار، ويبدو أن هذا التوجه سوف يتعزز بإستمرار بحكم التحرر المتنامي للأجيال الجديدة إتجاه التقاليد، فالأسرة ضعفت سلطتها ولم يعد بمقدارها ترتيب زواج أبنائها وبناتها خاصة مع تغير العقليات وتعقد الحياة وتوسع فضاءات الإلتقاء بين الجنسين كل هذه الأمور دفعت بالأفراد الى الزواج الخارجي والإستغناء تدريجيا على الزواج القرابي، وسنحاول التعرض في النقطة الموالية الى التغيرات التي طرأت على الزواج وإتجاهاته.

ثانيا: أثر التغير الاجتماعي في الزواج:

في سياق البحث عن مدى تأثير التغير الإجتماعي الذي شهده المجتمع ككل، فإنه يجدر بنا التعرض إلى تلك التغيرات التي طرأت على الزواج وإختياراته وعوامله بشكل خاص، فلابد من إلقاء الضوء على هذه التغيرات و أثرها على المجتمع الجزائري بشكل عام ثم على الأسرة بشكل خاص.

ومما لا شك فيه أن المجتمع الجزائر كغيره من المجتمعات الأخرى في حركية متواصلة ساهمت في تكوين تاريخه الخاص الذي عمل على توجيه مستقبله، وهذه الحركية هي خير دليل على ديناميكية هذا المجتمع، الذي ظهرت به العديد من المصطلحات التي تعبر عن الوضع الإقتصادي و الإجتماعي المزامن لفترة الإستقلال، وهي في مجملها تشير إلى عمق التغير الذي شهده المجتمع الجزائري، من جملة هذه المصطلحات: النمو، التخطيط، التجهيز، وقد ظهرت بشكل أولي في الخطابات ذات البعد السوسيولوجي، الإقتصادي والسياسي.

ومنه سنحاول بصفة مختصرة تسليط الضوء على مؤسسة الأسرة ونظام الزواج، مع عرض مختلف التغيرات التي أثرت فيهما منذ الإستقلال، وذلك لمعرفة الظروف التي ساهمت في إبتعاد الشباب عن الزواج القرابي وإقبالهم وتفضيلهم للزواج الأباعد (الإغترابي).

إن الأسرة كونها الخلية الأساسية لبناء المجتمع، فمن الطبيعي أن تتأثر بنائيا ووظيفيا بما طرأ من تغيرات والتي تعتبر إمتدادا تاريخيا للتغيرات المجتمعية التي حدثت من قبل الإستقلال، حيث كانت الثورة المسلحة المهيئ لهذا التغير، أما الإستقلال كان الإنطلاقة أو

البداية[1]. و بعد ذلك كان التحول المفاجئ و السريع الذي كان له تأثير فعال على الأسرة والزواج، و كانت الحرب مناسبة لتحطيم التجمعات السكانية الريفية و تشتيتها و إختفاء جزئي للدار الكبيرة، و أصبحت أغلب الأسر تسكن في الشقق و العمارات.

كما شكل كل من خروج المرأة للعمل و إمتصاص الأمية، تقلص حجم الأسرة وفتور العلاقات الإجتماعية بين الأفراد، مع التركيز على نتائج التعليم عن طريق التخصص العلمي والتقني والتكنولوجي...إلخ، إلى إدخال أنماطا جديدة من السلوك بتبني الأفراد أفكارا مغايرة لأفكار آبائهم وأجدادهم، خاصة تلك المتعلقة بالزواج وبناء الأسرة.

هذا التغير ظهر جليا على الأسرة النازحة من الريف إلى المدينة، إذ صار الشباب الحضري لا يخضع للتقاليد والأعراف بالشكل الذي كان عليه الشباب الريفي، فبإنتشار الوعي بطرق مختلفة، فرض عليهم (الشباب المتحضر) الخروج من سيطرة الأسرة الممتدة، فأصبح الزواج قضية فردية أكثر منها جماعية، فحضور ومشاركة الأهل يكون من باب إظهار الإحترام والحفاظ على التقاليد، ولا يكون حضورا فعالا في غالب الأحيان، فالفتى والفتاة يلتقيان قبل الزواج ويرتبان أغلب الأمور المتعلقة بالزواج لوحدهما، ويكون حضور الوالدين وبقية الأهل من أجل تزكية الإختيار والإعلان عن الزواج، كما أن مراسيم الزفاف لا تتم إلا بعد موافقة الشخصين وليس العائلتين فقط مع الإمكانية المتاحة للمرأة من أن تطلب الطلاق [2].

إضافة إلى ما سبق فقد ساهمت حركة الهجرة والإنفتاح على العالم الخارجي في إدخال تعديلات جوهرية على نظام الزواج، فلم يعد الأمر متعلق بالدائرة القرابية فحسب بل إتسع ليشمل الدائرة الوطنية وخارجها فالشباب المهاجر للدراسة أو العمل أو لأسباب أخرى إلى بلاد أجنبية تحمل ثقافة مغايرة يتشبع من خلالها المهاجر بأفكار الغرب ويصطبغ بسلوك ونمط عيش لم يألفه من قبل فالبعض منهم يفظل الإقامة والإستقرار خارج الوطن وتسهيلا لذلك يلجأ للزواج من تلك المجتمعات فهو بذلك يتجاوز فكرة النمطية في الزواج ويحرص على أن يتم الزواج بشروطه القانونية وفقط ومنهم من لا يقتنع بفكرة الزواج بأجنبية فإنه سيكلف أهله أو أحد أصدقائه بالبحث عن زوجة عربية مسلمة والبعض منهم يعودون إلى مجتمعهم وهم مزودون بثقافة جديدة وعقلية مغايرة وأنماط سلوك مختلفة ويحاولون تطبيقها في حياتهم العائلية

---

(1) مصطفى بوتفنوشات : **العائلة الجزائرية، خصائصها و تطورها**، مرجع سابق، ص154.

(2) المرجع سابق، ص226.

في مجتمعهم الأصلي ، كل هذه المعطيات تبين أن الهجرة جعلت مجال الإختيار يتسع أكثر فأكثر خاصة مع تبدل الظروف و تغير الأحوال .

غير أن رفض الزواج القرابي يبقى نسبيا، لاسيما لدى فئة المثقفين المهاجرين، فقد بين (**A-Chaker**) في دراسة له عن الشباب المهاجر في فرنسا أن العادات و القيم الإجتماعية للمجتمع الجزائري تجعل من الزواج بين الأقارب زواجا مفضلا خاصة في المناطق الريفية، ويشير إلى أن هذا النوع من الزواج ما زال سائدا حتى في أوساط المهاجرين، ولكن بشكل محدود، و يبرر المبحوثين الذين يفضلون هذا الزواج موقفهم بأنه ليس طاعة أو خضوع للقيم الأسرية بل لأجل وجود عواطف متبادلة، أما الفتيات المعارضات لهذا النوع من الزواج فهن كثيرات وتبررن مواقفهن غالبا تبريرا صحيا، حيث ينجم عنه أطفال غير كاملين جسميا وعقليا، كما أن الزواج بين الأقارب كثيرا ما يؤدي إلى نزاعات و صراعات يمكن أن تعرض العلاقة الزوجية للإنحلال[(1)].

أما بالنسبة للأحداث المتسارعة التي عرفها المجتمع الجزائري نتيجة الإحتلال الفرنسي وعوامل الهجرة والحراك الإجتماعي وإنتشار وسائل الإعلام البصرية والسمعية (صحف أجنبية، قنوات غربية الممكن إلتقاطها بالجزائر...الخ ، جعلت الفرد يفهم أن مسألة الزواج تتعلق به شخصيا لا بأهله وأن الزواج الداخلي بين الأفراد ليس ضرورة حتمية بل له أضرار صحية وخيمة تعود على الأبناء وأن فكرة التخوف من تقسيم الأرض والإرث فقدت معناها داخل الأوساط الحضرية لأن هناك معطيات جديدة تحكم المجتمعات الحضرية (المدينة).

وهذا ما دفع الحكومة الجزائرية والقانون والتشريع الجزائري بإحداث تغيرات جذرية في نظام الزواج وأنماطه، فقضية الزواج من القضايا التي لابد وأن تستجيب لمقتضيات العصر، وذلك ما جعل الدولة الجزائرية تعمل على إصدار تشريعات تحاول من خلالها التقيد بالشريعة الإسلامية التي حفظت وإهتمت بهذا النظام بشكل جد سليم، خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، إذ جعل القانون الجزائري للأفراد الحق والحرية في إختيار شريك الحياة، فقد نصت المادة 12 و13 من قانون الأسرة (1984) أنه " **لا يجوز للولي أن يمنع من في ولايته من**

(1)- A.Chaker **:** **La jeunesse algérienne en France**.SNED, Alger, 1971, pp177-178

الزواج، وأن لا يجبرها على الزواج " [1].

مثل هذه النصوص تعد دليلا كافيا على الحرية التي يتمتع بها الفرد الجزائري، إذ لم تعد تضبطه قواعد وأعراف أسرته ولا يفترض عليه التقيد ببنات دائرته القرابية.

ولم تكتف الدولة الجزائرية بالإعلان الرسمي عن إصدار مجلة الأحوال الشخصية، بل قامت إلى جانب ذلك بتشجيع الحملات الإعلامية، محاولة منها لإقناع الرأي العام بضرورة منح المرأة حقوقا سياسية وإجتماعية مساوية للحقوق التي يتمتع بها الرجل ومن بين تلك الحقوق الحق في إختيار الزوج.

كل هذه المعطيات التي زامنت التغيرات الطارئة على الأسرة، أفقدت السلطة وظيفتها التقليدية وصارت عوامل التحكم في الزواج وإختياراته وتوجيه أنماطه متعددة، فلم تعد الصلة القرابية أهم هذه العوامل أو أولها، وإنما ظهرت أسس أخرى في مجال إختيار شريك الحياة منها: المستوى التعليمي المعتبر، الجمال والميل العاطفي... إلخ، وعليه فإن معاني الزواج بالنسبة لشباب اليوم إنما تتجه إتجاهات مغايرة، وتؤكد بأن العلاقات الزواجية ما وجدت إلا من أجل الفرد فهو المسؤول عن نجاحه أو فشله[2].

يمكن القول أخيرا أن جملة التغيرات التي مست بنية المجتمع الجزائري بشكل عام والأسرة بشكل خاص تتميز بمظهرين: الأول هو السرعة التي تمر بها هذه التغيرات، والثاني تزامن هذه التغيرات مع وجهين متداخلين من الصراع بين القديم والجديد، فإهتزت إثر ذلك بنية الأسرة الجزائرية التقليدية وتصدعت علاقاتها، كما أثر ذلك على الزواج، فاتسمت الحياة المعاصرة بالزواج الخارجي، وهذا بالطبع يقابله إنخفاض الزواج الداخلي (القرابي)، حتى أنه أخذ إتجاهات مغايرة له خاصة بظهور إعلانات الزواج كنمط زواجي جديد، وارتبط الزواج بمفاهيم جديدة تتمثل في أهمية العاطفة والميل والراحة النفسية، بصيغة أخرى إن التغيرات المجتمعية بدأت تقلص من الطواعية للقيم القديمة وأخذت محلها قيم ثقافية تراعي مصالح الفرد أكثر من مصالح الجماعة.

---

(1) المادة 13/12 من **قانون الأسرة** رقم 11/84 المؤرخ في جوان، 1984، سلسلة قضائية بمساعدة المصالح التقنية بوزارة العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 11.

(2) عبد الوهاب بوحديبة: نحو البحث عن المعايير المفقودة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1973، ص 175.

ثالثا : الرؤية القيمية الجديدة للزواج :

لاشك أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به والتي من خلالها يعبر عن تصوراته وتشتمل على مكونات متداخلة مثل القيم، العادات، الأخلاق، المعتقدات والأمثال والاعراف، كما تتكون من الفكر والإبداعات التعبيرية والجوانب المادية وهى التى تميزه عن باقى المجتمعات الأخرى وتعمل مجمل هذه العناصر على خلق سلوك معين لدى الفرد توجه أفكاره وموقفه ونمط عيشه و إختياراته وعلاقاته مع الآخرين، كنم ط الزواج الذي يخضع لقيم و معاييرالمجتمع. (1).

وإنطلاقا من كل ذلك فإن المجتمع الجزائري هو الآخر يستمد طرق حياته وتفكيره وقيمه من الدين والأعراف والتقاليد...الخ، وهى التى شكلت تجاربه عبر التاريخ، ومن تم أصبح الفرد الجزائرى يعبر عن إختياراته وعلاقاته فى ضوء هذا المخزون الثقافى والمتجدد عبر الزمان والمكان وفق ما يتعرض له المجتمع من تجارب وتغيرات مختلفة فى حياته.

إذا تأملنا الواقع المعاش نجد أن منظومة القيم فى الوسط الحضري فى المجتمع الجزائري تشهد حركية تغيرية كبرى حيث هناك نزعة توفيقية تقوم بالتغيير مع الإحتفاظ بالأصالة ومحاولة العمل على الأخذ بالأساليب الجديدة للحياة دون الذهاب إلى الصراع وهناك من يقوم بالثورة على الماضى ورفض قيمه وتقاليده وإنتهاج التحديث بما فيه تحديث القيم تماشيا مع الغرب المتطور.

من جملة النظم الإجتماعية التي تحكمها المعايير وقيم إجتماعية وثقافية نجد نظام الزواج الذي يدخل هو الآخر ضمن التحولات والتطورات الإجتماعية التى تصيب المجتمع ومن هنا فقد عرف تغيرات مختلفة كبقية البنيات الأخرى خاصة فى الوسط الحضري.

ونحن إذا حاولنا تتبع هذه القضية فى المجتمع الجزائري لوجدنا أن طبيعة العائلات

---

(2) - Sophie Ferchiou: **Hasab Wa Nasab , Parenté, Alliance en Tunisie**, Paris , éd CNRS,1992 , P 306.

القديمة محكومة بمجموعة قيمية صارمة حيث كان الرجل أو الزوج يتمتع بمكانة عليا بينما كانت المر أة أو الزوجة أقل منه مكانة فما عليها إلا الخضوع والتبعية له لأن المجتمع ذو علاقات ذكورية، إلا أنه كما سبقت الإشارة أن التغير يحدث فى كل زمان ومكان وبالتإلى وضعية والنظرة للزواج تغيرت لتصبح علاقة قانونية تحدد حقوق وواجبات كلا الزوجين، ليصبح الزواج قائم على المساواة بين الجنسين.

هذا التغيير في نمط الزواج من الطابع التسلطي في الأسرة الأبوية الممتدة إلى الشكل الإختياري فى العائلة النووية صاحبه تغير فى القيم التي تتحكم في أسلوب الإختيار وإتجاهاته حيت زيادة إلى القانون والعرف وسلطة الأسرة التي توجه الزواج، ظهرت قيم جديدة فرضت نفسها في الوسط الحضري كعاطفة الحب والتفاهم والتوافق.... الخ، ومن هنا فان الأسلوب الشخصي للزواج نابع من قوى داخلية كالإعجاب والإنسجام النفسي... الخ.
كل هذه الأمور جاءت نتيجة إنفتاح المجتمع الجزائرى على العالم الخارجى وعوامل التصنيع والنمو الاقتصادى وانتشار التعليم والعمل وتوسيع فى شبكة المواصلات وانتشار وسائل الإعلام بمختلف أشكاله مما سهل الإحتكاك والإختلاط بين الجنسين، وبصفة عامة تعود الرؤية القيمية الجديدة لنظام الزواج، واختياراته وأنماطه إلى جملة التغيرات الإجتماعية والثقافية التي شهذها المجتمع الجزائري منذ نهاية العشرية الأولى للاستقلال، حيث واكبت هذه التغيرات مظاهر التصدع والتفكك للعلاقات الأسرية والتجديد في المفاهيم والقيم فتراجعت فاعلية منظومة القيم والثقافة التقليدية، وإستبدلت بقيم ومفاهيم جديدة، كما تغيرت طبيعة العلاقات الإجتماعية وأسس تكوينها في خضم عمليات التحديث وحركة التطور التي صاحبت بدورها حركة التصنيع، فتلاشت القيم القديمة التى كانت تعمل على توطيد العلاقات الأسرية وتشعر الفرد من خلالها بإنتمائه إليها وأيضا إنتمائه إلى قيم إجتماعية وثقافية ترجع جذورها إلى مرجعية ثقافية مختلفة العناصر والمكونات.

في ظل الرؤية القيمية الجديدة الرافضة لتبعية الزوجة وتعسف الزوج في استعمال سلطته وإتخاد مبدأ الحرية في التعامل، عملت الأسرة الجزائرية المعاصرة على اعادة توزيع أدوارها وفقا للمكانة الإجتماعية التي يشغلها كل فرد من الأسرة، كما أصبح للمراة دورا مضاعفا، إذ جمعت بين العمل داخل المنزل وخارجه وتغيرت طبيعة العلاقات القرابية، فهي أقل توطيدا وأكثر

سطحية، مما أثر في الإختيار للزواج، فأدخلت عوامل جديدة تتحكم فيه كالمهنة، المستوى التعليمي، نسبة التحضر بدل الوجاهة، الحسب، الصلة القرابية، ولكن في خضم هذه التغيرات لم يتخلص الفرد من إطاره الإجتماعي الذي تعارف عليه كلية، ودليل ذلك أن هذا التغير نسبي في جميع المجالات، كما أنه لم يستطع مواكبة ما يتطلبه التحديث، إذ أن إحداث قطيعة مع القديم لملاحقة الجديد أمر مستحيل الحصول، لذلك شهد المجتمع الجزائري مزيجا فكريا بين ما كان وما هو كائن، فالإنشطار بين الحالتين (التقليدية والحديثة) ظل سيد الموقف، فلا النمط التقليدي للأسرة إندثر كليا ولا النمط الحديث ترسخ بصفة كلية، ويظهر هذا جليا فيما يخص نظام الزواج الذي مازالت تنظمه قيم خاصة بالإرث التقليدي وعادات وتقاليد وأعراف أسرية تحافظ على الأسلوب الأسري في الإختيار للزواج.

وما يمكن ا لإختتام به في هذا الصدد هو أن القيم التقليدية الخاصة بالزواج ما تزال موجودة وممارسة في المجتمع الجزائري مع وجود قيم حديثة أخرى تعبر عن الإنفتاح والعصرنة.

رابعا: العوامل المساعدة على إنخفاض نسبة الزواج القرابي في الوسط الحضري.

يمارس الزواج بين الأقارب منذ عهود طويلة، إلا أن هذه الممارسة لم تبقى بالكثافة والإقبال الذى عهدته في الأزمنة الماضية ، وذلك نتيجة تغيرات إجتماعية، إقتصادية وثقافية عرفها المجتمع الجزائري سبق أن تعرضنا لها في التحليل بإختصار، هذه التغيرات مست بعض القيم والعادات والتقاليد الخاصة بالزواج الداخلى أوالقرابى ونتيجة لذلك أخذ منحى مختلف، وذلك بتدخل عدة عوامل أبرزها العوامل السوسيوتقافية و الإقتصادية سنحاول تفصيلها فيما يلي:

1 -العامل السوسيوثقافي :

يرتبط هذا العامل بعدة مؤشرات منهاالعمل والتعليم اللذان أصبحا من مؤشرات الحياة الحضرية فالجزائر كغيرها من الدول وضعت سياسة معينة للقضاء على الأمية والجهل الذي خلفه الإستعمار فإتبعت سياسة تعميم التعليم المجانى على كل المناطق الريفية والحضرية على حد سواء حتى يتسنى لكل فئة من المجتمع تلقى البرامج التعليمية فى مؤسسات الدولة التربوية وعملت على توعية الأفراد بأهمية التعليم للجنسين للنهوض بالإقتصاد الجزائر خاصة بعد

الإستقلال ولهذا وجد الأباء أنفسهم مجبرين على إرسال أبنائهم إلى المدارس مع وجود تحفظ من طرف بعض العائلات فى تعليم البنات لإعتبار أنه لا فائدة من تعليمهن فمصيرهن الزواج وتربيية أبناء والبقاء فى البيت فى جميع الأحوال، فلقد قدرت نسبة المسجلين فى التعليم خلال سنة 1973 على المستوى الوطنى بـ 37.66٪ بالنسبة للذكور المسجلين فبالمؤسسات الثانوية والعليا مقابل 24.04٪ بالنسبة للبنات [1]

ورغم هذا التحفظ والصعوبات التي واجهت المرأة الجزائرية فى الخروج للتعليم وبعده إلى العمل إلا أن الفتيات إتجهن إلى التعليم ولو لبضع سنوات محدودة، وهذا التحدي كون لهن فضاءات للتعارف وتكوين علاقات مع الجنس الآخر مما وسع لهن مجال ا لإختيار للزواج والخروج من نطاق العائلة وسيطرتها حيت تشير معطيات الديوان الوطنى للإحصاء أنه فى سنة1984 بلغت نسبة المتزوجات من الأقارب ذوات المستوى التعليمى الجامعى 35٪ واللواتي لهن مستوى إبتدائي 43 ٪ في حين كانت نسبة الأميات65٪ من اللواتي يقبلن على هذا النمط من الزواج[2].

هذه النسب هي خير دليل على أنه كلما إرتفع المستوى التعليمى للفتاة كلما قل اتجاهها نحو زواج الأقارب وذلك وعيا منها بمخاطره الصحية على الأبناء وعلى ما يتضمنه من مساوئ إجتماعية كضيق دائرة التعارف...إلخ وقد برز هذا التوجه الجديد بصفة ملحوظة فى الوسط الحضرى فى إختيار القرين خاصة عند فئة الموظفين والمثقفين أكثر من غيرهم، فالعامل الثقافى كان له أثر كبير فى انخفاظ نسبة الزواج القرابى وإدخال مفاهيم وقيم ومعايير جديدة لم تعرفها الأسرة الجزائرية من قبل ويرجع ذلك إلى كون ظروف الحرب دفعت بالمرأة إلى صميم المعركة وإلى الجهاد أين أبرزت شخصيتها وبالتالي إفتكت بنضالها مكانة متقدمة بصفتها مجاهدة، فدائية، ممرضة وكاتمة أسرار ، فمشاركة المرأة الجزائرية فى الكفاح الوطنى كان الإنطلاقة فى إدخال عادات وسلوكيات مغايرة أعطتها نوع من الحرية وا لإستقلالية الذاتية خاصة فيما يتعلق بإختيار الشريك، ففي السابق كانت العائلة هى التى ترتب وتشرف على الزواج وتقوم بإختيار زوجات للأبنائهن داخل نطاق جماعتها القرابية وبقى هذا الأسلوب فى الإختيار معمولا به لسنوات عديدة بصفة مستمرة حتى أثناء الفترة الإستعمارية إلى غاية سنة

---

(1) مصطفى بوتفنوشات: **العائلة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة**، مرجع سابق، ص 286.

(2)- Ali Kouaci **: Familles, Femmes, et contraception** , IBid , P115

1957 أي السنة التي أدخلت فيها فرنسا الزواج المدنى وبنود وقوانين من أجل إنهاء إشراف الأهل على تزويج أبنائهم حيث يسمح للفتاة والفتى الحق فى تزويج أنفسهما دون إستشارة الأهل غير أن هذا القانون رفضه الشعب الجزائرى رفضا قاطعا، ونتيجة لهذا إتخذت جبهة التحرير الوطنى إجراءات عديدة عند معارضتها للإدارة والهيئات القضائية الفرنسية خاصة فيما يتعلق بنظامي (الزواج والطلاق) فى المجتمع الجزائري.

وقد ساد نمط الاختيار الحر أثناء الثورة التحريرية بصفة تدريجية وبطيئة بين المجاهدين والمجاهدات حيث يقول « **فرانتز فانون** » " يبطل فى أماكن المقاومة عادة الزواج المرتب وتكون الارتباطات جميعها إختيارية وأنه لكلا الزوجين الحق فى التعارف والتودد وتأجيل القرار لمدة ثلاث أشهر و لايقف الأب آنذاك موقف المعارض أثناء سماعه بزواج إبنته دون موافقته " (1)

وبهذا كانت بداية بروز حرية الاختيار وازداد الميل إلى هذا الإتجاه أكثر فأكثر بعد الإستقلال خاصة بالمدن فى الأوساط الحضرية، وهذا يعود إلى التحرر النسبى لدى أفراد المجتمع من العصبية العشائرية (القبلية) والضغوط العائلية، ونتيجة لعدة عوامل متشابكة ازدادت حالات عقد الزيجات عن طريق التعارف الشخصى والميل العاطفى وخفت فى نفس الوقت حدة الإعتراض على هذا النمط من الزواج أما بخصوص الدوافع التى تتحكم بالإختيار فهى الأخرى قد تغيرت إد أخدت إتجاه آخر يتوافق مع الحياة الحضرية مثل المستوى التعليمى أو الثقافي، التوافق العمري والمهني والمزاجي، وإبتعدت هذه الدوافع بشكل ملحوظ عن الصلة القرابية والوجاهة والمهارة فى إدارة الشوؤن المنزلية وغيرها من القيم التقليدية التي كانت مرتبطة بالزواج الداخلي (القرابي)(2)

فالوسط الحضري ذو العمران الأفقي سمح للأسر بصفة غير محسوسة التفتح على بعضهم لبعض وأصبحوا يميلون نحو التعايش مع من ليسوا منهم، فالحياة الحضرية شتت التجمعات التى كان يكونها العمران الريفي كل هذه الأمور أدت إلى إتساع دائرة ا لإختيار لتشمل الجيران

---

(1) - Frantz Fanan : **La Révolution Algérienne**, Editeur français Mospero, 3éme Edition, Paris, 1962, P 286.

(2) سامية حسن الساعاتي: **الإختيار للزواج والتغير الاجتماعي**، مرجع سبق ذكره، ص 68

وزملاء الدراسة والعمل والأصدقاء....الخ.

وعليه يمكن القول أن تعليم المرأة وخروجها للعمل غير قيم كتيرة متل إتخاد القرارات وتسير ميزانية الأسرة ومن جهة أخرى سمحت المشاركة السياسية فى العمل السياسى بالنسبة للمرأة من إكتسابها مكانة عالية داخل المجتمع وأهلتها إلى مناصب عليا.

وفى نفس السياق لايمكننا أن نتجاهل دور الهجرة والحركة السكانية في خلق قيم جديدة غيرت نمط المعيشة للأفراد، وعلينا أن نشير أن المجتمع الجزائرى قبل الإستعمارلم يعرف نشاط حراك اليد العاملة أو نشاط للحراك ا لإجتماعي كونهما كان بطيئين بسبب توريت المهن داخل الجيل الواحد وحتى بين الأجيال وتحقيق الوحدات ا لإنتاجية الحرفية والزراعية الإكتفاء الذاتي، فلم يكن الأفراد بحاجة إلى التنقل للبحث عن عمل لتغطية حاجاتهم الإقتصادية.

بدأ الحراك الإجتماعي في بلادنا عندما غير الإستعمار البنية الإقتصادية والإجتماعية وذلك بالقضاء على الملكية بإنتزاع ومصادرة الأراضي وتقليص النشاط الحرفي بتذمير الصناعات التقليدية وإفقار الفلاحين والحرفين وتحويلهم إلى كادحين، عندها إضطر الفرد إلى التنقل للبحت عن عمل حتى يغطى حاجاته الغدائية.

إذن ظروف الأرياف كسياسة التفقير التي إنتهجها المستعمر هي التى دفعت العائلات إلى التنقل أوالهجرة والتى بدورها إتخدت إتجاهين إتجاه داخلي نحو المدن التلية والساحلية وعلى الخصوص نحو المدن الكبرى متل مدينة الجزائر ووهران وقسنطينة، عنابة، أين يتمركز المعمرون وتتوفر فرص التشغيل، أما الإتجاه الخارجي كان نحو فرنسا (1).

إن الحراك الإجتماعي والهجرة لم تكن مجرد تغيير لمنطقة الإقامة فقط بقدر ما كان تغيير فى المهنة وأسلوب الحياة ونمط المعيشة، فالتوجه إلى المدينة (الوسط الحضرى) أفقد الأرض قيمتها وأهميتها بعد ما كانت تمتل الوحدة الإجتماعية والإقتصادية للأفراد الأسرة الممتدة.

---

(1) زرزوني جهيدة "**عوامل حراك اليد العاملة بمركب الحجار للحديد والصلب** " رسالة لنيل درجة ماجستير في علم اجتماع التنمية والتغير، تحت إشراف الأستاذة / أبركان علالي حدة جامعة عنابة 1994-1995، ص28.

ومنه نجد أن النزوح الريفي والحراك السكاني دفع بالعلاقات الأسرية إلى النزوع نحو الفردية والقضاء على روح الجماعة وتقلص حجم العائلة وبالتإلى لم يعد الفرد بحاجة ماسة إلى الأرض التي كانت تقيد حريته خاصة فى مسألة الزواج بعد أن كان الزواج القرابى الوسيلة الوحيدة لضمان الحفاظ على مبدأ ا للإنقسام الأرض والعائلة، فإن هذا الإنتقال من الريف إلى المدينة عجل من إنفجار الهيكل العائلي وتحول بناء الأسرة الجزائرية وغير النشاط ا لإجتماعي والإقتصادي للفرد وتبدلت العلاقات الاجتماعية وأصبحت تتجه نحو الرسمية وهذا أثر على العلاقات القرابية وذلك من خلال توزع العائلات فى المجال الجغرافى إلى أحياء متباعدة تحت تأثير العمل والسكن، فالأسرة الريفية كانت تتحكم فى مكان السكن وإمكانية توسيع أو تغيير المسكن كلما تزايد أعضائها فإن هذه الإمكانية أصبحت فى الوسط الحضري صعبة أو مستحيلة المنال كل هذه الأمور قلصت فرص إلتقاء وتجمع

الأقارب وهو الشىء الذى يدعم الزواج من خارج العائلة والدائرة القرابية لأن نمط الحياة الحضرية أعطى طابع جديد للعائلة من خلال تغير سلوك الفرد ونمط تفكيره وتبنى شخصية تتلائم مع الظروف الجديدة خاصة أن الوسط الحضرى لايضع حدودا صارمة فيما يخص الزواج كما هو الحال فى الريف، وبذلك يتسنى للشاب والشابة فرصة التعرف واللقاء قبل الخطوبة وهما اللذان يقرران الإرتباط الرسمي ويبقى على الأهل إتخاد الإجراءات للإتمام الزواج وتعتبر هذه أهم المؤشرات التى تمكننا من تفسير إنخفاض نسبة الزواج القرابى فى الوسط الحضري.

لا يمكننا أن نتجاهل دور التعليم والتثقيف الصحي فى منحه للفرد وعيا صحيا بالمخاطر الوراثية و الأمراض الخلقية التي لها علاقة بالزواج القرابى حيت تلعب الوراثة دورا كبيرا في حالات الإعاقة الجسمية أو العقلية و التي تنتقل من جيل إلى جيل قد لا تظهر في الجيل الأول ولكنها حتما ستبرز في الأجيال اللاحقة وهذه النتيجة وضحتها العديد من الدراسات الطبية والبحوث الميدانية في العصر الحديث.

فمثلما يورث الآباء أبنائهم الصفات الوراتية العادية متل لون العينين ولون الشعر فإنهم يورثون أيضا صفات وعاهات مرضية وتشوهات خلقية سببها الأول والأساسي الزواج من داخل الدائرة القرابية.

فالعلم أثبت أنه إذا حمل كل من الأب والأم نفس الموروث المعيب يتزايد احتمال أن يحمل الأبناء نفس المورث كلما زادت درجة القرابة بينهما [(1)]، وسبق أن أشرنا إلى هذا الموضوع في التحليل النظري للإتجاه البيولوجي في الزواج القرابي.

وعلى ضوء ذلك إن خطورة الأمراض الوراثية وآثارها السلبية على الفرد والمجتمع دفعت بعزوف وتخوف الشباب من الزواج القرابى وهذا ما أدى إلى إنخفاض نسبة الزواج الداخلى (القرابي) فى الأوساط الحضرية وإنطلاقا من هذا دعا الأطباء إلى ضرورة تبنى الإستشارات الوقائية قبل الزواج و الحمل وإعتماد التثقيف الصحي فيما يخص الزواج القرابي وعموما يمكن القول أن العامل الصحي كان له أثر كبير في إنخفاض نسبة الزواج بين الأقارب فى الوسط الحضري وإقبال الأفراد على الزواج الخارجي أو الإغترابي لأن الزواج مشروع يحتاج إلى التفكير حتى لايشكل مصدر تعاسة أو ضررا لأفرادها فالوسط الحضري أدخل معايير جديدة فى الإختيار إضافة إلى التفاهم والميل العاطفي والتكافؤ الإجتماعي نجد التوافق الطبي الذي لم يكن هناك إهتمام به فيما مضى بالرغم من أنه يؤثرعلى إستقرار الحياة الزوجية وسلامة الأبناء فالعلم الحديث يحث الأفراد على ضرورة القيام بالفحوصات الطبية اللازمة التى إن أعلنت عن وجود نسبة كبيرة من الخطر سنجد أنفسنا عندها فى مواجهة القرار إما بالمجازفة بإتمام الزواج أو الإنفصال الذى لم يكن هنا بسبب ضغوط إجتماعية أوعائلية بل هو إندار طبي لابد من أخده بعين الإعتبار وهذا ما دفع الشباب المثقف إلى تفضيل زواج الأباعد، ومنه نجد أن التغريب فى الزواج ممدوح لا من باب الأحكام الشرعية فحسب بل من باب الحكمة الإجتماعية لتوسيع دائرة الأسرة الإنسانية.

2-العامل الاقتصادي : قبل التعرض للعامل الإقتصادي علينا أن نشير أن هناك تداخل وتكامل بين العوامل السوسيوتقافية والعوامل الإقتصادية ويظهر ذلك جليا من خلال التعرض إلى مختلف الدوافع والمؤشرات التى أثرت فى الزواج بصفة عامة والزواج القرابي بصفة خاصة داخل الوسط الحضري أي المدينة.

---

(1) محمد سيد فهمى: **السلوك الاجتماعى للمعوقين، دراس ة فى الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعى الحديث الاسكندرية، 2001، ص 62 .

لقد بينا سابقا أن من ضمن اهتمامات الدولة بعد الاستقلال هو توفير منصب شغل لكل مواطن وبغض النظر عن الجنس، فعملت الدولة خلال عملية الاستثمارات الهائلة إلى خلق قاعدة صناعية سمحت بإمتصاص أعداد هائلة من اليد العاملة نظرا للوفرة المالية نتيجة تعاظم العائدات النفطية وارتفاع أسعار البترول، ورغم زيادة النمو الديمغرافي فقد شهد التشغيل إرتفاعا كبيرا في السبعينات وحتى نهاية المخطط الخماسي الأول، وهذا بفضل إرتفاع حجم الإستثمارات الذي وصل إلى 50٪ من الدخل الوطني الخام عام 1978، وهذا بالإضافة إلى لجوء الجزائر فى هذه الفترة إلى القروض البعيدة المدى وركزت على التصنيع الدى يدخل فى التنمية الإقتصادية للبلاد وقامت بإنشاء بعض المركبات الصناعية مثل مركب أرزيو للصناعات البتروكيمياوية ومركب الحجار للحديد والصلب بعنابة وأدى ظهور الصناعة إلى إرتفاع تنقل الريفيون نحو المدن، نتج عنها تزايد نسبة سكان المدن بـ 6,05٪ في الفترة مابين 1966-1973، كما عملت الجزائر على تأميم المحروقات، إذ أممت بعد 1968 حوإلى 58 مؤسسة صناعية وبتوسيع مناصب الشغل زادت وثيرة حراك اليد العاملة وعلى الخصوص بعد تأميم البلاد للثروات الطبيعية (1) ، وهذا فتح مجالا كبيرا للتشغيل ونشط في ظاهرة الحراك الإجتماعى ولذلك إرتفع عدد المتنقلين من الريف نحو المدن بصفة تدريجية لحاجة الصناعة إلى يد عاملة وحاجة سكان الريف بدورهم إلى عمل وحتى فى الفترة الحالية غالبا ماتكون الهجرة الخارجية نتيجة لظروف وعوامل سوسيو مهنية ونتيجة للتغيرات التي حدتت فى المجتمع وأصابت مختلف مجالات حياة الأفراد سواء ا لإقتصادية السياسية أو الثقافية إنعكست بالتالي هذه التغيرات على البناء الإجتماعي الكلي بما في ذلك البنية العائلية وأهم عامل أدى إلى هذا التحول كما أشرنا سابقا هو تغير النمط الإقتصادي حيت لم يعد باستطاعة الأب الإنفاق على أبنائه و أحفاده وزوجاتهم كما كان في

السابق خلال سيادة النمط الإقتصادي العائلي، حيث أصبح كل فرد فى ظل النمط الاقتصادي الصناعي الجديد يتولى مسؤولية سير حياته بنفسه وهذا راجع إلى غلاء المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية للفرد وفى هذا المجال تقول **سناء الخولي** " إن هناك تصور عام بين علماء الإجتماع مفاده أن التطور التكنولوجي أو الصناعي يشكل عاملا هاما فى تغير الأسرة والزواج وعادة ما يكون تأثير التكنولوجيا على الأسرة غير مباشر وذلك من خلال التصنيع والحضرية

---

(1) زرزونى جهيدة: "**عوامل حراك اليد العاملة بمركب الحجار للحديد والصلب** " مرجع سبق ذكره، ص32.

ونمو المدن وبالتالي كان ا لإنتقال من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية متماشيا مع النظام التكنولوجى " (1)

من خلال هذا التحول تغيرت وضعية المرأة والممارسات المتعلقة بالزواج ويعتبر دخول المرأة سوق العمل ظاهرة حديتة وهذا جعلها ترقى إلى مكانة إجتماعية عالية وقد إتسعت مشاركتها فى عمليات التنمية الإقتصادية والإجتماعية فقد عملت فى الدوواين والمكاتب ومناصب قيادية وأصبحت تشارك فى العمل الإجتماعي والسياسي وقد وصلت إلى مناصب وزارية وتنفيدية وقضائية وخروجها للعمل كان إستجابة لعدة ظروف وإرتبط بدور المصلحين السياسين والمفكرين الذين نادوا بضرورة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى وفى الحياة العامة كما ارتبط بالعمل السياسى الذى فرضت نفسها من خلاله.

بالإضافة إلى دور التصنيع الدى يمثل العامل الأكثر أهمية لدفع المرأة الجزائرية إلى العمل بعد الاستقلال فإن مختلف النصوص هى الأخرى جاءت لتأكيد المساواة بين الرجل والمرأة إنطلاقا من مؤتمر الصومام20 /08 /1956م وميثاق الجزائر لسنة 1964م، وأن هذه المساواة لابد أن تتجسد فى الواقع بالمشاركة فى النشاط الاقتصادى بواسطة العمل (2).

فعمل المرأة الجزائرية خارج البيت والتفتح على العام الخارجي مكن من تغيير قيم كتيرة مثل إتخاذ القرارات وتسيير ميزانية البيت هذا يعنى أن الصناعة أتاحت للمرأة فرصة الإستقلال الإقتصادي والمساواة بين الجنسين وهى مازالت تطمح إلى تطور يضمنه لها التعليم والتكوين والعمل كل هذه العوامل المتداخلة والمترابطة ساهمت بشكل كبير فى حرية الإختيار خاصة فيما يتعلق بالزواج وبالتالي التخلص من فكرة إجبارية الزواج القرابى وهذا ما أدى إلى إنخفاض معدلاته في الوسط الحضري.

على العموم فالمجتمع الجزائري يجمع بين ثقافتين، الثقافة العربية الإسلامية و الثقافة الغربية التي ساهمت في خلق قيم وسلوكيات يعتمدها الفرد في التأقلم ومتطلبات مجتمعه والجمع بين هاتين الثقافتين يستجيب لنمطين من الزواج، الداخلي (القرابي) والزواج الخارجي (الإغترابي) ،

---

(1) سناء الخولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 129 – 130.

(2) جبهة التحرير الوطني – ميثاق الجزائر– 1964، ص79.

فالأفراد في خضم هذه التغيرات المتتالية التي مست صميم المجتمع الجزائري لم يتنصلوا من الإطار الإجتماعي الذي تعارفوا عليه، فالفصل بين القديم وملاحقة الجديد أمرا صعبا وهذا بسبب تريف المدينة والعكس صحيح، لذلك لوحظ إختلاط ومزيج فكري والذي يظهر بصورة واضحة فيما يخص ممارسات الزواج وإجراءاته وإتجاهاته.

خلاصـــة :

في هذا الفصل تم تناول نمط الزواج في الوسط القرابي وفق المنظومة القيمية في المجتمع الجزائري، مع تحديد ما طرأ عليه من تغيرات (نظام الزواج) شكلا ومضمونا، حيث شهدنا الرؤية القيمية التي سايرت الأسلوب الحضري مع الاشارة إلى العوامل المؤثرة في هذا النمط من الزواج، والتي شملت: العوامل السوسيوثقافية والاقتصادية، واستخلصنا أن الزواج القرابي مازال ممارسا في الوسط الحضري الذي تأثر بالحياة الريفية التي يحتك بها من حين لآخر، ذلك أن الفصل القطعي بين نمط الحياة الريفية ونمط الحياة الحضرية يعد أمرا صعبا بسبب التداخل الموجود بينهما، أما فيما يخص حجم الممارسة (الزواج القرابي) وكيفيتها إختلفت عما كانت عليه بفعل الوعي الثقافي، الصحي والإحتكاك بين الجنسين...

الفصل الخامس
الجانب الميداني

تمهيــد

أولا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

1- عرض وتحليل البيانات الخاصة بحجم العينة وخصائصها.

2- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالاتجاهات لإختيار الزواج.

3- عرض وتحليل البيانات الخاصة بطبيعة العلاقة القرابية وتأثيرها في الزواج.

4- عرض وتحليل البيانات الخاصة بالعلاقة بين الوسط الحضري وزواج الأقارب.

5- عرض وتحليل البيانات الخاصة بتأثير الوعي الصحي في زواج الأقارب.

ثانيــا : عرض النتــائج العامــة.

تمهيد:

في هذا الفصل سنحاول عرض وتحليل الجانب الميداني للدراسة والذي يضم تحليل الجداول الموضحة لحجم العينة وخصائصها مع عرض وتحليل البيانات الخاصة بإتجاهات الإختيار للزواج وطبيعة العلاقات القرابية وتأثيرها في الزواج مع الإشارة إلى علاقة هذا النمط من الزواج بالوسط الحضري المتغير مع عرض البيانات المتعلقة بتأثير الوعي الصحي في الزواج القرابي، وفي الأخير سنحاول عرض النتائج العامة المتحصل عليها.

أولا: عرض وتحليل بيانات الدراسة الميدانية

1- عرض وتحليل الجداول الموضحة لحجم العينة وخصائصها:

إنما يتضح حجم العينة وخصائصها من خلال جملة أسئلة البيانات الأولية والتي تضم معلومات عن المبحوث أو أفراد العينة، وفي هذا الإطار عملنا على أن يرتبط كل سؤال بصميم موضوع الدراسة ولقد ضم هذا المحور الخاص بالبيانات الأولية ستة أسئلة محددة، سيتم عرضها لاحقا.

لابد لكل دراسة ميدانية من مجال بشري تعتمده، والعينة ما هي إلا تعبيرا عنه، وقد عمدنا إلى إستجواب أحد الزوجين أو كلاهما وذلك حسب ما تمليه علينا ظروف الأسرة المستجوبة، وكذا حسب الإمكانيات المتوفرة لدينا، كما عمدنا في إطار هذا البحث أن تتكون عينة الدراسة (*) من أزواج وزوجات يدخلون في إطار دائرة الزواج القرابي، ولم يكن لنا الدخل في تحديد الحجم، وإنما ظروف الاستجواب هي التي تحكمت في ذلك، حيث استطعنا استجواب كلا الزوجين للأسرة ذاتها فيما لم نستطع مع أسر أخرى، والجدول الموالي يوضح الحجم الإجمالي للعينة.

(*) لقد تم استجواب عدد معتبر من الأزواج تمثل عددهم في (37) زوجا و(43) زوجة.

جدول رقم (2) يبين حجم عينة المبحوثين

الجنس	التكرارات	النسبة
الزوج	37	46.25
الزوجة	43	53.75
المجموع	80	100

السؤال رقم (1)

يتضح من خلال هذا الجدول أن عدد الزوجات هو الأكثر، إذ بلغت نسبتهم 53.75% من مجموع أفراد العينة بينما بلغت نسبة الأزواج 46.25% ومنه فان الإناث أكثر من الذكور وذلك لاعتبار أن النساء أكثر مكوثا من الرجال في البيت وذهاب غالبيتهم إما للعمل أو جهات أخرى، لذا لم نتمكن من الحصول على نسبة مساوية للنساء.

يعتبر المنشأ الأصلي أو مكان الإقامة الأولي ذو أهمية قصوى، خصوصا من حيث تميز وخصوصية ثقافة مختلف الأوساط أو البيئات الاجتماعية، سواء كانت بيئات ريفية أو حضرية... الخ، فالبيئة الإجتماعية وما تشمله من قيم وأفكار ومعتقدات وأسلوب حياة ينعكس على شخصية وسلوكات الأفراد، ناهيك عن مختلف العلاقات والأنشطة التي يمارسونها ضمن بنائهم الإجتماعي والأنظمة الإجتماعية الخاصة بكل وسط، والتي من بينها نظام الزواج لديهم، وتحديدا نمط الزواج الذي قد يكون خارجيا أو داخليا، وعليه فان محاولة التعرف على المنشئ الأصلي لعينة الدراسة الحالية إنما يعد غاية في الأهمية من حيث محاولة إرجاع وتفسير إتجاهات وسلوكات الأفراد، خصوصا نحو أسلوب ونوع إختيار الزوجة أو زوج المستقبل، ولذلك أصبح من المهم معرفة هل يتأثر الفرد بالأسلوب الذي نشا فيه ويستمر به في الوسط الحضري أم لا ؟ ذلك ما يوضحه الجدول الموالي :

جدول رقم (3) يبين المنشأ الأصلي للمبحوثين

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
ريفي	8	21,62	13	30,23	21	26,25
ضاحية	16	43,24	11	25,58	27	33,75
مدينة	13	35,14	19	44,19	32	40
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم (2)

يتضح من خلال هذا الجدول أن أكبر نسبة من مجموع المبحوثين هم أصل حضري (المدينة) حيث بلغت 40% وتليها نسبة 33.75% الذين ينحدرون من مناطق شبه حضرية (ضواحي المدينة) فهذه الفئة تجمع بين نمطين من الحياة الحضرية والريفية.

أما بالنسبة للذين ينحدرون من أصل ريفي فتقدر نسبتهم 26.25% فهم ليسوا من السكان الأصليين للمدينة وإنما جاءوا من الريف إلى المدينة في مراحل مختلفة من أعمارهم إما للدراسة أو العمل أو الزواج وتكوين أسرة أو أسباب أخرى كما إنهم تأثروا إلى حد ما بالقيم الحضرية وهذا ما نستخلصه من خلال الإجابات التي سنتعرض لها في المحاور الأخرى فيما بعد.

يعد المستوى التعليمي من أهم العوامل التي توجه سلوك الفرد وتضبطه وتحدد قيمه، حيث أن كل درجة علمية يقابلها توجه أو سلوك معين يكون متوقع مسبقا، فكلما كان المستوى التعليم ي منخفض كلما أدعى ذلك إلى وجود نوع من التعصب بفعل الجهل قد نجد رد فعل من فرد ذو مستوى تعليمي مرتفع مغاير لرد فعل الفرد الأمي، وكذلك تختلف إتجاها ت الأفراد نحو النظم الإجتماعية بإختلاف درجات تعليمهم، فنمط الزواج القرابي مثلا تختلف نظرة المتعلم له عن نظرة الأمي أو ذوي المستوي التعليمي المنخفض، وهنا يظهر الإختلاف الذي له علاقة بإقبال الأفراد أو إحجامهم عن هذا النمط من الزواج، والجدول الموالي يبين المستويات التعليمية المختلفة لعينة الدراسة.

جدول رقم(4) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
أمي	2	5,41	5	11,63	7	8,75
يقرأ ويكتب	4	10,81	7	16,28	11	13,75
ابتدائي	8	21,62	9	20,93	17	21,25
متوسط	13	35,14	11	25,58	24	30
ثانوي	3	8,11	6	13,95	9	11,25
جامعي	7	18,92	5	11,63	12	15
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم (3)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أكبر نسبة م ن مجموع المبحوثين هم من ذوي المستوى المتوسط حيث بلغت نسبتهم 30% من أفراد العينة المدروسة (تشمل نسبة 35.14% بالنسبة للأزواج و 25.58%بالنسبة للزوجات) تليها نسبة ذوي المستوى الابتدائي إذ بلغت نسبتهم 21.25% كما أن نسبة لا بأس بها من المبحوثين ذوي المستوى الجامعي والتي بلغت 15% تليها نسبة 13.75% من المبحوثين الذين يعرفون القراءة والكتابة تليها نسبة المبحوثين الأميين حيث بلغت 8.75%، وما يلاحظ على المستوى التعليمي لدى المبحوثين أنه شامل لجميع المستويات ويختلف من زوج وزوجة.

ترتبط الحالة المهنية بالجانب الإقتصادي والإجتماعي للفرد، فالمهنة زيادة على توفير المال فإنها تساهم في إعطاء الفرد مكانة إجتماعية تميزه داخل الجماعة المهنية بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وبما أن زواج الأقارب يرتبط بشكل أو بآخر بالجانب الإقتصادي وذلك بتركيزه على المهر المنخفض الذي يناسب الفرد العاطل أو صاحب الأفعال الحرة فإن الحالة المهنية لها دورها في

توجيه الزواج، وبعد إستقراء إجابات المبحوثين تحصلنا على المعطيات التي يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم(5) يبين الحالة المهنية للزوج (ة)

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
عامل (ة)	27	72,97	18	41,86	45	56,25
متقاعد (ة)	7	18,92	1	2,33	8	10,00
عاطل (ة)	3	8,11	24	55,81	27	33,75
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم (4)

يتضح من خلال المعطيات الموضحة بالجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين يمارسون عمل أو مهنة معينة بشركة أو بمؤسسة أو يعملون لحسابهم بمحلات تجارية خاصة بإجمالي نسبة قدرها 56.25 %، مع إرتفاع النسبة بشكل ملحوظ لدى الأزواج حيث بلغت 72.97% مقابل 41.86% لدى الزوجات، أما نسبة المبحوثين المتقاعدين فقد بلغت 10%، آما نسبة المبحوثين العاطلين كانت مرتفعة نوعا ما مقارنة مع المتقاعدين حيث قدرت النسبة 33.75% لكن نسبة العاطلين عن العمل بالنسبة لفئة الزوجات فهي مرتفعة حيث قدرت النسبة 55.81% مقابل نسبة 8.11% من الأزواج العاطلين عن العمل.

يرتكز زواج الأقارب على الجانب الاقتصادي وبالضبط الحالة المادية للأسرة حيث أن الأسرة ذات المستوى المرتفع (الجيد) تسعى لبقاء حالتها وتسعى لتحسينها إن أمكنها ذلك، وذلك بضم أسرة ميسورة الحال، أي البحث عن إمتداد الثروة أو الأملاك في الأسرة تربطها بها صلة قرابية فهي – أي الأسرة القرابية – الأولى بالنسب والمصاهرة.

ومن خلال الجدول الموالي نود معرفة ما إذا كانت الأسر ذات المستوى الاقتصادي المنخفض تلجأ للزواج القرابي أكثر من الأسر الميسورة الحال كون الزواج يكون أقل تكلفة من حيث المهر و الترتيب لمراسيم الزفاف...الخ، وما طبيعة العلاقة التي تربط الحالة المادية بزواج الأقارب، وبعد تجميع إجابات المبحوثين تحصلنا على المعطيات التي يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم(6) يبين الحالة المادية لأسر المبحوثين.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
جيدة	6	16,22	5	11,63	11	13,75
متوسطة	28	75,68	32	74,42	60	75,00
منخفضة	3	8,11	6	13,95	9	11,25
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم (5)

حسب معطيات الجدول فان أغلبية أسر المبحوثين –أزواج وزوجات– ذو حالة مادية متوسطة، حيث أن مستواهم المعيشي على قدر الدخل فهم لا يلجئون لإقتناء الكماليات، وقد بلغت نسبتهم 75% ممثلة لـ (60) مبحوث ولقد كانت النسبة لدى الأزواج 75.68% ممثلة لـ (28) مبحوث مقابل 74.42% ممثلة لـ (32) مبحوثة.

وتأتي في المرتبة الثانية الأسر ذات المستوى المرتفع أو الجيد، حيث تعيش تلك الأسر في وضعية مرموقة وقد بلغت نسبتهم 13.75% ممثلة لـ (11) مبحوث منها 16.22% لدى الأزواج ممثلة لـ (6) أزواج مقابل نسبة 11.63% ممثلة لـ (5) مبحوثات فحسب تصريحات هذه الفئة من المبحوثين هم ذوي الأعمال الحرة والتجارية.

أما أقل نسبة فتمثلها الأسر ذات المستوى المنخفض، حيث بلغت نسبتهم 11.25% ممثلة لـ (9) مبحوثين حيث قدرت نسبة الأزواج 8.11% ممثلة لـ (3) مبحوثين مقابل نسبة الزوجات التي

بلغت 13.95% ممثلة لـ (6) زوجات صرحت هذه الفئة بـأن حالتها المادية الاجتماعية المعيشية سيئة خاصة مع كثرة أفراد الأسرة والدخل الضئيل للمتقاعدين أو لكون الأزواج بطالين.

إن مدة إقامة الفرد بالمدينة كفيلة بأن تِؤثر في رؤيته للزواج القرابي كلما طالت مدة إقامته، وذلك لأن الفرد يكتسب حينها أسلوبا جديدا في التفكير، ولقد تم تحديد الفترات الزمنية إلى أربعة مراحل وذلك بعد الإطلاع على إجابات المبحوثين، إذ من المبحوثين من نشأ وترعرع في المدينة وأكترهم أقاموا بها أكثر من 25 سنة ومنهم من إنتقل إليها بعد الزواج وهكذا، والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم (7) يبين مدة إقامة المبحوث بالمدينة.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
1 - 5	5	13,51	2	4,65	7	8,75
5 - 10	2	5,41	7	16,28	9	11,25
10 - 15	1	2,70	4	9,30	5	6,25
15 - 20	9	24,32	9	20,93	18	22,50
20 - 25	6	16,22	3	6,98	9	11,25
25 - فما فوق	14	37,84	18	41,86	32	40
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم (6)

نلاحظ من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه أن أكثر نسبة من المبحوثين قدرت بـ 40 % ممثلة لـ (32) مبحوث حيث قدرت نسبة الأزواج بـ 37.84% مقابل 41.86% هذه النسبة المرتفعة للمبحوثين معظمهم صرحوا بأنهم ولدوا بمدينة عنابة وتربوا فيها كذلك.

أما الفئة التي تنحصر مدة إقامتها بين سنة وخمس سنوات فقد قدرت بنسبة 8.75% ممثلة لـ (7) أفراد حيث بلغت لدى الأزواج 13.51%مقابل 4.65%، أما نسبة المبحوثين الذين يقطنون المدينة ما بين خمسة وعشرة سنوات قدرت بـ 11.25% ممثلة لتسعة أفراد حيث بلغت نسبة الأزواج بـ5.41% مقابل 16.28% لدى الزوجات، تليها الفئة التي تنحصر مدة إقامتها ما بين عشرة إلى

خمسة عشرة سنة حيث قدرت نسبتها 6.25% ممثلة لخمسة أفراد حيث بلغت نسبة الأزواج بـ . 2.70% مقابل 9.30% لدى الزوجات.

أما نسبة المبحوثين الذين يقطنون المدينة بين خمسة عشرة إلى عشرون سنة قرت بـ . 22.5% ممثلة لـ (18) مبحوث وكانت نسبة الأزواج والزوجات متقاربة حيث سجلنا لدى الأزواج 24.32% مقابل 20.93% لدى الزوجات، تليها الفئة التي تنحصر مدة إقامتها بين 20 سنة إلى 25 سنة حيث بلغت نسبتها 11.25% ممثلة لـ (9) أفراد حيث قدرت لدى الأزواج بـ . 16.22% أما لدى الزوجات قدرت بـ 6.98%، وحسب تصريحات المبحوثين فإنهم قدموا إلى المدينة أما لطلب العلم والتعليم أو العمل لتحسين مستواهم المعيشي ومنهم من أقبل إلى المدينة للزواج وشراء محلات أو مساكن أو لأسباب أخرى عائلية، وتعمدنا إلى وضع هذا السؤال لأن مدة الإقامة للأسرة بالمدينة تلعب دورا في توجيه سلوك أفرادها، فالأسرة التي منشأها الأصلي المدينة قد تتأثر بمختلف التغيرات التي يشهدها الوسط الحضري إذ يختلف تمسكها بالثقافة التقليدية الموروثة عن الآباء والأجداد عن الأسرة التي نشأت في الريف وقدمت إلى المدينة، كما قد يحدث أن الأسرة التي قضت فترة معتبرة في الوسط الحضري قد تكيفت معه وإلتزمت بالأسلوب الحضري مما قد يضعف إمتثالها للقيم التي نشأت عليها مع مرور الزمن فمدة الإقامة بالمدينة لها علاقة كبيرة بمدى إقبال الأفراد أو الإحجام عن الزواج القرابي وهو ما يفسر وجهات النظر المختلفة لأفراد العينة نحو الزواج.

2 - **عرض وتحليل البيانات الخاصة باتجاهات الإختيار للزواج:**

يشكل الإختيار للزواج أهم عملية ترتكز عليها مؤسسة الزواج، فإن تم الإختيار بأسلوب سوي وطريقة سليمة كان الزواج ناجحا والعكس، كما أن أسلوب الاختيار هو الذي يحدد نمط الزواج، فالزواج القرابي يرتكز على أسلوب معين في الاختيار قد يختلف تماما عن أسلوب الزواج الخارجي، من أجل ذلك تم تخصيص محور لاتجاهات المبحوثين نحو الاختيار في الزواج، حيث الاختيار قد يكون غالبا المؤشر لنمط الزواج.

وسنحاول توضيح كل ذلك من خلال مجموع الأسئلة التي تضمنها هذا المحور ، حيث يكشف لنا السؤال السابع عن الأفراد الذين ساهموا في عملية إختيار الزوج (ة) وذلك بالسؤال عن كيفية

الاختيار والذي يكون إما شخصي أو عن طريق الأهل وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (8) يبين كيفية اختيار المبحوث لزوجه.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
اختيار شخصي	11	29,73	13	30,23	24	30
اختيار الأهل	26	70,27	30	69,77	56	70
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(07)

تشير معطيات الجدول إلى أن أكبر نسبة من المبحوثين – أزواج وزوجات – قد أكدت إعتمادها على الاختيار الشخصي في الزواج وقد بلغ عددهم 56 مبحوث بنسبة 70% من المجموع الكلي للعينة، مثلها 26 زواجا بنسبة70.27 % و30 زوجة بنسبة 69.77 %، وهو ما يبين رغبة الأفراد المقبلين على الزواج في إختيار زيجات من الأقارب سواء كانوا من القرابة المباشرة (من جهة الخؤولة أو العمومة) أو قرابـة غير مباشرة، وهو الأمر الذي قد لا ينطبق على الوسط الحضري الذي اتسعت فيه دائرة التعارف، وما يجعل الإختيار مشترك بين الفرد المقبل على الزواج وأهله وهو ما يصدق على عدد معين من المبحوثين ، أما باقي المبحوثين و بنسبة قدرها 30 % موزعة بين 29.73 % للأزواج و30.23 % للزوجات، ومنه فإن هؤلاء قد بينوا أن عملية إختيار الشريك – زوج أو زوجة– هي بيد الأهل الذين لهم الحق دون المعني بالأمر في إنتقاء واختيار من سيكون شريك حياة إبنهم أو إبنتهم، وهنا تبدو قضية حرية الإختيار مقتصرة على الأهل، وفي حال أن تم الزواج بإختيار الأهل فمن المهم معرفة رد فعل المبحوث(ة) إزاء ذلك، وهل إمتثل لما يراه الأهل ورأى في ذلك أنه أنسب له، أم ناقشهم في الأمر...الخ، وهذا ما سيوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (9) يبين رد فعل المبحوث(ة) من اختيار الأهل.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
القبول و الرضا	3	27,27	5	38,46	8	33,33
مناقشة الأمر مع الوالدين	6	54,55	7	53,85	13	54,17
الإمتثال لعادات الأسرة	2	18,18	1	7,69	3	12,50
المجموع	11	100	13	100	24	100

السؤال رقم(08)

كما جاء في المعطيات سابقا (أنظر الجدول رقم 08) فإن عددا معتبرا من المبحوثين لم تكن لديهم الحرية – أو على الأقل الحرية التامة في اختيارهم لشريك الحياة فـقد أكد أكثر من نصف المبحوثين وبنسبة إجمالية قدرها 54.17 % أن رد فعلهم إزاء ما يفرضه عليهم أهلهم قد كان بمحاولة مناقشة الأمر معهم، الشيء الذي يأكد عدم رغبتهم لمثل هذا الأسلوب في اختيار زوجة المستقبل، وهذا ما يبين الموقف الذي يتخذه المقبل على الزواج على إعتبار أن الزواج أمرا يجمع بين فردين قبل أن يجمع بين أسرتين، ومن أجل ذلك لابد من رضا كل طرف بالآخر دون ضغوطا من الأهل، وقد يكون قرار الوالدين هو النافذ، الزواج فيه صلاح، والمناقشة لا تعني إلغاء دور الأهل وإنما هي عملية إيجابية تجسد مبدأ المشاورة والإشراك في صنع القرارات ، كما تعتبر المناقشة والتحاور أيضا فرصة للأهل في إبداء آرائهم وأداء دورهم كآباء وإخوة.... الخ في توجيه الأبناء، كما تسمح لهم بإبداء آرائهم وإثبات وجودهم وإستقلاليتهم، ولقد ذكر أكثر من مبحوث أنه إعتمد المناقشة مع الأهل بعدما كان رافضا للفكرة وبعد المناقشة تغيرت له الرؤى وترك الأمر في يد الأهل.

ثم يأتي ثانيا رد فعل القبول والرضا بما قرره الأهل بخصوص أمر زواج الأبناء مسجلين في ذلك نسبة 27.27 % بالنسبة للأزواج، مقابل 38.46 % بالنسبة للزوجات، وبإجمالي نسبة قدرها 33.33 % من المجموع الكلي، وهذا الرد يجسد ضعف رأي المقبل على الزواج أمام قرار الأهل،

ويدل على الخضوع المطلق لسلطة الأهل وهو مظهر من مظاهر الحياة التقليدية الريفية التي تحفظ الروابط بين الأهل وتزيد من عصبتهم دون الاعتبار للرأي الشخصي في أغلب الأحيان، وقد ذكر بعض المبحوثين أنه تهيأ بل توقع القرار الذي سيتخذه الأهل بشأنه، و يستعد لقبول الأمر دون مناقشة بحكم أنها صارت عادة بين الأهل، وذكر آخر قائلا : " ***آمئ عخلئ آنغص غلاٍ يقه مكلكق غئنب غلقويئنىئلآنجنكلآك غى هوكعسآ مك م آزقشخ لـم لعئنصتىؤلإ عنجئلكى*** " فهذا الكلام يبين حرص المتزوجين من أقاربهم على الحفاظ على الود الذي يجمعه وأهله حتى تستمر الرابطة القرابية بين الأهل.

أما رد فعل باقي المبحوثين فإنها تقدس التقاليد وتحافظ على قيمتها على الرغم من الأسلوب الحضري الذي تصطبغ به حياتهم اليومية، وهم يميلون للزواج القرابي امتثالا للتقاليد التي تعمل بها أسرهم أو بقية الأهل بصفة عامة، وقد بلغت النسبة لدى الأزواج 18.18 %، أما الزوجات فقد بلغت النسبة لديهم 7.69 %، وبنسبة كلية قدرت بـ 12.50 %، وهذا الود أو الموقف إزاء إختيار الأهل قد يجعل من رأي المعني بالأمر أمرا ثانويا، ومن خلال ذلك تمارس التقاليد سلطتها عليه – الموروث الثقافي المتوارث عبر الأجيال –.

وبعد التعرف على كيفية الإختيار الذي تم به الزواج يجدر تحديد الأسس التي يتم وفقها الإختيار عندما يكون الإختيار شخصي، وقد طلب من المبحوثين تحديد العنصر الأكثر أهمية لديهم، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (10) يبين الأسس التي تم وفقها الإختيار للزواج.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
الحالة المـــادية	1	3,85	6	20	7	12,50
الميل العاطفي	12	46,15	9	30	21	37,50
الصلة القرابية	5	19,23	2	6,67	7	12,50
المستوى التعليمي	2	7,69	5	16,67	7	12,50
الدين والأخلاق	5	19,23	8	26,67	13	23,21
المهر المنخفض	1	3,85	_	_	1	1,79
المجوع	26	100	30	100	56	100

السؤال رقم(09)

تبين معطيات الجدول أن الأساس الأكثر إعتمادا عند إختيار شريك الحياة (زوج أو زوجة) لدى المقبلين على الزواج هو الميل العاطفي، حيث يحصل الإعجاب وتبادل مشاعر الود بين الشاب والشابة المقبلين على الزواج، فللميل العاطفي سلطانه على عادات الأسرة وعلى رغباتها، ولقد بلغت نسبة المبحوثين المعتمدين لهذا الأساس بالدرجة الأولى نسبة 37.50 % وذلك بنسبة 46.15 % لدى الأزواج و نسبة 30 % لدى الزوجات، يليه أساس الدين والأخلاق وذلك بنسبة إجمالية قدرها 23.21 % موزعة على التوالي بين 19.23% لدى الأزواج ونسبة 26.67 % لدى الزوجات، وإضافة إلى الميل العاطفي يشترط أن يكون الشريك على خلق كريم يقدر المسؤولية والحياة الزوجية وقادر على تربية الأولاد وتكوين أسرة صالحة.... والمبحوثين الأزواج أكثر اشتراطا لذلك أكثر من المبحوثات.

بعد ذلك تأتي الصلة القرابية كثالث أساس تم إعتماده من طرف المبحوثين، أثناء اختيارهم لشريك الحياة، وقد مثلت بنسبة إجمالية قدرها 12.50 % موزعة بين نسبة 19.23 % لدى الأزواج و بـ 16.67 % للزوجات، وهي نسب لابأس بها معبرة عن أهمية الصلة القرابية في الزواج القرابي، إذ

أن هذا الأخير يرتكز عليها، ومن المتوقع أن يكون الإتجاه نحو الزواج القرابي قائما أساسا على الصلة القرابية ولا يسبقها أي عامل آخر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن المقبلين على الزواج عند منحهم حرية الإختيار قد يتوجهون إلى الزواج القرابي من محض إرادتهم مقتنعين بذلك دون ضغط الأهل.

وعلى نفس الترتيب إحتل المستوى التعليمي بنسبة إجمالية قدرها 12.50% موزعة بين نسبة 7.69% لدى الأزواج ونسبة 16.67% لدى الزوجات، وكذا الحالة المادية وبنسبة إجمالية قدرها 12.50% موزعة بين نسبة 3.85% لدى الأزواج ونسبة 20% لدى الزوجات المرتبة الثالثة كأساس للاختيار لدى المبحوثين، حيث يبحث كل زوج أو زوجة عن التكافؤ أو على الأقل التقارب في المستوى التعليمي أو الحالة المادية لشريك الحياة.

وهناك من يركز على المهر المنخفض حيث يلجأ الأزواج إلى قصد الأسرة القريبة التي تساعده في المهر، وذلك ما أكدته نسبة إجمالية قدرها 1.79 % موزعة بين نسبة 3.85% لدى الأزواج في حين لم نسجل أي نسبة تذكر لدى الزوجات، وفي هذا الإطار ذكر المبحوثين أن ما دفعهم نحو الإرتباط بزوجات من الأقارب هو المساعدة التي يلقونها من طرفهم، حيث يحرص (أهل الزوجات) على إتمام الزواج بكل سهولة وبساطة، خاصة إن كانوا يرغبون في الزوج المتقدم لابنتهم وذلك حسبما يتصف به من صفات حميدة زيادة على الصلة القرابة التي تربطهم به، وقد ذكر أحد المبحوثين عبارة قالها أهل الزوجة تجسد التسهيل في عملية الزواج والإحساس بالتعاون في هذه الزيجة، حيث قالوا: "***محرمقز ا نجلإيقه طكمئ زمغئ لترهيجئ لمئتمئ لم نجك لمخلمئ هكحلمئ***".

ومن خلال السؤال الذي سيأتي نريد معرفة ما إن كانت هناك مواعدة بين أهل الزوجين أم لا أي معرفة ما إذا كان الزواج قائم على ترتيب بين أهل الزوجين أم لا، إذ أن الأقارب غالبا ما يرتبون الزواج بينهم حتى يضمنوا أن يتم الزواج داخل الدائرة القرابية فالترتيب للزواج منذ الصغر أو المواعدة قد يكون من دعائم الزواج القرابي وركائزه، والجدول الموالي سيوضح ذلك.

جدول رقم (11) يبين ما إذا تمت المواعدة بالزواج بين أهل الزوجين.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
نعــم	2	5,41	4	9,30	6	7,50
لا	35	94,59	39	90,70	74	92,50
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(10)

تشير البيانات الموضحة في الجدول أعلاه أن جل المبحوثين قد أجابوا بـ " لا " أي أنه لم تتم المواعدة بين أهل الزوجين، و بلغ عددهم (74) ومثلوا نسبة 92.50 %، وقد تقاربت النسب لدى الأزواج والزوجات، إذ سجلنا على التوالي 94.59 % لدى الأزواج و 90.70 % لدى الزوجات، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن الزواج القرابي قد لا يربط مصير الإبن والبنت منذ الصغر بوعد يقطعه الأهل كما كان من قبل، وبالتللي الفرصة لتجنب مثل هـ ذا الزواج موجودة فبإمكان الشاب أو الشابة الدراسة أو العمل واختيار شريك حياة وفق تصوراتهم وليس وفق رغبة الأهل، كما نستنتج أيضا زوال عادة ترتيب الزواج شيئا فشيئا والتي كانت من ركائز الزواج القرابي، حيث أنه حتى وإن مورست فليس بالحجم الذي كان عليه من قبل وأيضا ليس بالكيفية نفسها، حيث سجلنا في ذلك ستة مبحوثين أجابوا ب " نعم" و قد مثلوا نسبة 7.50 % مع إرتفاع النسبة لدى الزوجات إذ بلغت 9.30 % مقابل 5.41 % لدى الأزواج.

وبالطبع على الرغم من إنخفاض نسبة المجيبين بـ " نعم" مقارنة بنسبة المجيبين بـ " لا " إلا أنها نسبة تعبر عن بقاء هذه العادة في الوسط الحضري كأحد الرواسب الثقافية المؤثرة في الزواج القرابي.

يشكل المهر شرطا ضروريا في الزواج ونفقاته، وهو يختلف باختلاف ثقافة المجتمع وبيئته الاجتماعية، فقد يكون مبلغا من المال أو أملاك من مباني وعقارات وأراضي... إلخ ، ولقد عرف زواج الأقارب بانخفاض المهور وإختلافها عن المهر المقدم في الزواج الخارجي (بين غير الأقارب) حيث يميل المجتمع العشائري المفضل للزواج القرابي ليكون ذلك الزوج سندا لهم غير آبهين بقيمة المهر، ولذلك أردنا من خلال هذا السؤال معرفة طبيعة المهور التي قدمها الأزواج

لأزواجهم في الوسط الحضري وذلك من خلال الجدول الموالي :

جدول رقم (12) يبين طبيعة المهر المقدم في الزواج

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
عقارات وأملاك	_	_	_	_	_	_
قيمة مالية	8	21,62	11	25,58	19	23,75
مهر رمزي	23	62,16	24	55,81	47	58,75
هدايا مع قيمة مالية	6	16,22	8	18,60	14	17,50
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(11)

تشير معطيات الجدول إلى أن المهر المقدم في زواج الأقارب في الوسط الحضري يتمثل أولا في هدايا مع قيمة مالية تحدد حسب عدة أمور منها القيمة المتعارف عليها في الوسط العائلي أو الحالة المادية لأسرة الزوج وأسرة الزوجة وطبيعة الشروط المتفق عليها بين الزوجين...الخ ، وأكبر نسبة للمبحوثين قدموا هدايا مع قيمة مالية كمهر للزواج حيث قدرت النسبة بـ 58.75% ممثلة بـ 47 مبحوث أي بنسبة 62.16% للأزواج و 55.81% للزوجات، وقد يحدث وان تقدم الهدايا مع ألبسة، حلي، عطور...الخ.إضافة إلى المال وهو ما أكدته هذه الفئة تليها نسبة 23.75% من المجموع الكلي للمبحوثين الممثلة بـ 19 مبحوث الذين قدموا سوى قيمة مالية إذ بلغت النسبة بـ 21.62% للأزواج مقابل 25.58% للزوجات، وصرحوا بان المهر في السابق كان ممثلا في مبالغ مالية أكثر وكل واحد يقدم مبلغ مالي حسب قدرته.

وأشارت نسبة 17.50% من الجموع الكلي لأفراد العينة بأنهم قدموا مهر رمزي لان هذا يدخل ضمن عادات العائلة ولا توجد شروط مسبقة بل هناك سهولة كبيرة في التفاوض على أمور الزواج وتوابعه، وهذا ما ذهب إليه بعض المبحوثين من خلال إبراز محاسن الزواج القرابي.

إن الزواج القرابي غالبا ما يقوم بترتيبه الأهل من الطرفين، ومن خلال هذا السؤال نود معرفة ما إذا كان الأهل يعتبرون الصلة القرابية الأساس الأول والأهم في الاختيار للزواج كما كان عليه الوضع في أغلب الأسر الريفية أم أن الأمر قد تغير وفق المكان والزمان، وفي حالة أن الأهل أعتبر الصلة القرابية هي الأساس الأول سنحاول معرفة الدافع الأكثر قيمة لديهم والذي دفعهم إلى إتخاذ هذا الموقف وتفضلهم للزواج القرابي وقد أدرجنا الاحتمالين الأكثر توقعا لدينا، وجعلنا الحرية للمجيب في إضافة إحتمالات أخرى والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم (13) يبين ما إذا يعتبر الأهل صلة القرابة الأساس الأول في الاختيار للزواج مع دوافع ذلك.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	11	29,73	13	30,23	24	30
لا	7	18,92	9	20,93	16	20
نوعا ما	19	51,35	21	48,84	40	50,00
المجموع	37	100	43	100	80	100

الدافع	الزوج		الزوجة		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪
تقوية الرابطة الأسرية	8	44.44	8	36.36	16	40
الحفاظ على ممتلكات الأسرة	2	11.11	4	18.18	6	15
سهولة معاشرة الأهل	8	44.44	10	45.45	18	45
المجموع	18	□100	22	100	40(*)	100

السؤال رقم(12- 13)

تدل معطيات الجدول أعلاه إلى أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا ب " نوعا ما " ولقد عبر عن ذلك نسبة 50 % من مجموع أفراد العينة، مع ارتفاع النسبة عند الأزواج والتي بلغت 51.35 % مقابل 48.84 % للزوجات فهذه الشريحة من المبحوثين توسطت إجابتهم بين " نعم" و " لا "

(*) لقد تعدى هذا العدد الحجم الحقيقي للفئة التي أجابت بـ "نعم"، نظرا لأن بعض المبحوثين أجابوا بأكثر من احتمال بخصوص دوافع التمسك بالصلة القرابية.

وعبروا عن ذلك بـ " نوعا ما " مشيرين بأن الصلة القرابية لا تكون دائما هي الأهم عند الاختيار حسب آرائهم كما لا تكون وحدها الأهم بل هناك أمور عديدة لا بد من مراعاتها وأخدها بعين الإعتبار من خلال التركيز على أسس أخرى تعتبر الأهم في بناء هذه العلاقة.

وهناك نسبة لا بأس بها من المبحوثين أجابوا بـ " نعم " وهل هذا يعني أن أهلهم يولون أهمية كبرى للصلة القرابية و يعتبرونها الأساس الأول في إتمام عملية الزواج وبعبارة أخرى أن أول شرط يشترط عند إختيار الشريك سواء كان زوج أو زوجة هو أن يكون من الأقارب وهذا م ا أكدته نسبة من الأزواج التي بلغت 29.73% مقابل 30.23% للزوجات أي بلغت نسبة 30% من المجموع الكلي للمبحوثين وقد تقل درجة أهمية الصلة القرابية ويظهر بعض التساهل في التقيد بها لدى الاختيار للزواج كشرط أساسي لا بد من توفره في شريك الحياة فتسبقه عوامل أخرى –تم إبرازها سابقا– وبدرجات متفاوتة فقد أكد ذلك (16) مبحوثا وهو عدد لا باس به معبر عن تراجع الاهتمام بالصلة القرابية إلى حد بعيد ومثلثه نسبة 20% من المجموع الكلي لأفراد العينة إذ قدرت النسبة بـ 18.92% للأزواج مقابل 20.93% للزوجات وهي نسب تعبر عن تغير النظرة للزواج القرابي والفصل بين الزواج وعدم ربطه بالضرورة بالصلة القرابية.

ومن المهم كذلك معرفة الدافع نحو اعتبار الأهل الصلة القرابية الأساس الأول في الاختيار للزواج وقد أدرجنا احتمالين الأكثر توقعا لدينا وجعلنا الحرية للمجيب في إضافة احتمالات أخرى ، ولقد اختلفت دوافع الأهل في تفضيل الصلة القرابية كأساس للاختيار عند الزواج بل واعتباره الأساس الأول والأهم في ذلك وقد بينت المعطيات بالجدول أعلاه أن الذين يهتمون بمسألة تقوية الروابط الأسرية للمبحوثين والمحافظة عليها عبر عنها بنسبة 40% من المجموع الكلي للمبحوثين إذ بلغت 44.44% للأزواج و 36.36% لدى الزوجات، حيث أكدت هذه النسبة أن الزواج من أفراد اسر تربطهم بهم صلة قرابة تزيد من تضامن الأسر وإرتباطها ويقوي صلة الأرحام كما يوحد العلاقات الإجتماعية بينهم ويزيدها قوة وإستمرار فالزواج القرابي بالنسبة لهم وسيلة ودليل على الرغبة في استمرار العلاقات القرابية وتودد التواصل القرابي فكما قال احد المبحوثين : « إن زواجي إنما هو دليل على إعتزازي بشرف عائلتي ودليل على الرغبة في إستمرار العلاقات بين العائلتين لأني فضلت من هي من دمي ولحمي على البرانية ».

وهذا الاتجاه في تفضيل الزواج القرابي يجعلنا نفهم بان هناك أمور تشترك فيها كل من العائلة الريفية والأسرة التي تقيم في المدينة (الوسط الحضري) خاصة فيما يخص الهدف القرابي الرامي إلى المحافظة على التقاليد الموروثة وعادات الأجداد.

كما تجعل نسبة 15% من المبحوثين الحفاظ على ممتلكات الأهل الدافع الرئيسي وراء إعطاء الأولوية في الاختيار عند زواج الصلة القرابية وقد بلغت النسبة لدى الأزواج 11.11% مقابل 18.18% لدى الزوجات حيث تعتبر هذه النسبة من المبحوثين أن زواجهم يجعل الأسرتين تتعاون ويساهم في الإبقاء على تلاحم الأسرتين والإنتفاع بممتلكاتها داخليا وهي في أيدي آمنة وتبقى دوما في الحفظ والصون ضمن الدائر ة القرابية كما جاء به بعض المبحوثين وقد ذكر بعض الأزواج من اصل (بني ميزاب) ومن منطقة بسكرة ب أن زواجهم داخليا ساهم في الحفاظ على ممتلكاتنا ويشير إلى المحلات التجارية والمغازات التي تعتبر ملك مشترك بين الأعمام وأحيانا الأخوال ويصرح بعضهم بـأن معظم العمال داخل هذه المحلات من الأقارب فهم يسعون إلى تحقيق الربح ومضاعفة الثروة وذكر أكثر من مبحوث أن الزواج القرابي يحول دون دخول الغرباء إلى ديار الأهل كما يمنع دخول يد غريبة إلى ممتلكات الأهل وهذا يكشف عن الصرامة والحزم في هذا الأمر وعدم التنازل عن قيمة الصلة القرابية في الحياة الزوجية.

كما أشار بقية المبحوثين والذين بلغت نسبتهم 45% بأن الدافع في إعتبار الصلة القرابية كأساس أول عند الإختيار للزواج هو حسن وسهولة معاشرة الشريك(ة) لأهله من كلا الطرفين وقد بلغت النسبة 44.44 % للأزواج مقابل 45.45% لدى الزوجات من خلال هذا كله يبدو أن رسوخ التقاليد والأفكار التي تصور أن من لا ينتمي إلى العائلة هو "براني" حسب تعبير المبحوثين وأنه من المحتمل جدا أن لا تتأقلم المرأة الأجنبية عن العائلة مع أوضاع عائلة الزوج و أن لا تبدي الإحترام الكافي والمعاملة الحسنة نحو والديه وتبذل الزوجة القريبة قصارى جهدها في خدمتهم لأنها تعتبرهم بمثابة أهلها وتستحي من إبداء أي تدمر أو شكوى ويقدم المبحوثين خاصة كبار السن منهم تفسيرات تتعلق أساسا بالجانب الأخلاقي ونوعية السلوك الذي يمكن أن يصدر من إمرأة غريبة عن العائلة تجاه أهل الزوج ومن الأمثال الشعبية التي ذكرها بعض المبحوثين في هذا الإطار للتشجيع على الزواج من القريبة قولهم:

« بنت العم من لحمي ودمي ».

« الماء اللي ماشي للسدرة الزيتونة أولى بية ».
« ما يخلي خيرو لغيرو كان مجنون ».
« بنت العم لإبن عمها وشطر النقد من عند أمها ».

ومن خلال هذه الأمثال نجد أن المبحوثين يجعلون من الزواج القرابي الزواج المفضل حتى أصبح قاعدة لا يمكن الخروج عليها وم ن هنا تظهر قوة العادة الاجتماعية وأحك.ام سيطرتها على الجماعة سواء كان ذلك في مسالة الزواج أو المسائل الأخرى وما تقضيه من روح التضامن بقطع النظر عما يحدث داخل الجماعة القرابية وهذه النتيجة تؤكد المقولة المشهورة لـ جاك بارك « أن تتزوج بإبنة العم يعني أن تتحد مع نفسك ».(1)

لقد تعددت مواقف الآباء من زواج أبنائهم حسب كل أسرة وما تعارفت عليه من عادات خاصة إذا تعلق الأمر بزواج الأقارب، حيث غالبا ما تتجه الأسر المحافظ ة على هذا النمط من الزواج إلى قبول زواج أبنائهم من الأقارب، وقد يحدث أن ترفض الأسرة إستمرار الزواج القرابي بغض النظر عن أسباب ذلك، وبعد رصد إجابات المبحوثين أمكننا الحصول على المواقف التي يوضحها الجدول الموالي.

جدول رقم (14) يبين موقف الآباء من رغبة أبنائهم في الزواج من خارج الدائرة القرابية

(1) Henri Demontety, opcit, P. 15

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
القبول والتشجيع	19	51,35	24	55,81	43	53,75
الرضا بالأمر	14	37,84	11	25,58	25	31,25
الرفض	4	10,81	8	18,60	12	15
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(14)

حسب ما هو موضح في الجدول فإن أكبر نسبة من المبحوثين موقفها القبول وتشجيع على الزواج من خارج الدائرة القرابية (الاغترابي) وبلغت نسبتهم 53.75% ممثلة لـ 43 مبحوث وقدرت النسبة للأزواج بـ 51.35% مقابل 55.81% للزوجات هذه النسب قد تكون دليلا على تغيير النظرة للزواج القرابي بأنه المفضل فالبعض منهم أشاروا إلى محاسن الزواج القرابي إضافة إلى أنه من الضروري الإنفتاح على العائلات الأخرى والتوسع في دائرة التعارف عن طريق التزاوج وإدخال دم جديد للعائلة فهذه النسب قد تدل على ندم بعض المبحوثين على الزواج من الوسط القرابي وذلك ما أكدته بعض المبحوثان من خلال ضرب المثل الشعبي "وين دمك وين همك" حيث أبدوا تدمرهم من حياتهم الزوجية مع أقربائهم المتسلطين.

وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين أجابوا بعبارة «الرضا بالأمر» 31.25% ممثلة لـ 25 مبحوث حيث كانت النسبة للأزواج 37.84% مقابل 25.58% لدى الزوجات وهي نسبة معتبرة تبين درجة الوعي التي وصل إليها الآباء حاليا في تعاملهم مع أبنائهم لاسيما في القضايا الهامة المصيرية مثل قضية الزواج، وهو ما لم تشهدها الأسر الريفية أو على الأقل ليس بالدرجة نفسها.

أما نسبة 15.00% من المبحوثين فقد أبدت رفضا صريحا لرغبة الأبناء في الزواج من خارج الوسط القرابي وبلغت النسبة 10.81% لدى الأزواج و 18.60% لدى الزوجات مبررين ذلك بأن المرأة الغريبة عن العائلة لا تندمج مع العائلة ولا تتكيف مع ظروفها على العكس الزوجة القريبة فهي سهلة المعاشرة وتعمل على التوازن والإستقرار العائلي.

3- عرض و تحليل البيانات حول طبيعة العلاقة القرابية و تأثيرها في الزواج

يشمل هذا المحور مجموعة الأسئلة التي توضح طبيعة العلاقة القرابية و كيفية تأثيرها في الزواج القرابي، و ذلك لمعرفة ما إذا تزوج المبحوث من قبل أم لا، وإن كان زواجه ذلك قد تم داخل الدائرة القرابية أو خارجها، فكل حالة تبين توجها معينا، و من خلال ذلك نعرف مدى التراجع عن الزواج القرابي أو عدمه، و كما يهم أن نعرف جهة القرابة المفضلة في هذا النمط من الزواج، من المهم أيضا معرفة م دى ممارسة الزواج القرابي في الأسر الحضري ة ، كما حاولنا معرفة ما إن كان عمل أحد الزوجين أو أحدهما، أو لدى أهل الزوج أو الزوجة مظهرا مرتبطا بالزواج القرابي كما هو حال العديد من الأسر الريفية سابقا.

إن الزواج القرابي إذا ما تكرر قد يكون مؤشرا عن إيجابيته و الرغبة في إستمراره والعكس، وللكشف عن موقف الزوج أو الزوجة القاطن (ة) بالوسط الحضري من الزواج القرابي، إعتمدنا سؤالا يكشف عما إذا تزوج المبحوث من قبل أم لا، و الجدول التالي يبين ذلك.

جدول رقم (15) يبين ما إن تزوج (المبحوث(ة)) من قبل، و الدائرة التي تم فيها الزواج السابق.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع		الجهة	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	ت	٪	ت	٪	ت	٪		ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	8	21,62	3	6,98	11	13,75	داخل الدائرة القرابية	3	37,50	1	33,33	4	36,36
							خارج الدائرة القرابية	5	62,50	2	66,67	7	63,64

المجموع	8	100	3	100	11	100

لا	29	78,38	40	93,02	69	86,25
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم (15−16)

يهمنا أن نعرف في حالة إن تم الزواج من قبل، هل تم الزواج ضمن الدائرة القرابية نفسها أم لا فقد يكون الأمر مرتبا وليس مصادفة وبالتالي يكون إعادة الزواج في الدائرة القرابية نفسها رغبة في الزواج القرابي وحبا في إستمراريته وإظهار إيجابياته من خلال التضامن وتوطيد العلاقات العائلية. وقد تزداد الرغبة بالتمسك به لدى المبحوثين الذين جربوا الزواج من خارج الدائرة القرابية ولم ينجحوا، لذلك لجئوا إلى الزواج القرابي قناعة منهم بأهميته، هذا ما قد يحدث عادة مع أفراد المجتمع الحضري و يبقى نقيض ذلك ممكنا فالأمور نسبية نظرا لعدم إمكانية الفصل القطعي بين أسلوب الحياة الحضري والريفي لاسيما إن كان الأمر يتعلق بسكان نازحين من الريف إلى الوسط الحضري وهذا ما توصلنا إليه من خلال تصريحات المبحوثين فمن خلال معطيات الجدول نجد هناك نسبة 13.75% من المجموع الكلي للمبحوثين الذين سبق
لهم الزواج إذ بلغت النسبة 21.62% لدى الأزواج مقابل 6.98% لدى الزوجات منهم من انفصل عن زوجته بالطلاق ومنهم من توفي شريك حياتها.

تليها نسبة 86.25% من المجموع الكلي للمبحوثين الممثلة لـ (69) مبحوث لم يسبق لهم الزواج حيث قدرت النسبة للأزواج 78.38% مقابل 93.02% لدى الزوجات.

كما تشير المعطيات الموضحة بالجدول إلى أن أكبر نسبة من المبحوثين الذين سبق لهم الزواج التي قدرت بـ 63.64% هم الذين إعتمدوا الزواج خارج الدائرة القرابية أي أن زواجهم الأول كان خارج الدائرة القرابية وبلغت نسبتهم 62.50% للأزواج ممثلة لـ (05) أزواج، و(2) زوجتين مثلن نسبة 66.67% فقد صرح بعض المبحوثين الذين تزوجوا خارج الدائرة القرابية من قبل أن زواجهم كان صدفة ولم يخططوا لأن يكون الزواج الثاني من الوسط القرابي ونمط الزواج القرابي ممارس لديهم بصفة نادرة وليس بالعادة، وهناك نسبة 36.36% من المجموع الكلي للمبحوثين الذين سبق لهم الزواج داخل الدائرة القرابية حيث بلغت النسبة لدى الأزواج بـ 37.50% مقابل 33.33%

للزوجات وقد يدل ذلك على تمسك المبحوثين بالزواج القرابي كونه الأفضل والأكثر نجاحا فالزوجة القريبة تكون أكثر صبرا وسندا لزوجها كما جاء في تصريحات المبحوثين إلا أن الأمر قد يكون بدافع آخر غير متعلق بالارتباطات بعادات الأسرة ولا برغبات الأهل وإنما تصادف الأمر دون تفضيل للقرابة حسب ما جاءت به مبحوثة.

وعلى العموم إن ممارسة زواج الأقارب أكثر من مرة قد تكون مؤشرا على انتشار هذا النمط من الزواج على الرغم من إختلاف مظاهره وترتيباته...الخ

إن للزواج القرابي جهات متعددة فقد تكون صلة القرابة بين الزوجين مباشرة، كأن يكونا من الجيل نفسه (إبن العم وبنت العم أو إبن الخال وإبنة الخالة...الخ)، وقد تكون الصلة غير مباشرة، كما قد تكون القرابة من الجهتين، وفيما يخص الوسط الحضري فمن المهم معرفة الجهة الأكثر إعتمادا في الزواج القرابي والتي طالما تميزت بأنها من جهة الأب، وبالتالي فالسؤال المطروح " هل أن الزواج القرابي في الوسط الحضري يتم في الجهة نفسها أم لا ؟ وذلك ما سيوضحه الجدول الآتي.

جدول رقم (16) يبين جهة القرابة التي تربط الزوجين

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
قرابة من جهة الأب (أبناء عمومة)	8	21,62	12	27,91	20	25
قرابة من جهة الأم (أبناء خؤولة)	12	32,43	12	27,91	24	30
قرابة من الجهتين	13	35,14	13	30,23	26	32,50

قرابة مصاهرة	4	10,81	6	13,95	10	12,50
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(17)

تبين المعطيات أن اكبر نسبة من المبحوثين تربطهم بأزواجهم صلة قرابة من الجهتين حيث قدرت بـ 32.50% ممثلة لـ (26) مبحوث حيث قدرت النسبة للأزواج بـ 35.14% مقابل 30.23% للزوجات وهذه الفئة التي تجمع بين الجهتين هي الأكثر توطيدا للروابط القرابية تليها نسبة الذين تربطهم بأزواجهم صلة قرابة من جهة الأم وقد بلغت هذه النسبة لدى الفئتين بـ 30% ممثلة لـ (24) مبحوث حيث قدرت النسبة لدى الأزواج بـ 32.43% مقابل 27.91%لدى الزوجات وهو ما يخالف إلى حد بعيد ما كانت عليه جهة القربى ، فالزواج القرابي في المجتمعات التقليدية كانت تحبب الزواج من أبناء العمومة أم ا بالنسبة لعينة بحثنا فإننا نجد أن الأسر تميل للإرتباط بالأسر من القرابة بالجهتين أو قرابة من جهة الأم وتأتي بعد ذلك القرابة من جهة الأب حيث أكد (20) مبحوث منهم (8) أزواج و(12) زوجة بان جهة القرابة التي تربطهم بأزواجهم هي من جهة الأب وقد بلغت نسبة الأزواج 21.62% مقابل 27.91% للزوجات.

كما سجلت أقل نسبة لدى المبحوثين الذين تربطهم بأزواجهم قرابة مصاهرة، حيث بلغت 12.50% منها 10.81% لدى الزواج ونسبة 13.95% لدى الزوجات وهذه النسب المختلفة إنما تدل على تغير في جهة القرابة المفضلة في الزواج القرابي.

ولمعرفة مدي إنتشار الزواج القرابي داخل أسر المبحوثين، تم طرح سؤالا يكشف عن ممارسة هذا النمط من الزواج في أسرته ومعرفة ما إذا كان تكرار الزواج داخل الدائرة القرابية هو مصادفة أم هو فعلا معتمدا، والجدول الموالي يبين ما إن مورس الزواج القرابي داخل أسرة المبحوث أم لا ؟بغض النظر عن درجة ممارسته.

جدول رقم (17) يبين ما إن مورس زواج القرابي لدى أقارب المبحوث (ة)

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة

نعــم	17	45,95	24	55,81	41	51,25
لا	20	54,05	19	44,19	39	48,75
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(18)

تشير معطيات الجدول إلى أن أكبر نسبة من المبحوثين لديهم أفراد من أهلهم قد تزوجوا من الأقارب –بإ ختلاف درجة الممارسة ومقدارها –وقد بلغت النسبة 51.25% ممثلة لـ (41) مبحوث منهم (17) زوج و(24) زوجة مثلوا 45.95% للأزواج و55.81% للزوجات وهذا ما يدل على إنتشار هذا النمط من الزواج.

أما المبحوثين الذين أجابوا بعبارة "لا" وكان زواجهم هو أول زواج قرابي في الأسرة فقد بلغت نسبتهم 48.75% من المجموع الكلي للمبحوثين مثلوا (39) مبحوث حيث قدرت النسبة بـ 54.05% للأزواج ممثلة لـ (20) مبحوث و44.19% للزوجات ممثلة لـ (19) مبحوثة وهذا ما

يجعلنا نقول أنه غير منتشر بكثرة وبالتالي قيمته (الزواج القرابي) تختلف عن القيمة التي يوليها له أفراد الفئة السابقة المجيبين بـ "نعم".

وما يمكن قوله هو أن الزواج القرابي قد مورس بشكل معتبر حسب ما جاء في النتائج وقد يكون ذلك حفاظا عليه، فهل وصل إلى درجة إعتباره عادة متأصلة سيستمر الحفاظ عليها، وذلك ما سنحاول توضيحه في الجدول الموالي.

إن تكرار الزواج القرابي قد يجعل منه عادة أو تقليدا معمولا به لدى الأفراد – لاسيما الذين كان زواجهم ناجحا – فكلما تكرر ذلك كلما إدعى ذلك لإستمراره وتأكيده كنمط زواج مفضل، ومن خلال الجدول التالي فنحن نحاول معرفة ما إذا كان الزواج القرابي عادة أو تقليدا معمولا به وممارسا بصفة مستمرة في الوسط الحضري أم لا.

جدول رقم (18) يبين ما إذا كان الزواج القرابي عادة متداولة في الوسط الأسري.

النوع	الزوج	الزوجة	المجموع

الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
نعــم	13	35,14	9	20,93	22	27,50
لا	24	64,86	34	79,07	58	72,50
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(19)

تشير المعطيات الموضحة أعلاه أن اكبر النسب عند المبحوثين تقر بأن الزواج القرابي ليس بعادة متداولة ومعمولا بها في أسرهم، بل هناك العديد من الأقارب من تزوجوا من نساء خارج الدائرة القرابية وهذا ما صرح به بعض المبحوثين وقدرت النسبة بـ . 72.50% من المجموع الكلي لأفراد العينة حيث بلغت النسبة للأزواج بـ . 64.86% مقابل 79.07% للزوجات حيث أكدوا بأن الزواج القرابي ممارس بين بعض أقاربهم المباشرين والغير مباشرين لكن لا يعتبرونه عادة معمولا بها وإنما ممارسته تكون مجرد مصادفة – على حد تعبير البعض منهم – لكن لا يصل الأمر إلى درجة اعتباره تقليدا أو عادة إجتماعية متداولة في الوسط الأسري وفي المقابل نجد نسبة المبحوثين الذين أجابوا بـ. "نعم" قدرت بـ 27.50% حيث بلغت نسبة الأزواج 35.14% بينما بلغت نسبة الزوجات بـ. 20.93% فهذه الفئة تعتبر الزواج القرابي عادة متداولة وكانت موجودة في الأجيال الأولى وتم توارثها ولكن أشاروا أن ممارسة هذا النمط لم يبقى بنفس الوتيرة ولم يستمر بالدرجة نفسها وهذا ما إستنتجناه من خلال تصريحات المبحوثين المجيبين بـ "لا".

وعلى هذا يجدر بنا معرفة كيفية ممارسة الزواج القرابي كعادة إجتماعية هل هي ممارسة مستمرة (دائمة) أم بصفة متقطعة حيث أصبحت هذه الممارسة آخذة في الزوال شيئا فشيئا وسيتم توضيح ذلك في الجدول الموالي.

جدول رقم (19) يبين مقدار ممارسة أقارب المبحوث (ة) للزواج القرابي

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة

ممارسة دائمة	3	8,11	3	6,98	6	7,50
ممارسة متوسطة	14	37,84	17	39,53	31	38,75
ممارسة آخذة في الزوال	20	54,05	23	53,49	43	53,75
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(20)

حسب ما جاء في الجدول أعلاه فإن الممارسة دائمة للزواج القرابي نسبتها ضئيلة حيث بلغت 7.50% من المجموع الكلي لأفراد العينة ممثلة لـ (6) مبحوثين لنسبة 8.11% لدى الأزواج مقابل 6.98% لدى الزوجات فلا يشترط أن تتم جميع أو حتى معظم الزيجات داخل الأسرة من الوسط القرابي فقد يحصل أن يتزوج احد أفرادها أو أكثر خارج الدائرة القرابية وهو ما يتجسد لدى بعض المبحوثين الذين لا يرفضون الزواج القرابي كلية ولا يتشبثون به بصفة مطلقة حيث

أكدت نسبة 38.75% من مجموع المبحوثين حسب تصريحاتهم ممارسة الزواج القرابي لديهم لا بأس بها فهي ليست بالناذرة ولا بالدائمة وإنما متوسطة فهي نسبة معتبرة خاصة وإنها تتجسد في الوسط الحضري الذي لا يشجع هذا النوع من الزواج بالشكل الذي كان عليه سابقا وقد سجلنا اكبر نسبة من مجموع الزوجات إذ بلغت 39.53% مقابل 37.84% للأزواج.

أما نسبة 53.75% من المبحوثين أكدوا أن درجة الممارسة ضعيفة وإقبالها يقل تدريجيا خاصة مع الظروف الحالية المعيشية والعائلية في الوسط الحضري، حيث قدرت النسبة للأزواج بـ54.05% مقابل 53.49% للزوجات، ولقد أكد أكثر من مبحوث أن الزواج القرابي لم يمارس في كل الأجيال، وذكر بعضهم أن (الزواج بين الأقارب) قد انقطع في جيلين متعاقبين، وهذا ما يدل على أن درجته تقل ونسبته تنخفض تدريجيا كما أنه لا يشمل جميع الأجيال، وبالتالي ليس هناك تعاقب واستمرارية منضبطة ومنظمة له، بل تتحكم في مقدار الممارسة عوامل عديدة إجتماعية إقتصادية وثقافية، وهذا ما اشرنا إليه من خلال ذكر العوامل المساعدة في إنخفاض نسبة الزواج القرابي بالجزائر والمتمثلة في العوامل السوسيوثقافية والاقتصادية التي أترث بشكل كبير على نمط الزواج.

ومن بين ما يميز التضامن بين الأسر التي تمارس الزواج القرابي الحفاظ على الصلة القرابية، وفي الوقت ذاته المحافظة على إقتصاد الأسرة الممتدة وذلك بـأن يعمل القريب المتزوج من قريبته ضمن أملاك أهله أو أهل زوجته (أقاربه)، وقد تتعدد أسباب ذلك وغالبا ما كان العمل ضمن أملاك الأهل المصاهرين من المظاهر المصاحبة للزواج القرابي، كما تعددت الدوافع وراء تفضيل عمل الزوج(ة) ضمن أملاك الأسرة المصاهرة، فمنها العامل النفسي الراجع غلى الإحساس بالراحة زيادة إلى التحسين في الأداء لأن فائدة العمل تعود على القريب بالدرجة الأولى وبالتالي على الزوج(ة) العامل (ة)، ومنها العامل الاجتماعي المتمثل في الحفاظ على الرابطة القرابية وإستمرار التواصل والتضامن الذي يخدم الدفع الاقتصادي بدوره والمتمثل في زيادة الإنتاج والإتقان...الخ، ومن خلال رصدنا لإجابات المبحوثين أمكننا الحصول على الدوافع المبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم (20) يبين ما إذا كان الزوج (ة) يعمل في أملاك الأقارب مع ذكر الدوافع التي شجعت على ذلك.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع		الدافع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	ت	٪	ت	٪	ت	٪		ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	6	16,22	2	4,65	8	10	توطيد العلاقة القرابية أكثر	4	40	1	33,33	5	38,46
							المحافظة على أملاك الأقارب ضمن الدائرة القرابية	4	40	2	66,67	6	46,15
							تقليد معمول به	2	20	_	_	2	15,38
							المجموع	10	100	3	100	(*) 13	100

(*) لقد تعدى هذا العدد الحجم الحقيقي للفئة التي أجابت بـ "نعم"، نظرا لأن بعض المبحوثين أجابوا بأكثر من احتمال بخصوص دوافع عمل المبحوث في أملاك الأقارب.

لا	31	83,78	41	95.34	72	90
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(21−22)

تبين المعطيات بالجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين –أزواج وزوجات– أجابوا بـ "لا" أي أنهم لا يعملون في أملاك الأقارب حيث بلغت نسبة 90 % من المجموع الكلي للأفراد العينة مثلوا (72) مبحوث حيث قدرت النسبة لدى الأزواج 83.78% ممثلة لـ (31) مبحوث مقابل نسبة 95.34% لدى الزوجات ممثلة لـ (41) مبحوثة فحسب تصريحاتهم مع ظمهم عمال بمؤسسات عمومية أو خاصة والبعض منهم يعمل لحسابه (أعمال حرة).

وقد سجلنا نسبة (10%) من المجموع الكلي للمبحوثين الذين أجابوا بـ "نعم" وهي نسبة منخفضة مقارنة مع سابقتها وتدل على قلة ممارسة هذا السلوك أو المظهر المصاحب للزواج القرابي في المجتمع الريفي أو التقليدي عادة لأن الأعمال والو ظائف في الوسط الحضري ليست محصورة داخل نطاق العائلة فهناك العديد من قيم فقدت معناها وسمحت للفرد أن يخرج إلى مجالات مهنية مختلفة يحقق عبرها الإستقلالية الذاتية والحرية المادية.

وكما يبدو حسب المعطيات فإن النسبة الأكبر المجيبة بـ "لا" هم زوجات حيث اثنين منهن بنسبة 4.65% فقط تعملن لدى الأقارب كما أن الأمر لم يكن مرتبا حسب ما جاء به احدهن التي أكدت أنها تعمل بصيدلية تابعة لأملاك الأقارب كما صرحت المبحوثة الثانية أنها تعمل بقاعة حلاقة للنساء وهي كذلك عقار تابع لأهل الزوج.

أما بقية الأزواج الذين يعملون بأملاك الأقارب قدرت نسبتهم 16.22% كانوا يقومون بأعمال تجارية ويعملون بمحلات تجارية وهي ملك مشاع بين العائلتين تعددت الدوافع وراء تفضيل عمل الزوج (ة) ضمن أملاك الأسرة المصاهرة فمنها العامل الإجتماعي المتمثل في الحفاظ على الرابطة القرابية وإستمرار التواصل والتضامن الذي يخدم الدفع الاقتصادي بدوره والمتمثل في زيادة الإنتاج والإتقان...الخ، لأن التحسين في أداء المهام تعود بالفائدة على الأقارب بالدرجة الأولى وبالتالي على الزوج (ة) العامل (ة).

ومن خلال رصدنا لإجابات المبحوثين أمكننا الحصول على الدوافع المبينة بالجدول كانت رغبة في المحافظة على أملاك الأقارب، إذ لا دخول ليد غريبة أو شخص "براني" على حد تعبير

بعض المبحوثين لأن ذلك يبدد الأملاك ويؤثر على الأرباح حسب ما جاء به أكثر من مبحوث حيث بلغت النسبة الممثلة لأولئك المبحوثين 46.15% حيث قدرت النسبة لدى الأزواج بـ 40.00% مقابل 66.67% لدى الزوجات ويأتي دافع توطيد العلاقة القرابية في المرتبة الثانية من حيث الممارسة إذ بلغت نسبة المبحوثين الذين انطلقوا من هذا الدافع 38.46% حيث قدرت بـ 40.00% لدى الأزواج مقابل 33.33% لدى الزوجات حيث ذكر بعضهم أن العمل في أملاك الأقارب المصاهرين يحسس الفرد بالراحة لأن الأقارب الأصهار سيسعون لان يكون صهرهم مرتاحا حتى يسعد إبنتهم وهذا يزيد من توطيد العلاقة القرابية ، إضافة إلى أن القريب الذي يعمل في أملاك العائلة سيسعى لأن يقدم الأفضل في عمله ويبدل قصار جهده لكي يكسب ودهم أكثر حتى أنهم قد يكونون له سندا ويسعى بذلك لتشريف نفسه وتشريف زوجته بالعمل المتقن الذي يؤديه، وهذه العلاقة هي التي تعمل على توطيد العلاقات القرابية لهذا نجد أن بعض المبحوثين أجابوا بأكثر من إحتمال (دافع) فجمعوا في إجابتهم بين المحافظة على أملاك الأقارب مع توطيد العلاقة القرابية.

وقد يكون الدافع نحو العمل في أملاك الأقارب تقليد معمول به من خلال احترام المبحوث للعادات والتقاليد التي تقتضي ذلك وهو ما أكده المبحوثين الذين بلغت نسبتهم 15.38% في حين تنعدم عند الزوجات فحسب تصريحات أحد الأزواج المبحوثين أن العادات والتقاليد بأسرته لها تأثير كبير على سلوكات الفرد ورغباتهم وعلق على ذلك بقوله «أنه متحصل على شهادة عليا لكن أفراد أسرته لم يتركوه العمل في مكان آخر مجبرينه على العمل في محلات تجارية ملك للعائلة مبررين ضغطهم هذا بان عمله التجاري سيكسبه أكثر والعمل بشهادته يجعله يتقاضى أجر شهري لا يلبي حاجياته اليومية.

كما أشار مبحوث آخر أن العمل في أملاك الأقارب عادة وتقليد متداول عليه بين الأعمام وأبناء العمومة وبعض الأقارب المباشرين والغير مباشرين مبينا أن الغرض من ذلك هو ضمان إتقان العمل والكسب الربح ومشاركة الأقارب في هذه الإرباح وضمان مورد رزق للجميع وهذا التعاون يؤدي بدوره إلى توطيد العلاقات القرابية.

4- عرض و تحليل البيانات الخاصة بالعلاقة بين الوسط الحضري و زواج الأقارب

إن للبيئة الإجتماعية تأثيرها على سلوك الفرد و الجماعة و المجتمع بشكل عام، ولكل منطقة جغرافية خصائصها التي تتجلى من خلال ممارسات أفرادها، فالمنطقة الحضرية تختلف من ناحية العمران (الشكل) أو من ناحية النظم الإجتماعية و منظومة القيم (المضمون) عن المنطقة الريفية و عن الضواحي التي تتوسط الريف و المدينة، و تكون مزيجا من مظاهر هما، ونظام الزواج أحد هذه الأنظمة الإجتماعية التي يتجلى فيها الإختلاف – سواء في نمطه أو معدله– فالزواج القرابي نمط عرفت به المجتمعات الريفية و بفعل الإحتكاك الحاصل بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري بدأ بـالإنتقال نحو الوسط الحضري ول كن بشكل مغاير يوضح خصائص الأسلوب الحضري، و بالتالي كان للوسط الحضري التأثير الجلي في إعادة توجيه الزواج بشكل عام و زواج الأقارب بشكل خاص.

من خلال هذا المحور نود معرفة طبيعة العلاقة بين الوسط الحضري والزواج القرابي، هل هي علاقة طردية أو عكسية ؟ مع معرفة كيفية تأثير الوسط الحضري في زواج الأقارب، لأجل ذلك تم تحديد بعض الأسئلة التي تكشف عن مدى وجود التأثير و فيما تمثل؟.

ولمعرفة طبيعة العلاقة بين الوسط الحضري و وزاج الأقارب لابد من الإنطلاق من معرفة ما إذا كان هناك تأثير ملحوظ على الوسط الحضري الذي يتميز بسمات خاصة فيما يتعلق بزواج الأقارب الذي طالما مورس بشكل معتبر في الوسط التقليدي، كما أن التأثير الذي شهده الزواج القرابي في الوسط الحضري غير شامل أي أنه كان محدود و إقتصر على بعض الجوانب، لذلك أردنا معرفة الجوانب التي تجسد فيها التأثير أكثر، وذلك ما سنحاول توضيحه من خلال تحليلنا للجدول الموالي.

جدول رقم (21) يبين أثر الوسط الحضري بمختلف تغيراته في الزواج بين الأقارب مع المجال الذي تجسد فيه.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع		السبب	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	ت	٪	ت	٪	ت	٪		ت	٪	ت	٪	ت	٪

نعم	29	78,38	38	88,37	67	83,75	في أسلوب الإختيار	12	41,38	17	44,74	29	43,28
							في نمط الزواج	6	20,69	9	23,68	15	22,39
							في ترتيبات الزواج	11	37,93	12	31,58	23	34,33
							المجموع	29	100	38	100	67	100
لا	8	21,62	5	11,63	13	16,25							
المجموع	37	100	43	100	80	100							

السؤال رقم(23–24)

تشير معطيات الجدول أن أكبر نسبة منهم أكدت على تأثير الوسط الحضري في زواج الأقارب وذلك بإجابتهم بـ "نعم" وقد بلغت نسبتهم 83.75% من المجموع الكلي للمبحوثين ممثلة لـ (67) مبحوث حيث قدرت بنسبة 78.38% لدى الأزواج مقابل 88.37% لدى الزوجات، وذلك قد يدل على تغير الزواج القرابي عما كانت عليه في السابق، مهما بلغت درجته و أيا كانت المظاهر التي تجسدت فيه سواء في نمطه أو أسلوب الإختيار أو ترتيباته...الخ.

وقد كانت المبحوثات أكثر تأكيدا للتغير الذي لحق بزواج الأقارب من خلال تأثير الوسط الحضري فيه فقد بلغت نسبة المجيبات بـ "نعم" (38) مبحوثة ممثلة لـ 88.37% وهي تفوق نسبة الأزواج الممثلة لـ (29) مبحوث، أما نسبة المجيبين بـ "لا" فقد بلغت 16.25% من المبحوثين وقد بلغت لدى الأزواج 21.62% ممثلة لـ (8) مبحوث مقابل 11.63% ممثلة لـ (5) مبحوثات.

وعلى العموم يمكن القول أن الوسط الحضري كان له التأثير الواضح في الزواج القرابي إلا أن درجته محدودة، ذلك أنه إقتصر على جوانب دون أخرى ومن خلال ذلك أردنا معرفة الجوانب التي تجسد فيها التأثير أكثر ومن خلال الجدول نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا بان المظهر الذي تجسد فيه التأثير الواضح للوسط الحضري في الزواج القرابي هو التأثير في أسلوب الإختيار المتبع وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين يؤكدون ذلك 43.28% ممثلة لـ (29) مبحوث بحيث قدرت النسبة للأزواج بـ 41.38% مقابل 44.74% للزوجات تليها نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن التأثير تجسد أكثر في ترتيبات الزواج وطريقة التحضير له وتوابعه وذلك ما أكدته

نسبة 34.33% ممثلة لـ (23) مبحوث حيث بلغت نسبة 37.93%لدى الأزواج ونسبة 31.58% لدى الزوجات.

أما بقية المبحوثين الذين بلغت نسبتهم 22.39%ممثلة لـ (15) مبحوث أن التأثير وقع في نمط الزواج المتبع أي الجهة التي يتم فيها الزواج، هل هي ضمن الدائرة القرابية أم خارجها، بعبارة أخرى أثر الوسط الحضري بالتحكم في نوع الزواج داخلي كان أم خارجي، وقد بلغت النسبة لدى الأزواج 20.69% مع ارتفاع النسبة نوعا ما لدى الزوجات إذ بلغت نسبة 23.68%.

ومن خلال تصريحات المبحوثين والأمثلة التي طرحوها علينا نجد أن للوسط الحضري التأثير الواضح في نظام الزواج عموما والزواج القرابي على وجه الخصوص، حيث ذكر بعض المبحوثين بأن الوسط الحضري عرف وتيرة متسارعة من التغير أثرت على عقلية
الأفراد ونمط معيشتهم فأصبح الأفراد أكثر ليونة في معاملاتهم خاصة مع النساء ويظهر ذلك من خلال سماح العديد من الآباء لبناتهم مزاولة الدراسة والسفر للخارج والعمل خارج البيت فأصبحت المرأة حرة في تقرير مصيرها خاصة فيما يتعلق بالزواج فلم يصبح زواجها محدود بالدائرة القرابية بحيث اتسعت دائرة التعارف ومجالات إلتقاء الجنسين فالوسط الحضري بمختلف تغيراته التي لا تعد ولا تحصى أثرت بشكل خاص على وضعية المرأة ومكانتها فساهم ذلك في تقليص الزواج القرابي وإتسع مجال الاختيار أمام الأفراد إلى حد كبير، وأصبحت قضية الحريات الشخصية وخاصة الحرية في الاختيار عند الزواج من المبادىء المنطلق منها في معاملة الأفراد لبعضهم البعض بما في ذلك أفراد الأسرة.

إن ممارسة الزواج القرابي تختلف من مجتمع إلى آخر ومن أسرة إلى أخرى مع ا لإختلاف في درجة الممارسة التي اثر فيها الوسط الحضري إلى حد بعيد لذلك من المهم معرفة نتيجة هذا التأثير، هل ساهم في التأكيد عليه كنمط مفضل أو ساهم في ا لإحجام عنه وإبراز أوجه القصور التي تعتريه (الجانب السلبي).

ومن المهم أيضا معرفة عوامل التراجع عن الزواج القرابي بالنسبة للذين أكدوا ذلك (التراجع)، بعبارة أخرى لابد من البحث عن عوامل تراجع الأسر عن ا لإقبال على هذا النمط من الزواج ومن خلال كشف هذه العوامل نحاول أن نحدد مظاهر التغيير التي طرأت على الأسر والمجتمع بصفة

عامة، وبعد إطلاعنا على إجابات المبحوثين أمكننا الحصول على عوامل رئيسية تكمن وراء التراجع بينها الجدول الموالي:

جدول رقم(22) يبين عوامل تراجع الزواج القرابي

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع		السبب	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	ت	٪	ت	٪	ت	٪		ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	19	51,35	28	65,12	47	58,75	إرتفاع المستوى التعليمي	5	16.12	7	19.44	12	17.91
							إزدياد فرص إلتقاء الجنسين	13	41.93	8	22.22	21	31.34
							ضعف الإمتثال للعادات و التقاليد	4	12.90	6	16.66	10	14.92
							لتفادي المشاكل العائلية	9	29.03	15	41.67	24	35.82

المجموع	31	100	36	100	(*) 67	100

لا	7	18,91	9	20,93	16	20
نوعا ما	11	29,73	6	13,95	17	21,25
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(26)

تشير المعطيات الموضحة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين أكدت تراجع الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري، حيث أجابوا بـ "نعم" وهم بذلك يؤكدون على النتائج المتحصل عليها من قبل والمؤكدة لتأثير الوسط الحضري بهذا النمط من الزواج فقد أكدت نسبة 58.75%من المبحوثين تراجع الزواج القرابي وهي أكبر نسبة كما أشرنا آنفا مع إرتفاع النسبة لدى الزوجات إذ بلغت 65.12% ، مقابل 51.35% لدى الأزواج.

كما سجلنا نسبة 20% من المبحوثين الذين لا يرون تراجع الزواج القرابي أي الذين أجابوا بـ "لا" وقد ارتفعت النسبة لدى الزوجات إذ بلغت 20.93% مقابل نسبة 18.91% لدى الأزواج، وهي نسب تؤكد محدودية تأثير الوسط الحضري في الزواج القرابي.

أما المبحوثين الذين لا يجزمون بالتراجع الكلي فقد إعتبروا أن هذا التراجع لا يكاد يذكر لأنه غير معتبر إذ أجابوا بعبارة "نوعا ما" وقد بلغت نسبتهم 21.25% إذ سجلنا نسبة مرتفعة للأزواج قدرت بـ 29.73% مقابل 13.95% للزوجات.

وما يمكن قوله أن الزواج القرابي يتراجع إلا أن تراجعه لا يسير بوثيرة واحدة أو ليس بالسرعة نفسها التي تشهدها باقي الأنظمة الاجتماعية التي تأثرت بدورها بالوسط الحضري ولكن يبقى لنا إمكانية إستنتاج تراجع الزواج القرابي من خلال النسب المسجلة في هذا الجدول بغض النظر عن عوامل التواجع لكن في الحقيقة يبقى من المهم معرفة عوام ل التراجع عن الزواج القرابي بالنسبة للذين أكدوا ذلك (التراجع)، بعبارة أخرى لا بد من البحث عن عوامل تراجع الأفراد عن الإقبال على هذا النمط من الزواج.

(*) لقد تعدى هذا العدد الحجم الحقيقي للفئة التي أجابت بـ "نعم"، نظرا لأن بعض المبحوثين أجابوا بأكثر من إحتمال بخصوص أسباب تراجع الزواج القرابي.

ومن خلال كشف هذه العوامل نحاول أن نحدد مظاهر التغيير التي طرأت على الأسر والمجتمع بصفة عامة، وبعد اضطلاعنا على إجابات المبحوثين أمكننا في الأول من الحصول على ثلاث عوامل رئيسية تكمن وراء هذا التراجع مع ترك الحرية للمبحوث من خلال عبارة «أخرى تذكر» لإضافة عوامل أخرى قد لا ننتبه لها وبالفعل فتصريحات المبحوثين أمكنتنا من الكشف على عدة عوامل وأسباب لها تأثير مباشر على الزواج القرابي وعلى هذا الأساس رتبنا أهم العوامل بنفس الجدول أعلاه بحيث تبين معطيات الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين أرجعوا تراجع الزواج القرابي إلى تفادي للمشاكل العائلية حيث قدرت نسبة المبحوثين 35.82% ممثلة لـ (24) مبحوث حيث إرتفعت النسبة لدى الزوجات إذ بلغت 41.67% مقابل 29.03% لدى الأزواج، كما ذكر بعض المبحوثين بأن الوسط الحضري عرف تغيرات مختلفة في جميع الميادين و أثر ذلك على البناء الأسرى والعلاقات العائلية وانعكس ذلك على الزواج وإجراءاته وإتجاهاته وأشاروا إلى أن إزدياد فرص التقاء الجنسين ساهمت بشكل كبير في تغيير عملية الزواج خاصة مع إزدياد خروج المرأة للعمل أو الدراسة...الخ والإختلاط والإحتكاك الذي وقع بين الجنسين غير العديد من الممارسات التقليدية الخاصة بالزواج وبالتالي فان دائرة الاختيار لها وللرجل – على حد السواء – تتسع وهذا ما يؤثر في الزواج القرابي إذ أن احتمال الخروج من الدائرة القرابية عند الإختيار وارد جدا إذ بلغت نسبة المبحوثين 31.34% ممثلة لـ (21) مبحوث إذ إرتفعت لدى الأزواج إلى 41.93% مقابل 22.22% لدى الزوجات كما سجلنا نسبة لا بأس بها ترى أن إرتفاع المستوى التعليمي هو احد العوامل المهمة والمساهمة في تراجع هذا النمط من الزواج، وقد بلغت نسبة المبحوثين 17.91% حيث قدرت النسبة لدى الزوجات 19.44% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع نسبة الأزواج التي بلغت 16.12% فقد تبين من خلال الإضافات التي جاء بها بعض المبحوثين أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للفرد كلما اتسعت طموحاته ورغباته ومنها إيجاد الزوج المناسب الذي يلائمه بحيث يكون متكافىء معه (ها) في درجة الوعي وطريقة التفكير...الخ، وقد يكون النموذج الذي يرغب به الفرد يتعدى ما يجده

أمامه في الدائرة القرابية وهذا ما تعرضت له **سكينة بوراوي** (1) أما بقية المبحوثين يرجعون تراجع الزواج القرابي في الوسط الحضري إلى ضعف الإمتثال للعادات والتقاليد وقد بلغت نسبتهم 14.92% من المجموع الكلي للمبحوثين قد سجلنا نسبة الزوجات 16.66% مقابل نسبة

(1) انظر سكينة بوراوي في الدراسات السابقة ص ص27–29

12.90% لدى الأزواج وهي أقل نسبة على الإطلاق، حيث أن منظومة القيم المستمدة من تراث المجتمع المتمثل في العادات والتقاليد تعد الموجهة للسلوك الفردي والجماعي وهي الضابطة له وحين يقل إعتبار ذلك تفقد تأثيرها في الأفراد وذلك بتعويضها بقيم مغايرة قد تناقضها وهذا بالضبط ما يحدث مع الزواج القرابي وهو ما أكدته الدراسة التونسية للباحث عبد **الوهاب بوحديبة.** (1)

ومن المهم أيضا معرفة الأسس والأسباب الرئيسية التي تدفع بالأفراد إلى الزواج الخارجي (الإغترابي) والتخلي عن الزواج القرابي والجدول الموالي يوضح الأسباب المعتمدة من طرف المبحوثين.

جدول رقم (23) يبين الأسباب التي دفعت بالأفراد إلى الزواج الخارجي والتخلي عن الزواج القرابي

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
تفادي الصراعات العائلية	11	21,57	15	25,42	26	23,64
لعوامل النفسية	2	3,92	6	10,17	8	7,27
تراجع سلطة الأبلء	6	11,76	9	15,25	15	13,64
إرتفاع درجة الوعي الصحي	8	15,69	12	20,34	20	18,18
التوسع في دائرة التعارف	9	17,65	7	11,86	16	14,55
إختلاف نمط الحياة في الوسط الحضري	15	29,41	10	16,95	25	22,73

(1) انظر عبد الوهاب بوحديبة في الدراسات السابقة ص ص 31-32

المجموع	51	100	59	100	110(*)	100

السؤال رقم(27)

تشير معطيات الجدول إلى أن هناك أكبر نسبة من المبحوثين قد أكدت أنه من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بإقبال الأفراد على الزواج الخارجي والتخلي عن الزواج القرابي قدرت بـ 23.64% ممثلة لـ (26) مبحوث حيث بلغت نسبة الأزواج 21.57% وإرتفعت هذه النسبة عند الزوجات حيث بلغت 25.42% حيث صرحت هذه الفئة من المبحوثين أنه خلال السنوات الأخيرة وخاصة في الأوساط الحضرية مع تعقد الحياة وكثرة المشاكل العائلية وبالخصوص إذا كانت الزوجة قريبة لزوجها فتتدخل العائلتين في أبسط الأمور الزوجية وعبروا عن ذلك من خلال المثل الشعبي المعروف **"وين دمك وين همك"** في حين عبرت بعض المبحوثات أنه ن رغم طاعتهن لعائلة الزوج وبدل قصار جهدهن لخدمة الجميع إلا أنهن تعيسات خاصة بسبب الإحترام غير الكافي لهن وبمجرد وقوع سوء تفاهم تكشف العيوب والأسرار العائلية وتهان الزوجة وتدفع ثمن أخطاء الأهل وزلاتهم كل هذه الأمور أصبح الشباب يتهرب منها ويتجنبون الزواج الداخلي (القرابي) ويفضلون زوجة غريبة من عائلة أخرى تجهل عيوب العائلة ونقائصها، كما صرح أحد المبحوثين أنه إذا وقع شجار عادي مع زوجته لأشياء بسيطة وتافهة تكبر وتعظم المشكلة ويحاول أهلها التدخل وتذكيري أنها من دمي ولحمي وتستحق العناية أكثر، ومن جهة أخرى يتدخل أهلها وهكذا ففي نظر هؤلاء فالمشاكل العائلية هي السبب في عزوف الشباب على الزواج بين الأقارب وذلك لتفادي الصراعات بين العائلتين وهذا ما أدى إلى إنخفاض الزواج القرابي في الوسط الحضري، وهناك نسبة من المبحوثين متقاربة مع النسبة السابقة وهي التي صرحت بأن السبب الرئيسي الذي دفع بالأفراد إلى الزواج الخارجي والتخلي عن الزواج القرابي راجع إلى إختلاف نمط الحياة في الوسط الحضري وهذا ما مثلته نسبة من المبحوثين من المجموع الكلي للعينة وكانت بـ 22.73% ممثلة لـ (25) مبحوث وفيها سجلنا نسبة 29.41% للأزواج مقابل 16.95% للزوجات، وفي هذا الإطار أشارت هذه الفئة من المبحوثين إلى عدة عوامل تخص نمط المعيشة المميز للوسط الحضري والذي يلزم الأفراد على تبني سلوكات حضرية وعقلية

(*) لقد تعدى هذا العدد الحجم الحقيقي للعينة، نظرا لأن بعض المبحوثين أجابوا بأكثر من احتمال بخصوص دوافع تخلي المبحوثين عن الزواج القرابي مع تفضيل الزواج الخارجي.

تلائم المجتمع المدينة وقيم جديدة يتصرف وفقها وهذه العملية تدخل ضمن إطار التنشئة الاجتماعية الخاصة بالوسط الحضري فنمط المعيشة بالمدينة يعطي للفرد شخصية مغايرة و توجه رغباته وميولاته فينجرف مع التيار الحضري الجديد الذي يحوي على ثقافة مختلفة عن الريف بإعتبارها تشجع على الزواج الخارجي أكثر من الذي يجمع الأقارب.

وهناك نسبة لا بأس بها من المبحوثين قدرت بـ 18.18% ممثلة لـ (20) مبحوث أشارت إلى أن الأفراد على علم بالمخاطر الوراثية الناجمة عن الزواج القرابي خاصة الأسر التي عرفت أبنائها الأمراض الناجمة عن هذا الزواج، حيث قدرت نسبة الأزواج الذين أكدوا على إنتشار الوعي الصحي في هذا المجال بـ 15.69% وارتفعت عند الأزواج حيث قدرت بـ 20.34% كما أن هناك نسبة 14.55% من المبحوثين ممثلة لـ (16) مبحوث حيث بلغت لدى الأزواج 17.65% مقابل 11.86% للزوجات حيث أكدت هذه النسبة من المبحوثين أن التوسع في دائرة التعارف وإلتقاء الجنسين في أماكن التعليم والعمل وغيرها سبب كافي في دفع الأفراد إلى الزواج بمن يحتكون بها و يكنون لها الود والإعجاب وهذا ساهم في إنخفاض الزواج القرابي وإقبال الشباب على الزواج الخارجي لأن ذلك يعتمد على الإختيار الحر للفرد و الإبتعاد على إختيار الأهل وع دم الخضوع للتقاليد والعادات المرتبطة بالقيم البالية للمجتمعات الريفية والتقليدية، وفي نفس السياق أكدت نسبة 13.64% من المبحوثين الممثلة لـ (15) مبحوث أن تراجع سلطة الآباء سبب في تخلي الأفراد على الزواج بين الأقارب لان الآباء في الماضي يعملون على إختيار الزوجة الملائمة لابنهم وأحيانا دون استشارته وغالبا ما تكون من ذوي القرابة القريبة وأشار احد المبحوثين أنه لم يرى زوجته إلا ليلة الزفاف رغم أنها تقربه إلا أنها كانت حبيسة البيت منذ بلوغها السن 12 سنة ولم يراها ولم يكلمها إلا يوم زفافه وهذا ما يؤكد ما جاء به **إحسان محمد الحسن** حين قال: « ففي كثير من الأحيان لا يرى الزوج زوجته إلا في ليلة الزفاف ونفس الشيء بالنسبة للفتاة »[1]، وأشار بعضهم أن ضعف سلطة الآباء وتلاشي العلاقات العائلية والقرابية ساهموا بشكل كبير في منح الحرية للشباب اليوم في الزواج بمن تربطهم بها عاطفة الحب والتفاهم فهناك أسس جديدة فرضت نفسها اليوم ولم تشهدها المجتمعات من قبل حيث قدرت نسبة الأزواج الذين تبنوا هذه الأفكار بـ 11.76% مقابل 15.25% للزوجات، أما بقية المبحوثين فأرجعوا الأسباب التي أجبرت

(1) انظر إحسان محمد الحسن ص 82.

الأفراد على التخلي أو ا لإبتعاد عن الزواج القرابي وبالتالي إقبالهم على الزواج الخارجي، إلى عوامل نفسية والنفور العاطفي حيث أعطوا أمثلة عاشتها أسرهم واجهوا مشاكل بسبب الصلة القرابية الوثيقة خاصة من نشئوا مع بعضهم منذ الطفولة حيث أن أكثرهم يعتبر إبنة عمه أو إبن عمها أخ له ا، وفي الأول ولا تتقبل نفسيا أن يتزوجها وهذا ما أشارت إليه واحدة من المبحوثات على أنها تعرضت لصدمة نفسية لأنها لم تكن تتصور يوما أن تتزوج من إبن عمتها الذي نشأ معها وكان بمثابة الأخ لها وتبرر قبولها على الزواج بالخوف الشديد من الأهل كما تبرر موقفها بأن أبنائها غيروا وضعيتها ونظرتها لزوجها (ابن عمتها)، حيث بلغ عدد المبحوثين الذين أرجعوا ذلك إلى العوامل النفسية التي ذكرناها سابقا بـ 7.27% ممثلة لـ (08) مبحوثين حيث قدرت نسبة الأزواج 3.92% مقابل 10.17% للزوجات فهذه الشريحة قدمت تفسيرات نفسية بسيكولوجية لشخصية الأفراد وابتعدت على التغيرات المجتمعية للوسط

الحضري وآثاره على الزواج القرابي وهذا ما أكده **وستر مارك** من خلال قوله : « إن الأشخاص الذين نشأوا معا منذ الطفولة وتربط بينهم صلة قرابة، هذه التنشئة تولد لهم الإشمئزاز من العلاقات الجنسية والنفور العاطفي بين بعضهم البعض » [1].

على العموم حسب تصريحات المبحوثين فالزواج بين الأقارب له ايجابيات ولا يخلوا من السلبيات وبعض العيوب التي تعكر صفو حياة الأفراد وحسب رأيهم فالجانب السلبي لهذا النمط من الزواج هو الذي أدى إلى تراجع نسبته ومعدل ممارسته خاصة في الأوساط الحضرية من جهة أخرى.

ومن المهم أيضا ضرورة معرفة ما إذا ساهم تعليم وخروج المرأة للعمل في انخفاض نسبة الزواج القرابي وهذا يقابله إرتفاع في نسبة الزواج الخارجي (ا لإغترابي) بحيث أن إحتكاك المرأة بالرجل في ميادين عديدة ساهم في خلق قيم جديدة وسلوك ونمط معيشة مغاير وهذا ساهم في تخلي الأفراد تدريجيا عن الزواج الخارجي.

(1) أنظر الإتجاهالنفسي، ص 63-65.

جدول رقم (24) يبين مدى مساهمة تعليم وعمل المرأة في انخفاض نسبة الزواج القرابي.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
نعم	26	70,27	30	69,77	56	70
لا	11	29,73	13	30,23	24	30
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(28)

حسب ما جاء بالجدول أعلاه فإن أكبر نسبة من المبحوثين أجابوا بـ "نعم" حيث قدرت بـ 70% ممثلة لـ (56) مبحوث وفيها بلغت نسبة الأزواج 70.27% ممثلة لـ (26) زوج مقابل 69.77% ممثلة لـ (30) زوجة، وفي ذلك صرحت هذه الفئة بـأن خروج المرأة للتعليم أو للعمل غير العديد من الأمور فأصبحت المرأة حرة ولديها الإستقلالية الإقتصادية و كونت شخصيتها وأصبحت تشارك في ميزانية البيت و في تغطية متطلبات و حاجيات أفراد الأسرة كما أخذت العلاقات الأسرية تتميز بنوع من الليونة وعلاقة الزوج والزوجة أصبحت أكثر تفتح وتفهم كما صرح احد المبحوثين أن المرأة المتعلمة تعرف حقوقها وواجباتها وما لها وما عليها وهي أكثر تفهم ولهذا لجأ الشباب اليوم إلى إختيار المرأة المتعلمة المثقفة لأن ذلك يعود عليه وعلى تربية أبنائه مستقبلا بالفائدة في حين صرحت المبحوثات أن إتساع دائرة التعارف بين الأسر مع الإختلاط بين الجنسين في المدارس والثانويات والجامعات وأماكن العمل ساهم في توسيع دائرة الإختيار بحيث أصبح الشباب يختار المرأة التي تلائمه نفسيا وثقافيا ويكن لها الإعجاب والمودة ودور الأهل أصبح إستشاريا بعد أن كانوا هم الذين يقومون بإختيار الزوجة المناسبة ويرتبون الزفاف فأصبح الفرد اليوم هو الذي يتكفل بزواجه وترتيباته وإجراءاته وكان دور الأهل ثانوي ولم يعد زواج الأبناء ينحصر في الدائرة القرابية (الأبناء، العمومة والخؤولة...الخ)، ليشمل بنات أسر أخرى ومن مدن

مختلفة وحتى من دول مجاورة...الخ، وهذا التغير في اختيار الزواج اثر على اتجاهه ونمطه وهذا ما أدى إلى إنخفاض نسبته.

أما بقية المبحوثين الذين أجابوا بـ "لا" فنسبتهم تمثلت في 30% من المجموع الكلي للمبحوثين ممثلة لـ (24) مبحوث حيث قدرت نسبة الأزواج بـ 29.73% مقابل نسبة 30.23% لدى الزوجات، فأكد بعض المبحوثين أنهم متزوجون من نساء متعلمات مثقفات وهن من قرابتهم القريبة فتعلمهم لا علاقة له بقبولهم للزواج أو رفضهم له فحسب تصريحاتهم فعمل المرأة أو تعليمها لا علاقة له بالزواج القرابي في زيادته أو نقصانه.

في حين أكدت واحدة من المبحوثات أنها متعلمة وعاملة كإطار في مؤسسة عمومية وتعرف جيدا المخاطر الوراثية المحتمل ظهورها في الأبناء نتيجة الزواج من الأقارب، لكن تعلمها وعملها لم يمنعها من الزواج من ابن خالتها خاصة أنه تتوفر فيه جميع الشروط التي تتمناها أي امرأة وأكدت أن عمل المرأة وتعليمها لا يجب أن نعتمده كمقياس في ارتفاع أو انخفاض نسبة الزواج القرابي بل هناك عوامل وأسباب أخرى تؤدي بالأفراد عن الابتعاد عن الزواج القرابي خاصة إذا كانت العلاقات القرابية متدهورة.

وفي الأخير نستنتج أن العمل بالنسبة للمرأة قد منح لها الحرية ولو نسبيا في اختيار شريك حياتها وكلما إرتفع المستوى التعليمي للأفراد وخاصة المرأة كلما إنخفض ميلهم نحو الزواج القرابي نتيجة لإستقلالهم الإقتصادي ، وهذا ما يؤكد على ما ذهب إليه **حليم بركات** من خلال إفتراضه بأن نسبة الزواج بين الأقارب هي آخذة في الهبوط تدريجيا خاصة في المدن والطبقات المثقفة نتيجة للعلم والعمل والإنفتاح على العالم الخارجي. (1)

5 - <u>عرض و تحليل البيانات الخاصة بتأثير الوعي الصحي في زواج الأقارب.</u>

بفضل التقدم التكنولوجي في الوسط الحضري و التقدم العلمي الذي شهدته الرعاية الصحية أصبح للأفراد إطلاع – متباين الدرجات– عن الأمراض و أعراضها و علاجها أو لاسيما الأمراض الوراثية وكيفية كشفها ومحاولة التقليل من إحتمال وقوعها إلى غير ذلك من القضايا الصحية التي يأخذها الفرد بعين الإعتبار في حياته و خاصة عند تفكيره بتكوين أسرة، فالفحص

(1) حليم بركات "مرجع سبق ذكره" ص 203.

الطبي مثلا أصبح في الوسط الحضري من الضروريات التي على الزوجين القيام بها قبل الزواج، وذلك لما أثبته الطب الحديث من المخاطر الوراثية السلبية على الأبناء، و بهذا فإن العامل الصحي عامل جد مهم في التحكم بظاهرة الزواج القرابي.

من خلال هذا المحور (الخاص بتأثير الوعي الصحي في زواج الأقارب) نود معرفة مدى التأثير الذي يحدثه الوعي الصحي في هذا النمط من الزواج، و ذلك من خلال كشف ما إذا كان للمبحوثين وعي بالأخطار السلبية على الأبناء، و ما إذا كان أمرا سبيا أم أنهم لا يعتبرونه كذلك، ثم نبحث عن ما إذا وجت حالات إعاقة في أسرة المبحوثين و كذلك أقاربهم، كما يهمنا أن نعرف هل تغيرت النظرة للزواج القرابي بعد معرفة آثاره السلبية على الأبناء أم لا، و نختم بمعرفة موقف المبحوث من القيام بالتحاليل الطبية قبل الزواج، هل هو من الملزمات التي توجبها البلدية عند عقد الزواج، أم أن لدى المبحوث (ة) قناعة بضرورة القيام بذلك لتجنب المخاطر الصحية ؟ كل ذلك سيتم توضيحه في هذا المحور من خلال الجداول الموالية.

وكما أشرنا سابقا فإن الوعي الصحي أثر في توجه الأفراد نحو الزواج القرابي، ولذلك من المهم معرفة موقف المبحوث من الزواج القرابي، هل يراه أمرا سلبيا أم العكس، وذلك ما سيتضح من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم(25) يبين ما إذا كان للزواج القرابي آثار صحية سلبية على الأبناء.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
نعم	9	24,32	16	37,21	25	31.25
لا	4	10,81	4	9,30	8	10
نوعا ما	18	48,65	21	48,84	39	48,75
لا أدري	6	16,22	2	4,65	8	10
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(29)

تبين معطيات الجدول أن أغلبية المبحوثين صرحوا بان لزواج الأقارب آثار سيئة وسلبية على الأبناء لكن ليس هذا بشكل مطلق حيث أن أكبر نسبة قدرت بـ48.75% كانت للفئة التي عبرت عن ذلك بـ . "نوعا ما " حيث قدرت بـ 48.65% بالنسبة للأزواج و 48.84% بالنسبة للزوجات تليها الفئة التي صرحت بصفة مطلقة بـ "نعم" على أن الزواج القرابي آثار صحية سيئة على الأبناء حيث قدرت بـ 24.32% بالنسبة للأزواج وقد ارتفعت النسبة لدى الزوجات إلى 37.21% وقد رأى أولئك المبحوثين أن المشاكل الصحية التي عانى منها الأبناء (كطفل منغولي وأينميا والتشوهات الخلقية ومشاكل البصر...الخ) الموجودة عند البعض منهم داخل أسرهم وأسر أقاربهم ومعارفهم جعلتهم ينظرون للزواج القرابي نظرة سلبية وذكر آخرون بأن دافعهم في إتخاذ هذه النظرة السلبية هو محدودية العلاقات ا لإجتماعية لديهم، حيث لا يحقق الزواج القرابي التوسع في دائرة التعارف بين الأفراد، وهذا ما يجعل الأفراد منطويين منغلقين على أنفسهم لا يتقبلون غيرهم كونهم يعتبرونهم دائما غرباء وهذا ما يتنافى مع الأسلوب الحضري المتفتح على الآخرين.

أما المبحوثين الذين عبروا بـ "نوعا ما" فهم يرون أن للزواج نتائج صحية سلبية إلا أنهم لا يعتبرونه سلبيا دائما أي أنهم يقيدون سلبيته وقد أضاف المبحوثين أن موقفهم هذا نتيجة مبدأ النسبية في الأمور فهم على الرغم من علمهم بنتائج الزواج القرابي على صحة الأبناء إلا أنهم لا يرفضونه تماما وإنما يفضلون التعامل مع هذا النمط من الزواج بحذر، أي يفضلون التباعد في هذه الزيجات فلا تمارس بصفة مستمرة لعدة أجيال كما يفضلون تفادي الزواج من القرابة القريبة أما الجانب الإيجابي للزواج القرابي فإنه يكمن في توطيد العلاقات القرابية وصلة الأرحام التي أخذت في التفكك في الوسط الحضري إلى حد بعيد.

وهناك نسبة 10% من المبحوثين ترى أن الزواج القرابي غير سلبي وليست له نتائج صحية وخيمة على الأبناء وهذا التصريح يدل على المكانة المعتبرة التي ما زال يحضى بها هذا النمط من الزواج إذ سجلنا نسبة 10.81% للأزواج مقابل نسبة 9.30% لدى الزوجات وقد أكد أولئك المبحوثين أن الزواج القرابي يبقى الأفضل ولن ينقص من قيمته بعض الأمراض التي نادرا ما تحدث على حد قولهم ذلك أن الطب الحديث قد تقدم ويمكنه معالجة ذلك ما دام القيام بالتحاليل أمر معمولا به مع وفرة الأدوية حتي بعد الزواج فيمكن معالجة الأمراض بالحقن الواقية من الأمراض الوراثية...الخ، وهذا التصريح دليل على قدرة رواسب الثقافة في توجيه مواقف وسلوكيات الأفراد وتكوين شخصياتهم عبر عملية التنشئة الإجتماعية.

وهناك من ليس لهم موقف محدد من الزواج القرابي وآثاره على الأبناء و فيه بلغت النسبة 10% أجابوا بعبارة "لا أدري" وهي تعادل تماما نسبة المبحوثين بعبارة "لا" فالأزواج الذين أجابوا بعبارة "لا أدري" قدرت نسبتهم 16.22% مقابل 4.65% للزوجات واحتمال جدا أنهم على معرفة بأن هذا النمط من الزواج له نتائج صحية سلبية على الأبناء لكن تفضيلهم لهذا النمط والمكانة التي يولونها للزواج القرابي هي السبب في ترددهم في الإفصاح عن مواقفهم وإتجاهاتهم ما يمكن قوله في الأخير هو أن المبحوثين يميلون نحو سلبية الزواج القرابي لما
تبث في النتائج حيث أن أكبر نسبتين تؤكد أن للزواج القرابي آثار صحية سلبية وسيئة على الأبناء فهناك النسبة الأكبر التي ترى السلبية المحدودة للزواج القرابي في مقابل الفئة الأخرى التي ترى السلبية المطلقة وتؤمن بأن الزواج بين الأقارب له آثار صحية سلبية على الأبناء سواء من الناحية الجسمية أو العقلية.

إن النظرة إلى الزواج القرابي تغيرت بفعل تأثير الوسط الحضري كما تبث ذلك ولذلك كان من المهم معرفة ما إذا تغيرت النظرة للزواج القرابي بعد الوقوف على آثاره الصحية على الأبناء من خلال معرفة هل للمبحوث (ة) أبناء معاقين نتيجة هذا الزواج أم لا ؟ والجدول الموالي يبين ذلك.

جدول رقم (26) يبين ما إذا كان للمبحوثين (ة) أبناء معاقين.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
نعم	9	24,32	9	20,93	18	22,5
لا	28	75,68	34	79,07	62	77,5
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم (30)

تبين المعطيات المبينة في الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ليست لديهم حالات إعاقة في أسرهم وقد بلغت 77.5% من المجموع الكلي للمبحوثين مثلوا بنسبة 75.68% بالنسبة للأزواج مقابل 79.07% بالنسبة للزوجات، فيما سجلنا نسبة 22.5% للذين أكدوا وجود حالات إعاقة أو

على الأقل بعض الأضرار الجسمية على الأبناء وقد مثلث هذه النسبة للأزواج 24.32% مقابل 20.93% للزوجات وهذه النسبة على الرغم من إنخفاضها إلا أنها تؤكد الأثر السلبي للزواج القرابي وهنا يكمن الخطر خاصة أن هناك حالات إعاقة في الأسر على الرغم من أن صلة القرابة التي تربط بين الزوجين هي قرابة مصاهرة أو قرابة من جهة الأم وقد صرح أكثر من مبح وث أنه نادم على الزواج لو كان يعلم أنه سينجب أبناء غير أسوياء صحيا ونهايتهم

كراسي متحركة وقد لاموا أنفسهم وقد صرحت أسرة من اصل (بني ميزاب) أن أبنائها المعاقين ضحية تسلط الآباء وإنصياعهم المطلق وإتباعهم غير المحدود لأسرهم حيث ذكرت إحدى المبحوثات قائلة « إننا (أنا وزوجي) الذي هو إبن عمتي إرتكبنا ذنبا دفع إبننا ثمنه » في حين صرح الزوج انه مكتوب محتوم وقضاء وقدر وأشار علينا بأمثلة بان هناك حالات إ عاقة للزواج الخارجي.

وللتأكد من تأثير الزواج القرابي في النسل لابد من تجاوز حدود أسرة المبحوث (ة) إلى معرفة أحوال أسر الأقارب، حتى يتبين مدى شيوع حالات ا لإعاقة وإرتباطها بهذا النمط من الزواج، ولذلك عمدنا إلى السؤال عن تواجد حالات إعاقة سابقة أو حالية في الأسر ذات الصلة القرابية بالمبحوث (ة).

فقد تتحكم عدة عوامل في درجة انتشار حالات ا لإعاقة لدى اسر أقارب المبحوث (ة) المعتمدين على نمط الزواج القرابي كالصلة القرابية أو وحدة فصيلة الدم للأبوين وحتى مدى وجود بعض الأمراض التي تتسبب في بعض التشوهات والإعاقات فالأسباب الوراثية المرتبطة بالزواج القرابي القائم على الحفاظ على التناسل ضمن الدائرة القرابية يساهم ذلك في توارث بعض الأمراض الوراثية وأيضا إزدياد إحتمال تشابه الدم لدى الكثير من الأقارب نظرا للصلة الدموية التي تربطهم ولذلك إعتمدنا طرح السؤال يكشف عن الأسباب التي ساهمت في وجود حالات إعاقة بالأسر ذات الصلة القرابية بالمبحوث (ة) والتي تعبر عن الأغلبية المعتمدة لهذا النمط، وجواب ذلك سيتم توضيحه في الجدول الموالي:

جدول رقم (27) يبين ما إن وجدت حالات إعاقة بين المواليد لدى أقارب المبحوث (ة) وأسباب وجود هذه الحالات.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	ت	٪	ت	٪	ت	٪
نعم	11	29,73	14	32,56	25	31,25
لا	26	70,27	29	67,44	55	68,75
المجموع	37	100	43	100	80	100

السبب	الزوج		الزوجة		المجموع	
	ت	٪	ت	٪	ت	٪
الصلة القرابية (أسباب وراثية)	7	63,64	7	50	14	56
وحدة فصيلة الدم للزوجين	1	9,09	4	28,57	5	20
نتيجة مرض	3	27,27	3	21,43	6	24
المجموع	11	100	14	100	25	100

السؤال رقم(31–32)

يتبين من خلال المعطيات أن أكبر نسبة من المبحوثين ليست لديهم حالات إعاقة في الأسر التي تربطهم بهم علاقات قرابة بنسبة إجمالية قدرها 68.75%، موزعة بين نسبة 70.27% بالنسبة للأزواج، مقابل 67.44% للزوجات وقد مثلوا (55) مبحوث، وهذه النسب المعتبرة للمبحوثين تبين محدودية المخاطر الوراثية على الأبناء لاسيما وإن كانت صلة القرابة ليست من الدرجة الأولى.

أو إستعانة الزوجين بتقنيات الطب الحديث للتخفيف من بعض المخاطر الصحية الوراثية، كما أن هذه التصريحات قد تدل على عدم الإنتظام في الممارسة لهذا النمط من الزواج إذ كلما تباعدت الزيجات من جيل لآخر كلما قل الخطر الصحي، وهو ما أكده بعض المبحوثين المجيبين بـ "لا" وقد بلغت نسبة الذين صرحوا بأن هناك حالات إعاقة أو بعض العاهات الجسدية لدى أسر أقاربهم 31.25 % من المجموع الكلي من المبحوثين وقد مثلوا (25) مبحوث مع تسجيل إرتفاع النسبة لدى الزوجات إذ بلغت 32.56% ممثلة لـ (14) مبحوثة مقابل 29.73% للأزواج ممثلة لـ (11) مبحوث وقد تتحكم عدة عوامل في درجة إنتشار حالات الإعاقة لدى أسر أقارب المبحوث (ة) المعتمدين على نمط الزواج القرابي كالصلة القرابية ومدى تشابه الدم لدى الزوجين وحتى مدى وجود الأمراض يتضح من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من مجموع المبحوثين ترجع سبب تواجد حالات الإعاقة في أسر الأقارب إلى الصلة القرابية والأسباب الوراثية وقد بلغت 56.00% بحيث ارتفعت النسبة عند الأزواج 63.64% مقابل 50% عند الزوجات إذ أن الزواج القرابي المستمر يمنع من دخول دم جديد فيساهم ذلك في توارث بعض الأمراض والتشوهات الخلقية مثل أمراض القلب الخلقية، الصم علاوة على نقص وزن المولود عند الولادة وهذا ما أكدته **ابتسام سالم** في دراستها وهناك حالات الإعاقة في الأسر القريبة نتيجة تشابه الدم وقد بلغت 20% من مجموع المبحوثين وقد بلغت عند الأزواج 9.09% وارتفعت عند الزوجات بنسبة 28.57% وسجلنا أن هناك حالات إعاقة نتيجة مرض حيث بلغت النسبة 24% من المجموع الكلي للمبحوثين حيث كانت بالنسبة للأزواج 27.27% وللزوجات 21.43% وأشار بعض المبحوثين بأن هناك أمراض وراثية ليس لها علاقة بزواج الأقارب مثلا الأمراض الناتجة عن إختلاف عامل (روسوس) بين الزوجين وأشارت واحدة من المبحوثات العاملة بالقطاع الصحي بأن هناك أمراض وراثية تظهر نتيجة تجمع مجموعة من العوامل الوراثية ويطلق على هذه المجموعة إسم الأمراض المتعددة الأسباب مثل مرض السكر وارتفاع ضغط الدم وقرحة المعدة وتصلب الشرايين...الخ، وصرحت أن هذه الأمراض ترتفع نسبة ظهورها أكثر بين زواج الأقارب على زواج الأباعد وأشارت أن الوقاية خير من العلاج وتعني يجب إعتماد الإستشارة الطبية قبل الزواج فالفحوصات والتحاليل تنفي أو تؤكد وجود مخاطر على الأطفال في المستقبل وما يمكن قوله في الأخير أن كل العوامل التي ذكرناها سابقا متصلة ببعضها البعض وتؤثر في

الزواج القرابي، وعلى الزوجات الوقاية من المخاطر قبل الحمل لأن ذلك يقوي فرص بناء أسر سعيدة متوافقة صحيا ونفسيا واجتماعيا.

من المهم معرفة نظرة المبحوث (ة) بعد معرفته للأضرار الصحية التي يتسبب فيها الزواج الداخلي ، هل بقى متمسكا ومتعصبا لفكرة تفضيل الزواج القرابي أم أن موقفه عرف تغيرا ونوع من ليونة إتحاه الزواج الخارجي (الإغترابي) أم أن نظرته للزواج القرابي لم تتغير رغم سلبياته وأضراره الصحية وهذا ما سنحاول توضيحه في الجدول الموالي:

جدول رقم (28) يبين ما إن تغيرت النظرة للزواج القرابي بعد معرفة آثاره الصحية السلبية على الأبناء.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
نعم	16	43,24	25	58,14	41	51,25
لا	21	56,76	18	41,86	39	48,75
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(33)

من خلال معطيات الجدول تبين أن اكبر نسبة من المجموع الكلي من المبحوثين أكدت تغير نظرتها للزواج القرابي بعد معرفة أثاره الصحية السلبية على الأبناء حيث قدرت النسبة للأزواج 43.24% مقابل 58.14% بالنسبة للزوجات أي بلغت نسبتهم 51.25% من المجموع الكلي للمبحوثين أي أنها تمثل (41) مبحوث وقد ارتفعت النسبة لدى الزوجات وتمثلث في (25) زوجة وتصريحاتهم أكدت أن نظرتهم للزواج القرابي تغيرت تماما خاصة الأسر التي لها أطفال معاقين

أو مواليد حاملين عاهات جسمية لاحظنا ندم شديد على بعض المبحوثين الذين بأسر أقاربهم المباشرين وغير مباشرين أطفال مرضى بأنيميا وطفل منغولي...الخ، وهذا ما يدل على التراجع الذي يشهده هذا النمط من الزواج لأن قيمته ومكانته تقلصت عن ذي قبل أي قبل التطور الطبي وظهور الوعي الصحي غير أن التغير في النظرة لا يعني بالضرورة التغير في الممارسة وهذا ما أثبتته تصريحات بعض المبحوثين مبررين زواجهم هذا بأنه مكتوب و أن ما يصيبهم قضاء الله وقدره مضيفين بان للزواج القرابي ايجابيات أكثر من السلبيات وان الآثار الصحية السيئة لا تظهر في كل مرة عند كل زواج قرابي وأن نسبة حدوثها محدودة وليست
معممة حيث أشاروا إلى أنهم على علم بالمخاطر الوراثية إلا أن إقبالهم على هذا الزواج وإقبال أفراد عائلتهم يعتبر عرف وتقليد معمول به وهذا يدخل ضمن العادات والتقاليد لأنه يساهم كما عبروا في الحفاظ على العرق ومصالح عائلية عديدة فالآثار الصحية السيئة لهذا الزواج أشارت إليها دارسة كويتية للدكتور الألفي في الدراسات السابقة، وهناك البعض من المبحوثين الذين أجابوا بـ " لا " ليست لديهم رؤية جديدة عن الزواج القرابي خاصة فيما يخص الجانب الصحي المتعلق به رغم معرفة الكثير منهم بان هناك مخاطر صحية تنعكس على الأبناء لكن هذا لا يحدث لديهم أي تغيير يذكر على المستوى الفكري ولا على المستوى الممارساتي (الفعلي) وذلك حال المبحوثين الذين بلغت نسبتهم 48.75% مثلوا (39) من المجموع الكلي للمبحوثين وهي نسبة تعبر عن محدودية تأثير التطور في المجال الطبي على إقبال الأفراد على الزواج القرابي وقد إرتفعت النسبة لدى الأزواج إذ بلغت 56.76% ممثلة لـ (21) مبحوث مقابل نسبة 41.86% للزوجات ممثلة لـ (18) مبحوثة.

وفي الأخير علينا أن نشير أن أغلبية المبحوثين على علم بالمخاطر الوراثية التي يخلفها الزواج القرابي والأزواج الذين عرف أبنائهم وأبناء أقاربهم هذه الآثار السيئة تغيرت نظرتهم للزواج بين الأقارب لان مخاطره يزداد إحتمال ظهورها كلما إستمر هذا الزواج لأجيال متعاقبة وعليه يجب الإعتماد على الإستشارة الطبية قبل الزواج.

وعند معرفة موقف المبحوث من القيام بالتحاليل الطبية قبل الزواج قد يدل على مدى تأثيره بالوعي الصحي وإهتمامه بمصير الأبناء الذين سوف ينجبهم، فإذا ما تغيرت نظرة المبحوث (ة) للزواج القرابي نظرا لإزدياد درجة الوعي الصحي في الوسط الحضري قد يتراجع عن هذا الزواج عند معرفته للمخاطر الصحية المحتملة وبذلك يكون التغير قد انتقل من المستوى الفكري

إلى المستوى الممارساتي وأصبح مطبق ومجسد في حياة الأفراد لذلك أردنا معرفة موقف المبحوث (ة) من القيام بالتحاليل الطبية.

جدول رقم (29) يبين رأي المبحوث (ة) حول ضرورة القيام بالتحاليل الطبية قبل الزواج.

النوع	الزوج		الزوجة		المجموع	
الفئات	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات	النسبة
نعم	20	54,05	30	69,77	50	62,5
لا	17	45,95	13	30,23	30	37,5
المجموع	37	100	43	100	80	100

السؤال رقم(34)

يتضح من خلال المعطيات الموضحة في الجدول أن أكبر نسبة من المبحوثين ترى ضرورة إجراء التحاليل الطبية قبل الزواج وقد بلغت نسبتهم 62.5% من المجموع الكلي للمبحوثين وقد مثلث (50) مبحوث إذ بلغت لدى الأزواج 54.05% ممثلة لـ (20) مبحوث مقابل 69.77% لدى الزوجات ممثلة لـ (30) مبحوثة وهذه النسبة من المبحوثين تبدوا واعية بأهمية القيام بالتحاليل الطبية قبل الزواج ومقتنعة بأدائها وقد ذكر عدد كبير من المبحوثين أزواج منهم وزوجات ب أن بلدية عنابة قد وفقت عندما جعلت قانون إ جباري يلزم الأفراد المقبلين على الزواج عند عقد القران

بضرورة إجراء جملة من التحاليل الطبية حيث أن هذه المبادرة هي عملية وقائية جد هامة تقي الأفراد من مشاكل هم في غنى عنها قد تدمر أسرتهم وتهدد مستقبلهم.

أما نسبة 37.5% من مجموع المبحوثين فإنها لا ترى ضرورة في القيام بالتحاليل الطبية وقد مثلث (30) مبحوث وقد بلغت النسبة لدى الأزواج 45.95% ممثلة بـ (17) مبحوث مقابل 30.23% للزوجات ممثلة بـ (13) مبحوثة صرح بعضهم بأنه حتى بعد معرفة احتمال وجود مخاطر وراثية إلا أن الزواج وإجراءاته لا يمكن توقيفها فمن الصعب التراجع عن ذلك وصرح البعض منهم أن البلدية في الماضي لم تجبر الأفراد على القيام بهذه التحاليل ولم تكن معروفة وأرجعوا حدوث هذه العاهات للمكتوب ولا فائدة من التحاليل مبررين بأن هناك أمراض متشابهة رغم أن الزواج كان يجمع غير الأقارب فالأمور تبقى نسبية على حد تعبير العلم الحديث.

ثانيا :عرض النتائج العامة

بناء على الدراسة التي قمنا بها حول «الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير » توصلنا إلى مجموعة من النتائج وهي حصيلة ملاحظات ميدانية والدراسات السابقة و إجابات وتصريحات المبحوثين.

فمن خلال هذا العنصر سنحاول التعرف على مدى إجابة النتائج الع امة على تساؤلات الدراسة والفرضيات المقترحة التي وجهت سير البحث خلال الخطوات السابقة على أن نبدأ باستعراض كل فرضية مع إبراز النتائج التي تم التوصل إليها في ضوء هذا التساؤل ثم نعقب عليها باختصار وسنتوقف عن هذه النتائج العامة لنكشف عن العوامل التي ساهمت في انخفاض نسبة الزواج القرابي في الوسط الحضري ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى:**

1- إن توسع مجال اختيار شريك الحياة في الأسرة الحضرية عامل من عوامل انخفاض ممارسة الزواج بين الأقارب.

فيما يتعلق بهذه الفرضية فقد توصلنا إلى عدة نتائج حسب تصريحات المبحوثين، وعلينا أن نشير أولا إلى أن جميع أفراد العينة تربطهم صلة قرابية مع أزواجهم أو زوجاتهم حيث كانت الصلة القرابية الأكثر بروزا في عينة بحثنا تشمل الجهتين (قرابة من جهة الأم والأب معا) حيث قدرت نسبتهم بـ 32.50% علما أن نسبة 70% من المبحوثين كان أسلوب اختيارهم في الزواج (اختيار شخصي) والأسس التي إعتمدتها هذه الفئة عند إختيارها لشريك حياتها عديدة لكن الأكثر بروزا وأهمية حسب تصريحاتهم كان يتمثل أساسا في الميل العاطفي (عاطفة الحب) فكانت نسبته 37.50% من المبحوثين الأساس الأول في اختيارهم الشخصي يعتمد بالضرورة على الميل العاطفي والتوافق النفسي في حين كانت نسبة 12.50% من المبحوثين كان اختيارهم عند الزواج يعتمد على الصلة القرابية وهي نسبة منخفضة مقارنة مع النسب الأخرى.

ومن خلال هذه النسب يتبين بأن الفرد لم يعد يولي اهتماما كبير بالصلة القرابية عند إقباله على الزواج بل أصبح ينظر إلى أسس أخرى أكثر أهمية في نضره وأصبح الميل العاطفي ضرورة حتمية قبل الزواج وأهميته تفوق أهمية أولوية الصلة القرابية ففي الوسط الحضري فقدت قيمتها وأهميتها أمام الأسس الأخرى لأن هناك عوامل فرضت نفسها على الفرد وظهرت قيم جديدة تتلائم مع نمط المعيشة فالتغير الذي طرأ على النمط العام للزواج من نظام تسلطي إلى شكل ديمقراطي يمثله الزواج الذي يعتمد على العاطفة المتبادلة وهذا إتبعه تغير في الإختيار للزواج.
أما نسبة المبحوثين الذين تم زواجهم عن طريق اختيار الأهل قدرت نسبتهم بـ 30% وردود فعلهم كانت مختلفة وكانت نسبة 54.16% من المبحوثين يناقشون الأمر مع الوالدين عندما تعرض عليهم فكرة الزواج وهذا دليل على أن الخضوع التام للأبناء لسلطة الآباء عرفت تغير ويظهر ذلك جليا من خلال مناقشتهم في أمر الزواج بعد أن كان الأهل يعملون على ترتيب الزواج دون مشاركة المعني بالأمر بذلك ولا يولون أي إعتبار لقبوله أو لرفضه.

كما أكدت نسبة 92,50 % من المبحوثين على انه لم تتم المواعدة بالزواج بين أهل الزوجين وهذا دليل على أن هذه العادة آخذة في الزوال بعد ما كانت ممارسة قديما بشكل كبير ومتداول في الأوساط العائلية الجزائرية فكثيرا ما كانت تتم المواعدة بالزواج بين أهل الزوجين على أبناء الخؤولة أو العمومة وذلك منذ صغرهم.

أما في الوسط الحضري وحسب نتائجنا التي تحصلنا عليها نجد أن نظام الزواج عرف تغيرا ملحوظا وأصبحت الأسر لا تعطي للصلة القرابية المكانة التي كانت تتمتع بها من قبل حيث نجد أن نسبة 50% من المجموع الكلي للمبحوثين عندما سألوا عن ما إذا اعتبروا الصلة القرابية الأساس الأول في اختيار الزواج فأجابوا بـ "نوعا ما" فقد أكدت هذه النسبة من المبحوثين أن الصلة القرابية لا تكون دائما هي الأهم عند الاختيار للزواج بل هناك أمور أخرى إلى جانب ذلك. وهناك نسبة 20% من المبحوثين لا يولون أي إهتمام بصفة قطعية ولا أي اعتبار للصلة القرابية عند الزواج بل هناك أسس أخرى أهم كالمستوى التعليمي والثقافي والتوافق النفسي والعمري والمهني أكثر من القيم التي تؤكد على الجمال والأصل الطيب والمهارة في إدارة شؤون البيت...الخ، فالأسس والقيم الحضرية تعتبر الأساس في بناء العلاقة الزوجية وتبني الأفراد هذه الأفكار والأسس جعلهم يبتعدون تدريجيا عن الزواج القرابي الذي كان مقتصرا عادة على أبناء العمومة أو أبناء الخؤولة.. .لتتوسع دائرة الاختيار لتشمل الزملاء في الدراسة والعمل أو بأماكن أخرى كالنوادي العلمية والرياضية والترفيهية...الخ، فالثقافة السائدة في المجتمع هي التي تحدد الصفات المرغوبة في الشريك المزعوم اختياره والدائرة المسموح الإختيار ضمن نطاقها والأسلوب المتبع في اختيار الزوج (ة) ولا شك أنه كلما اتسع مجال اختيار شريك الحياة كان الإتجاه أكثر نحو الزواج الخارجي والتخلي تدريجيا على الزواج الداخلي (القرابي) وما يثبت ذلك نسبة 72.50% من المبحوثين التي أكدت أن الزواج بين الأقارب لم يعد تقليد أو عادة متداولة في الوسط العائلي كما كان الحال من قبل وأكدت نسبة معتبرة من المبحوثين التي قدرت بـ 53.75% أن مقدار الممارسة لهذا النمط من الزواج آخذ في الإنخفاض المستمر بصفة غير محسوسة وهذا راجع إلى عدة أسباب وعوامل متداخلة وهذا ما أكدته نتائج دراستنا حيث وجدنا نسبة 53.75% من المبحوثين كان موقفها يتمثل في القبول والتشجيع على الزواج الخارجي (الإغترابي) في حالة ما إذا أراد أبنائهم الزواج من خارج الدائرة القرابية وهذا دليل على تغير عقلية الآباء وتخلصهم من العصبية العشائرية والقبلية وانعكس ذلك على سلوكاتهم وهذه النتيجة أكدتها إحصاءات ونتائج دراستنا بحيث نجد نسبة 83.75% من المبحوثين أكدوا بأن الوسط الحضري (المدينة) بمختلف تغيراته أثر في نظام الزواج لأن القوانين المدنية في الدول الصناعية وسعت من دائرة الإختيار بقضائها على كثير من القيود التي فرضتها من قبل العائلات التقليدية حيث أن المدينة سمحت للمرأة اختيار شريك حياتها وإبداء رأيها بالموافقة أو الرفض كما سمحت الزواج

المختلط بين أبناء الأعراق والجنسيات المختلفة فضلا عن ذلك فإن إنتشار مبادىء الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ساعدت في القضاء على القيود التي كانت تحد من الدائرة التي يمكن للشخص ا لإختيار في إطارها لتتسع وتشمل دوائر عديدة كالتجاور المكاني والمهني والتقارب العمري والثقافي والديني وغير ذلك من الدوائر ، فالوسط الحضري حرر المرأة ومنحها الإستقلال الإقتصادي نتيجة فرص التثقيف والعمل التي أتيحت لها والتي سمحت لها بإبداء رأيها ووجهة نظرها وبالتالي حل أسلوب إختيار الأهل محل أسلوب الإختيار الذاتي وهذا ما أكدته نتائج دراستنا حيث وجدنا نسبة 43.28% من المبحوثين صرحوا بان المجال الذي عرف تغيرا ملحوظا في الزواج هو أسلوب ا لإختيار كما اشرنا سابقا بالتحليل النظري علما أن هذه النتائج والنسب المختلفة التي تحصلنا عليها تجيب على التساؤل المركزي الوارد في دراستنا على أن انخفاض نسبة الزواج بين الأقارب له علاقة بتأثرهم بالوسط الحضري وخصوصياته وفي نفس السياق أكدت نسبة 58.75% من المبحوثين على أن الزواج بين الأقارب قد عرف تراجع كبير في الوسط الحضري و أرجعوا ذلك إلى أسباب كثيرة لكن أبرزها يكمن في تخوف الأفراد من المشاكل العائلية والصراعات القرابية ولتفادي ذلك يلجأ الشباب في المقابل إلى الزواج من خارج قرابتهم علما أن هناك نسبة 31.34% من المبحوثين أرجعت السبب في تراجع الزواج القرابي إلى ازدياد فرص التقاء الجنسين، ونسبة 17.91% منهم أرجعوا السبب إلى إرتفاع المستوى التعليمي للأفراد، فالنسب المختلفة التي تحصلنا عليها من خلال تصريحات المبحوثين حول الأسباب الحقيقية التي دفعت الأفراد إلى الزواج الخارجي والتخلي عن الزواج الداخلي (القرابي) تثبت العوامل التي سبق أن أشرنا لها من قبل والتي تساهم في إنخفاض الزواج القرابي وتوسع من الدائرة التي يمكن للشخص الإختيار في إطارها لأن سمات المجتمع الحضري الجزائري بعد حركة التصنيع دفع إلى ا لإعتقاد بأن نمط الإختيار للزواج تغير كما أن هناك عوامل كثيرة نمت ا لإتجاه لدى الشباب الحضري نحو تبني الأسرة النووية وا لإستقلال في ا لإقامة عن الأسرة الأبوية وأن هناك عوامل أخرى ثقافية اجتماعية وقانونية ساعدت على تغير النظرة للزواج وتأجيل سن الزواج بالنسبة للجنسين مما أتاح لشباب اليوم فرصة وافية للنضج الجسمي والعقلي وا لإنفعالي وبالتالي التروي في ا لإنتقاء والإختيار والتحرر والإستقلال في اتخاذ القرار لأن نمط المعيشة في المدينة يختلف عن الريف واتساع دائرة التعارف وارتفاع درجة الوعي الصحي لدى الفرد مع تراجع سلطة الآباء والعوامل النفسية السيكولوجية للفرد كلها عوامل متداخلة ومتشعبة تثبت صحة الفرضية التي حددناها بالدراسة.

أما بالنسبة للفرضية الثانية:

2 - إن التعليم وخروج المرأة للعمل دور في إقبال الأفراد على الزواج خارج الدائرة القرابية.

بخصوص هذه الفرضية وإذا أردنا التحقق من مدى تأثير التعليم وعمل المرأة في انخفاض نسبة الزواج القرابي من خلال إقبال الأفراد على الزواج الخارجي نجد أن هذه الدراسة تبين أن نسبة من مجموع أفراد العينة لهم مستوى جامعي 15% بحيث بلغت نسبة الأزواج 18.92 % مقابل نسبة الزوجات 11.63 % أما نسبة 11.25 %.لديهم المستوى الثانوي حيث كانت نسبة الأزواج 8.11 % مقابل 13.95 % للزوجات.

فعينة بحثنا تتمتع بمستوى تعليمي لا بأس به وهناك نسبة 17.91% من المبحوثين تؤكد أن السبب الرئيسي في تراجع نسبة الزواج القرابي في الوسط الحضري يعود إلى ارتفاع المستوى التعليمي للفرد إضافة أن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين قدرت بـ 70% أكدوا على أن تعليم المرأة وخروجها للعمل ساهم بشكل كبير في انخفاض نسبة الزواج القرابي حيث بلغت نسبة الأزواج 70.27% مقابل 69.77% لدى الزوجات وهذه النتائج تؤكد وتثبت صحة الفرضية الواردة في دراستنا حيث أن المستوى التعليمي والثقافي للمرأة حررها من قيود العائلة وتسلط الأقارب ومن التقاليد والعادات البالية التي تطمس شخصية الأفراد داخل الجماعة إضافة أن المجتمع الجزائري تعرض لحركة التصنيع بعد ا لإستقلال والقوانين المدنية قامت أساسا على تشجيع سياسة التعليم والتثقيف المجاني والتحرير ا لإقتصادي للأفراد كما أن تعليم وتشغيل المرأة ومشاركتها في المجالات المختلفة للمجتمع السياسية وا لإجتماعية والثقافية...الخ، كلها عوامل عديدة أتاحت للمرأة الجزائرية الفرصة لمعرفة عالم الرجال وا لإلتقاء بهم في مجالات عديدة مما ساعدها على توسيع مجال اختيار شريك حياتها بالتركيز على قيم وأسس حضرية تؤكد على التعليم والثقافة والتوافق العمري والمهني والعاطفي بدلا من القيم التقليدية التي تقيد الافراد بالزواج القرابي إضافة أنه تبت أن الحراك ا لإجتماعي ساهم هو الآخر في خلق قيم جديدة أثرت هي الأخرى على نمط معيشة

الأفراد حيث نجد أن أغلبية أفراد العينة مدة إقامتهم بالمدينة تفوق 25 سنة ومنهم من ولد بالمدينة وقدرت نسبتهم بـ 46.25 % وبقية أفراد العينة تختلف مدة إقامتهم بالمدينة من سنة إلى 25 سنة وإذا ركزنا على تصريحاتـهم السابقة ووجهات نظره م المختلفة نجد أن هذه الفئة تأثرت بالتغيرات الإجتماعية التي مست مجالات حياتهم واصطبغوا بشخصية تتلاءم مع ال ظروف والمعطيات الجديدة للوسط الحضري وهذا ما أدى إلى تغير نمط تفكيرهم وانعكس هذا على مواقفهم واتجاهاتهم وسلوكاتهم بصفة عامة.

لهذا نجد أن التعليم عمل على توعية الأفراد وساهم بشكل كبير في تكوين شخصيتهم فأصبحت شخصية الفرد مستقلة بعد أن كانت مذابة في الجماعة كما أن العمل منح للفرد ا لإستقلال الإقتصادي وغير العديد من الأمور خاصة فيما يتعلق بوضعية المرأة داخل المجتمع كل هذه العوامل المتداخلة ساهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في انخفاض الزواج القرابي داخل الوسط الحضري والنسب التي تحصلنا عليها هي خير دليل على ذلك إضافة أنها تجيب على التساؤل المركزي الوارد بدراستنا ألا وهو « هل أن الأفراد الذين يقومون بالأوساط الحضرية تكونت لهم سمات وخصوصيات بفعل تغير أسلوب الحياة لديهم جعلهم يعزفون عن الزواج الداخلي (القرابي) ويبدون أكثر تحفظا نحوه » ؟

<u>**أما بالنسبة للفرضية الثالثة والأخيرة:**</u>

3 – إن إنخفاض الزواج القرابي بين الأفراد مرتبط بالوعي الفكري الصحي لمخاطره الوراثية.

وإذا أردنا التأكد من ذلك نجد أن كل النسب التي تحصلنا عليها تثبت صحة هذه الفرضية حيث نجد أن أكبر نسبة من المبحوثين والتي قدرت بـ 48.75% ترى بأن الزواج له آثار صحية سلبية على الأبناء لكن بشكل نسبي وعبروا عن ذلك من خلال إجابتهم التي توسطت بين "نعم" و"لا" حيث عبروا عن ذلك بـ "نوعا ما" وإجابتهم الوسطية هذه بررها بعضهم على أن ظهور الأمراض الوراثية يبقى نسبي تليها نسبة 31.25% من المبحوثين الذين أجابوا بصفة قطعية من خلال تأكيدهم على أن للزواج القرابي له آثار سلبية وسيئة على الأبناء وهذه الفئة أعطت أمثلة من واقعهم حيث عرف بعضهم حالات إعاقة بأسرهم أو في اسر أقاربهم وهذه النتيجة أكدتها نسبة

22.50% من المبحوثين الذين لديهم أبناء معاقين أو مصابين ببعض الأضرار الوراثية الخفيفة الناجمة عن الزواج القرابي.

مع العلم أن هناك نسبة 31.25% من المجموع الكلي لأفراد العينة صرحوا بأن أسر أقاربهم شهدوا حالات إعاقة وأرجعوا السبب إلى الصلة القرابية التي تربط الزوجين وهذا السبب شكل أكبر نسبة من خلال تصريحات المبحوثين حيث قدر بـ 56% لأنه كان السبب الرئيسي في ظهور هذه العاهات ولمعرفة هل ما إذا تغيرت نظرة المبحوث (ة) للزواج القرابي بعد معرفتهم للأضرار الناجمة عن هذا الزواج نجد أن نسبة 51.25% من المبحوثين أكدوا أن نظرتهم تبدلت ولا ينكرون أن للزواج بين الأقارب له ايجابيات كما أنه لا يخلوا من السلبيات خاصة التي تمس الأبناء والمواليد وعليه يجب الأخذ بوصية **النبي "ص"** « **إغتربوا ولا تضوا** » لأن الزواج الخارجي على حد تعبيرهم يقلل من إحتمال ظهور هذه الأمراض وكان بعضهم يتحسر على حالة الأبناء المعاقين وآثار الندم على وجوههم مشيرين على أنه يجب الوقاية من هذه المخاطر وذلك من خلال تجنب الأفراد الزواج القرابي حيث أكدت نسبة 62.50% على أنه من الضروري القيام بالفحوصات والتحاليل الطبية قبل الزواج وبعده لتفادي الأمراض الوراثية الناجمة عن الزواج القرابي فمن خلال هذا كله نجد أن الفرد أصبح متخوف من الزواج القرابي ويفضل الزواج خارج قرابته لتجنب النسل الضعيف والآثار الصحية الوخيمة على صحة الأبناء فهذه النتائج المدعمة بالنسب نجد أنها تؤكد بشكل كبير الفرضية الثالثة والتي تتعلق بانخفاض الزواج القرابي بين الأفراد وعلاقته بالوعي الفكري الصحي لمخاطره الوراثية ، لأن إقبال الأفراد على الزواج الخارجي يقابله حتما إنخفاض نسبة الزواج القرابي(الداخلي).

قائمة المراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: **قائمة الكتب باللغة العربية.**

1 - أحمد عبد الله اللحلح و مصطفى محمود أبو بكر: **البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، المفاهيم الإحصائية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000-2001.

2 - إحسان محمد الحسن : **العائلة و القرابة و الزواج**، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت، الطبعة الثانية، 1985

3 - إدوارد وسترمارك: **قصة الزواج** ، ترجمة عبد المنعم الزيادي، مكتبة النهضة، مصر، بدون سنة.

4 - هنري مندراس: **مبادئ علم الإجتماع**، ترجمة ملحم حسن، ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.

5 - زهير حطب: **تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية و الإجتماعية لقضاياها المعاصرة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1976.

6 - حليم بركات: **المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي** ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1986.

7 - يوسف خياط و نديم مرعشي، **لسان العرب** ، المجلد الثاني، بيروت، الطبعة الأولى، (د.ت).

8 - محمد سيد فهمي: **السلوك الإجتماعي للمعوقين** ، دراسة في الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

9 - محمد سيد الغامري: **مقدمة في الأنتربولوجيا العامة** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 1991.

10 - محمد يوسف النجار: **زواج الأقارب و آثاره الصحية السلبية** ، محاضرات وندوات الموسم الثقافي، كلية الآداب، جامعة الكويت، 1989.

11 - محمد علي الجوهري: **الأنتربولوجيا: أسس نظرية و تطبيقات عملية**، ط3، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993.

12 - محمد علي بدوي، **مناهج و طرق إعداد البحث الإجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية، الأزاطية، بيروت، 2000.

13 - محمد نبيل جامع: **المفتتح في علم المجتمع** ، دار المطبوعات الجديدة، الإسكندرية، 1975.

14 - محمد الدقس: **التغير الإجتماعي بين النظرية و التطبيق** ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 1996.

15 - محي الدين صابر: **المعجم العربي الأساسي للناطقين باللغة العربية ومتعلميها** ، المنظمة العربية لتربية و الثقافة، تونس، 1986.

16 - مصطفى بوتفنوشات: **الأسرة الجزائرية، التطور و الخصائص الحديثة** ، ترجمة أحمد نمري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

17 - مصطفى الخشاب: **دراسات في الإجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، 1981.

18 - مصطفى عليان و محمد غنيم: **مناهج و أساليب البحث العلمي النظرية والتطبيقية** ، دار الإصغاء للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2000.
19 - مسعودة كسال: **مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
20 - محجوب عطية الفائدي: **مبادئ علم الإجتماع و المجتمع الريفي** ، جامعة عمر مختار، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1992.
21 - مبشر الطرازي الحسيني: **المرأة و حقوقها في الإسلام** ، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
22 - معن خليل عمر: **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق، الأردن، الطبعة الأولى، د.ت.
23 - نبيل السمالوطي: **علم اجتماع التنمية**، ط2، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1978.
24 - سناء الخولي: **الزواج و العلاقات الأسرية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1986
25 - سامية حسن الساعاتي: **الإختيار للزواج و التغير الإجتماعي** ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1981.
26 - علي عبد الواحد وافي: **الأسرة و المجتمع**، مطبعة النهضة المصرية، الطبعة السابعة، مصر، 1977.
27 - عمر رضا كحالة: **الزواج**، سلسلة البحوث الإجتماعية، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1984.
28 - عمار بوحوش: **دليل الباحث في المنهجية و كتابة الرسائل الجامعية** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1985.
29 – عاطف وصفي: **الأنثربولوجيا الإجتماعية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، الطبعة الثالثة، 1981.
30 – عبد الوهاب بوحديبة: **نحو البحث عن المعايير المفقودة** ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1973.
31 - فاتن محمد شريف: **دراسات في الأنثربولوجيا الإجتماعية** ، **الانثربولوجيا، الأسرة والقرابة**، مطبعة الانتصار، مصر، 1999
32 - فاروق إسماعيل : **التغير و التنمية في المجتمع الصحراوي** ، دار المعرفة الجامعية، 1984.
33 - فضيل دليو وآخرون: **أسس المنهجية في العلوم الإجتماعية**، سلسلة العلوم الإجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، بدون تاريخ.
34 - تركي موسى الفتاح: **البناء الإجتماعي للأسرة**، المكتب العلمي للنشر و التوزيع، مصر، 1998.

رابعا: قائمة الكتب باللغة الفرنسية:

35- Ali Kouaci : **Familles, Femmes et contraception**, centre national d'étude et de d'analyses pour la planification, Alger, 1992
36- Djamchid Behnam et soukina Bouraoui : **Familles Musulmanes et Modernité**, conseil Internationale des Science Social, publié à Paris, 1986.

37- Frantz Fanon **:<u>La révolution Algérienne</u>** ; éditeur français Mospero, 3[ème] Edition, Paris, 1962.
38- Jack goody :**<u>Histoire de la Famille</u>**, Le Choc de Modernité publié avec le concours du centre Nationale des lettres ARM , Paris, 1986.
39- Henri Démontety **:<u>LeMariage MusulmanenTunisie</u>**,Tunis, SPAT, 1941.
40- Pierre Bourdieu **: <u>Esquisse d'une Théorie de la pratique</u>**, Ed. du CNAS, Paris 1977
41- Pierre Bourdieu**: <u>Sociologie de l'Algérie</u>**, Imprimerie de presse universitaire de France, Paris, 1974.
42- Sophie Ferchiou **:<u>Parenté, Alliance en Tunisie</u>** , Paris du C.N.A.S . 1992.
43- Sophie Ferchiou **: <u>Hasab wa Nasab, Parenté, alliance en Tunisie</u>**, ed, du CNAS, Paris 1992.
44- Abdelwaheb bouhdiba ; Point de vue sur la famille tunisienne actuelle ; <u>Revue tunisienne des sciences sociales</u> ; N°11, oct. 1967.
45- Samia Ramzi Abadi **: <u>La Femme Arabe au Maghreb et au Machrek</u>,** ENAL, 1986.
46- A.Chaker**: <u>La jeunesse algérienne en France</u>**.SNED, Alger, 1971.

خامسا: <u>قائمة المعاجم و القواميس.</u>

47 - إبراهيم مذكور: **معجم العلوم الإجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975
48 - دينكن ميشال: **معجم علم الإجتماع**، دار الطليعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1981.
49 - خليل أحمد خليل: **المفاهيم الأساسية في علم الإجتماع**، دار الحداثة، بيروت، 1984.

سادسا: <u>قائمة البحوث و الرسائل الجامعية :</u>

50 - العزوزي، بحث حول السكان و الصحة، الديوان الوطني للأسرة و العمران البشري، 1988.

51 –زرزوني جهيدة " **عوامل حراك اليد العاملة بمركب الحجار للحديد والصلب** " رسالة لنيل درجة ماجستير في علم اجتماع التنمية والتغير، تحت إشراف الأستاذة / أبركان علالي حدة جامعة عنابة 1994–1995.

سابعا: قائمة المجلات والوثائق.

52 - قانون الأسرة: سلسلة قضائية بمساعدة المصالح التقنية بوزارة العدل، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.

53 –جبهة التحرير الوطني – ميثاق الجزائر– 1964.

ثامنا: قائمة مواقع الانترنيت.

54– مقال للدكتور أحمد شوقي ابراهيم تحت عنوان " **الزواج من الأقارب بين رأي الطب وحكم الدين**"، موقع أنترنت « **www.el falak .Net** »

55– مقال لـ: إبتسام سالم، تحت عنوان "**زواج الأقارب ظاهرة اجتماعية تورث مشكلات صحية** " سنة 1994. موقع انترنيت **www.balagh.com**

الملاحق

الإستمارة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة باجــــي مختـــــار - عنـــــــابة -

كليـــة الآداب والعلــوم الإنسانية والإجتماعية

قســـم علم الإجتمـــاع

إستمارة بحث موجهة للزوج(ة)

الزواج بين الأقارب في الوسط الحضري بين التقليد والتغير

- دراســـة ميدانيـــة بمدينـــة عنـــابة -

مذكـــرة ماجستير في شعبـــة الثقافـــة والتحولات البنـــيويـــة

من إعداد الطالبـــة :
أونيســـة مرنيش

إشراف الدكتور:
عبد الحميد بـوقصاص

ملاحظـــات :

- إن المعلومات التي تدلي بها سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.
- ليس المهم أن نعرف إسمك ولكن المهم أن نحصل على إجابتك فهي تفيد في تطوير البحث العلمي
- لست وحدك المجيب، بل إجابتك تضاف إلى إجابات إخوانك من حيك أو مدينتك.
- نطمح إلى أن تقدّر أهدافنا العلمية وبالتالي تتفهم إلحاحنا في الحصول على إجابة منك.

السنـة الجامعيـــة 2006/2005

<u>المحور الأول</u> : خاص بالبيانات الأولية.

1 - **المبحوث:**

زوج ☐ زوجة ☐

2 - **المنشأ الأصلي :**

ريفي ☐ ضاحية ☐ مدينة☐

3 - **المستوى التعليمي :**

أمي ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4 - **الحالـة المهنيــة :**

عــامل(ة) موظف(ة) ☐ متقاعد(ة) ☐ عــاطل(ة) ☐

5 - **الحـــالة المادية :**

منخفضة☐ متوسطة ☐ جيدة ☐

6 - مدة الإقامة بالمدينة:..............

<u>المحور الثاني : إتجاهات الإختيار للزواج</u> :

7 - كيف تم اختيار الزوج(ة)؟

أ) اختيار الأهل ☐

ب) اختيار شخصي ☐

8 - إذا تم الزواج باختيار الأهل، فيما تمثل رد فعلك؟

أ) القبول و الرضا ☐

ب) مناقشة الأمر مع الوالدين ☐

ج) الإمتثال لعادات الأسرة ☐

9 - في حالة أن تم الزواج بالإختيار الشخصي، ما هي الأسس التي اخترت وفقها شريك(ة) حياتك؟

أ) الحالة المــادية ☐ ب) المستوى التعليمي ☐

ج) الميل العاطفي ☐ د) الدين والأخلاق ☐

هـ) الصلة القرابية ☐ و) المهر المنخفض ☐

10 - هل تمت المواعدة بالزواج بين أهل الزوجين؟

نعـــم ☐ لا ☐

11 - ما هي طبيعة المهر المقدم للزوجة ؟

أ) عقارات وأملاك ☐

ب) قيمة مالية ☐

ج) هدايا مع قيمة مالية ☐

د) مهر رمزي ☐

12 - هل يعتبر الأهل صلة القرابة الأساس الأول في الإختيار للزواج؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

13 - في حالة الإجابة بـــ" نعم" لماذا ؟

أ) تقوية الرابطة الأسرية ☐

ب) الحفاظ على ممتلكات الأسرة ☐

ج) أخرى تذكـــر...

14 - إذا ما أراد أحد أبناءك الزواج من خارج الدائرة القرابية ماذا ستفعل؟

أ) القبول والتشجيع ☐

ب) الرضا بالأمر ☐

ج) الرفض ☐

<u>المحور الثالث</u> : بيانات حول طبيعية العلاقة القرابية وتأثيرها في الزواج.

15 - هل سبق لك الزواج من قبل؟

نعـــم ☐ لا ☐

16 - في حالة الإجابة بـ " نعـم" هل تم الزواج ؟

أ) داخل الدائرة القرابية ☐

ب) خارج الدائرة القرابية ☐

17 -ما هي صلة القرابة التي تربطك بزوجك؟

أ) قرابة من جهة الأب(أبناء عمومة) ☐

ب) قرابة من جهة الأم(أبناء خؤولة) ☐

ج) قرابة من الجهتين ☐

د) قرابة مصاهرة ☐

18 - هل سبق وأن تزوج أحد أفراد أسرتك من أحد الأقارب؟

نعــم ☐ لا ☐

19 - هل يعتبر الزواج القرابي عادة متداولة في وسط الأسرة؟

نعــم ☐ لا ☐

20 -ما هو مقدار ممارسة أقاربك للزواج القرابي؟

أ) ممارسة دائمة ☐

ب) ممارسة متوسطة ☐

ج) ممارسة آخذة في الزوال ☐

21 - هل الزوج(ة) (ت) يعمل في أملاك الأقارب؟

نعــم ☐ لا ☐

22 -في حالة الإجابة بــ " نعم "، هل يعود ذلك إلى ؟

أ) توطيد العلاقة القرابية أكثر ☐

ب) تقليد معمول به ☐

ج) عدم وجود عمل في مكان آخر ☐

<u>المحور الرابع</u>: العلاقة بين الوسط الحضري وزواج الأقارب

23 - هل ترى أن الوسط الحضري بمختلف تغيراته أثر في الزواج القرابي؟

نعــم ☐ لا ☐

24 -في حالة الإجابة بـ" نعم" ، ما المجال الذي تمثل فيه تأثير الوسط الحضري في الزواج القرابي ؟

أ) في أسلوب الإختيار ☐

ب) في نمط (نوع) الزواج ☐

ج) في ترتيبات الزواج ☐

25 -هل ترى أن الزواج القرابي تراجع ؟

نعـــم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

26 -في حالة الإجابة بـ" نعم" إلى ماذا يعود ذلك ؟

أ) إ رتفاع المستوى التعليمي ☐

ب) إزدياد فرص إلتقاء الجنسين ☐

ج) ضعف الإمتثال العادات و التقاليد ☐

د) أخرى تذكـــر...

27 -حسب رأيك ماهي الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى الزواج الخارجي (الاغترابي) والتخلي عن الزواج القرابي ؟

أ) تفادي الصراعات العائلية ☐ ب) العوامل النفسية ☐

ج) التوسع في دائرة التعارف ☐ د) تراجع سلطة الأب اء ☐

هـ) ارتفاع درجة الوعي الصحي ☐ و) اختلاف نمط الحياة في الوسط الحضري ☐

28 -هل ساهم تعليم وعمل المرأة في انخفاض نسبة الزواج القرابي؟

نعـــم ☐ لا ☐

المحور الخامس: تأثير الوعي الصحي في زواج الأقارب.

29 -هل ترى أن زواج الأقارب ذو آثار صحية سلبية على الأبناء؟

نعم☐ لا ☐ نوعا ما ☐ لا أدري ☐

30 - هل لديك أبناء معاقين؟

نعم ☐ لا ☐

31 - هل حدث و أن ترتب عن زواج أحد أقاربك حالات إعاقة بين المواليد؟

نعم ☐ لا ☐

32 -في حالة الإجابة بـ " نعم" ،هل يعود ذلك إلى؟

أ) الصلة القرابية (أسباب وراثية) ☐

ب) وحدة فصيلة الدم للزوجين ☐

ج) نتيجة مرض ☐

33 - هل تغيرت نظرتك للزواج القرابي بعد معرفة آثاره السلبية على الأبناء؟

نعم ☐ لا ☐

34 - هل ترى أنه من الضروري القيام بالتحاليل الطبية قبل الزواج ؟

نعم ☐ لا ☐